توم بوتومور

ترجمة
د. وميض نظمي

علم الاجتماع السياسي

دار الطليعة - بيروت

هام :

هذه النسخة مخصصة فقط للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على النسخة الأصلية من الكتاب

dz-sociologie.blogspot.com

http://www.facebook.com/dz.sociologie

علم الاجتماع السياسي

الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

TOM BOTTOMORE,

POLITICAL SOCIOLOGY,

LONDON, 1980

توم بوتومور

عِلم الاجتماع السّياسِيّ

ترجَمَة :
د . وَميض نظْمي

دارُ الطّليعَة للطّباعة وَالنّشر
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان
ص.ب. ١٨١٣ ـ ١١
تلفون ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٨٦

المحتويات

مقدمة ٧

الفصل الاول

الديمقراطية والطبقات الاجتماعية ٢٤

الفصل الثاني

الحركات الاجتماعية والاحزاب والعمل السياسي ٥٢

الفصل الثالث

انماط النظام السياسي ٧٧

الفصل الرابع

التغير والصراع السياسيان ١٠٤

الفصل الخامس

نشوء امم جديدة : القومية والتنمية ١٣١

الفصل السادس

السياسة الدولية في القرن العشرين ١٥٣

مقدمة

ان علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة القوة او القدرة (Power) في اطارها الاجتماعي ومعنى « القدرة » هنا قدرة فرد او فئة اجتماعية على انتهاج سبيل في العمل (على اتخاذ وتنفيذ القرارات وبشكل اوسع ، تحديد جدول العمل لصنع القرارات) اذا اقتضت الضرورة ضد مصالح ، بل وضد معارضة ، الافراد والفئات الاخرى . وليس المقصود بهذه العبارة ان تكون تعريفاً كاملاً ووافياً لمفهوم القدرة ، بل مجرد تحديد اولي لميدان البحث . ان هناك مصطلحات ومفاهيم مختلفة للقدرة[1] ، لها مكانها ضمن نظريات خاصة في السياسة وفي سياق هذا الكتاب سيجري بحث بعض الصعوبات المفاهيمية الرئيسية في تركيب هذه النظريات ، بشكل اوفى . وبالاضافة الى المسائل التي قد تثار حول الفكرة المركزية لـ « القدرة » فان هناك مسائل اخرى تتعلق بأفكار مماثلة للسلطة (Authority) ، النفوذ (Influence) ، والقوة (Force) او العنف (Violence) .

ومن الواضح ان القدرة ، بالمفهوم العريض الذي ذكرته ،

---

(١) ـ انظر مثلاً المناقشة في كتاب ستيفن لوكس ، (السلطة : نظرة راديكالية . ماكميلان ، ١٩٧٤) .

هي عنصر في معظم ، ان لم يكـن جميـع ، العلائق الاجتماعية ـ في العائلة ، والمجموعات الدينية ، والجامعات ، والنقـابات ، وهلم جـراً ـ ومن المهم ان نحتفظ في اذهاننا بهذه النظرة الاكثر سعة لنطاق البحث السيـاسي . ومع ذلك ، فقـد كان الموضوع الرئيسي لعلم الاجتمـاع السياسي ، ويجب ان يكون ، ظاهرة القدرة على مستوى مجتمع شامل (Inclusive) (سـواء كان ذلك المجتمـع قبيلة ، ام دولة نوميـة ، ام امبـراطوريـة ، ام نمـطاً آخـر) . والعـلائق بين هـذه المجتمعـات ، والحركات والحنظمات والمؤسسات الاجتماعية المسـاهمة مبـاشرة في تحديد هذه القدرة . ذلك انه في هذا المضمار تظهر القدرة في شكلها الاكثر نقاوة ونميّـزاً ، ومن هذا المـونع فقـط يمكن فهم مظاهـرها في مضامير اخرى واشكال اخرى بشكل صحيح .

ان من المستحيل ، في رأيي ، اقامة اي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي وفي اقصى الحالات يبدو ان ثمة فروقاً ناجمة اما عن اهتمامـات مسبقة تقليـدية ، او عن تقسيم مـريح للعمـل ، ومثال على ذلك ، هـو الاهتمـام الخـاص الذي ابـداه علمـاء السياسة في مـا يمكن تسميته « مـاكنة الدولة » ـ اي جهـاز وعمليات التشريع ، والادارة والتنظيم القضائي ـ بدراستها معزولة بعض الشيء عن الاطار الاجتماعي ، ومعالجتها باسلوب وصفي بالدرجة الرئيسية . الا انه يمكن المحاججة ، من جهة اخرى ، بأن العلم السياسي الحديث (وهو شيء لا يمكن تمييزه عن علم الاجتماع السياسي) يدين بتطوره الهام منذ القرن التاسع عشر الى قيام تمييز واضح بين « السيـاسي » و«الاجتماعي» بين تركيب « المجتمع » كموضوع للدراسة المنـظمة ، والانعكاس الناجم عن ذلك على العلائق بين الحياة السياسية والاجتماعية[1] .

---

(١) انظر و . جي . رنسيمان (العلم الاجتماعي والنظرية السياسية) . الطبعة الثانية (مطبعة جامعة كمبرج ، ١٩٥٩) الفصل الاول . ان لهذه المحاججة مدلولاً اوسع . فاذا ما ادّعي =

لقد صيغ هذا التمييز في الاصل في التعارض بين « المجتمع المدني » و « الدولة » ، وشرح بطرق مختلفة في اعمال (الموسرعيين) وسان سيمون ، في دراسات الفلاسفة والمؤرخين السكوتلنديين ، خصوصاً في مقال عن تاريخ المجتمع المدني ، لآدم فركسون ، وفي كتابات هيغل عن فلسفة الحق والدولة ، وفيما بعد ، وجد تعبيراً كلاسيكياً في تحديد ماركس للمبدأ الاساسي لنظريته الاجتماعية .

« لقد ساقتني دراساتي الى الاستنتاج بأن العلائق القانونية وكذلك اشكال الدولة لا يمكن فهمها بحد ذاتها ، ولا تفسيرها بما يسمى التقدم العام للذهن البشري ، بل ان جذورها تكمن في الظروف المادية للحياة ،والتي لخصها هيغل على طريقة الكتاب الانكليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر تحت اسم المجتمع المدني ، وانه ينبغي البحث عن التركيب البنيوي للمجتمع المدني في الاقتصاد السياسي »[1]

ان هذا المفهوم الجديد للسياسة تطور مع ظهور نمط جديد من المجتمع هو الرأسمالية الحديثة التي اكتسب فيها نظام الانتاج قوة واستقلالاً اعظم بكثير منهما في المجتمعات السابقة . ومن هنا المرادفة الجزئية لـ « المجتمع المدني » بـ « المجتمع البورجوازي » ،

= بأن علماً جديداً للسياسة ظهر الى الوجود بتحديد ميدان للاستقصاء يتعلق بالصلة بين « السياسة » و « المجتمع » فيجب الاقرار عندئذ بان هذا قد تم خلال فترة من الزمن في عدد من الفروع المدرسية ، بحيث اصبح العلم الجديد لا يضم فقط الفكر السياسي وعلم الاجتماع التقليديين ، بل ايضاً الفقه ، وعلم اجتماع القانون ، والاقتصاد السياسي ، وعلم الانسان السياسي . وعليه فان علم الاجتماع السياسي يعتمد على اساليب ونتائج عدة فروع ، وهو ليس الا عنواناً وضعياً مريحاً لمضمار معين من الاستقصاء ، لمجموعة من المسائل النظرية ، والتي يمكن اطلاق اسم آخر عليها ، دون أي اشكال .

(١) كارل ماركس مقدمة (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) (١٨٥٩ ، عدة طبعات انكليزية) .

والاعتراف بالاهمية الاساسية للاقتصاد السياسي كعلم « سياسي » وتكييف العلاقة بين ميدان الانتاج والملكية والعمل من جهة ، باعتبارها مسألة محورية في عصرنا . ان هذه الاطروحات ، والاطار الذي ظهرت فيه ، وجدت تعبيراً واضحاً عنها في (فلسفة الحق) لهيغل ، عندما جادل بأن « خلق المجتمع المدني هو انجاز للعالم الحديث » ، وحدد المجتمع المدني وفقاً لنموذج الاقتصاديين عن السوق الحرة ، التي يتحقق فيها ارتباط افراده بواسطة حاجاتهم ، وبواسطة النظام القانوني ـ أي وسائل صيانة الشخص والملكية ـ وبواسطة التنظيم الخارجي للحصول على مصالحهم الخاصة والعامة[1] ، وفي رأي هيغل ، ان المجتمع المدني يطرح عدداً من المشاكل التي ينبغي على الدولة حلها ، وقبل كل شيء ، مشكلة النمو المترابط للملكية والفقر ، والاستقطاب والصراع الاجتماعيين اللذين يخلقهما ذلك .

وليس من الصعب ادراك مدى اهمية هذه المفاهيم بالنسبة لتطور نظرية ماركس . ان تحويل ماركس لفكر هيغل يتضمن بالدرجة الرئيسية نقداً لفكرة الدولة كقضية كلية (Higher Universal) أكثر رقياً ، يمكن التغلب فيها على تناقضات المجتمع المدني ، وتأكيداً لتبعية الدولة للتناقض ، داخل النظام الرأسمالي للانتاج ، بين الثروة والفقر ، ومن ثم للصراع بين الطبقتين البورجوازية والبروليتارية ـ اللتين تجسدان هذه الجوانب المتناقضة في المجتمع . وبهذا الشكل تعتبر الدولة عنصراً تابعاً في عملية اجتماعية شاملة تكون القوى المحركة الرئيسية فيها هي تلك التي تنشأ عن نمط معين في الانتاج .

الا ان هناك اسلوباً آخر في الفكر السياسي يعامل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بطريقة مختلفة ويسهم في صيغة مختلفة لعلم

---

(١) ـ هناك مناقشة ممتازة لمفهوم هيغل عن المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في كتاب ش . افينيري ، (نظرية هيغل في الدولة الحديثة ، مطبعة جامعة كمبرج ١٩٧٢) لا سيما ص ١٤١ ـ ٥٤ .

الاجتماع السياسي . ونجد تعبيراً مبكراً عن هذه النظرة البديلة لدى توكفيل الذي طرح « علماً جديداً للسياسة، ضرورياً لعالم جديد »[1] ، علماً يُعنى بتطور الديمقراطية ، وتكوين مجتمع « حديث » (على الضد من النظام القديم) في فرنسا وانكلترا واميركا . ويمكن الاشارة بشكل عام الى الطابع المميز لمفهوم توكفيل ، بالقول انه ، في ملاحظته للتيارين الثوريين للقرن الثامن عشر ـ الثورة الديمقراطية والثورة الصناعية ـ اللذين كانا يخلقان « العالم الجديد » ، ابدى خلافاً لماركس إهتماماً اكثر بالاولى واضفى عليها اهمية اعظم في تشكيل المجتمعات الحديثة . اذ مهما كانت مصادر الحركة الديمقراطية ، فان نتائجها كانت في رأيه واضحة : كان اتجاهها الرئيسي هو خلق المساواة الاجتماعية ، بالغاء التمايزات الوراثية في المراتب ، ووضع جميع المهن والمكافآت والتكريمات في متناول كل فرد في المجتمع ، وكان لهذا الاتجاه ، حسب تقديره ، جوانب مستحبة وغير مستحبة معاً . ان الحكومة الديمقراطية ستوجه فعالياتها على الارجح نحو خير العدد الاعظم ، ومن الممكن ان تقيم مجتمعاً حراً ، معتدلاً ، ومنظماً ، ومن جهة اخرى ، فان السعي الى المساواة الاجتماعية ، وهو « عاطفة لا ترتوي » في المجتمعات الديمقراطية طبقاً لرأي توكفيل ، قد يصطدم مع حرية الافراد ، وفي هذا الصراع تكون له الغلبة على الأرجح ، مؤدياً في الحالات القصوى الى « المساواة في العبودية » .

ان توكفيل لم يتجاهل اطار الرأسمالية الصناعية الذي وجدت فيه الحركة الديمقراطية[2] ، كما يتبين بشكل خاص في تحليله لثورات

---

(١) الكسي دي توكفيل ، (الديمقراطية في امريكا) (١٨٣٥ ـ ٤٠ ، الترجمة الانكليزية ـ مطبعة جامعة كمبرج ، ١٩٤٦) .

(٢) انظر ج . ب . ماير (تحرير) ، (ذكريات الكسي دي توكفيل) (مطبعة هارافيل ، ١٩٤٨) ، والمقارنة بين آراء توكفيل وماركس في كتاب ارفنك م : زايتلن (الحرية والمساواة والثورة لدى الكسي دي توكفيل) . (لتل وبراون وشركاه) . بوستن ، ١٩٧١ ، ص ٩٧ ـ ١٢٠ .

١٨٤٨ ، الا انه كان يعـزو للنظام السيـاسي الديمقراطي ، المتـأثر بالجغرافيا ، والقوانين والتقاليد ـ والمنتهج لهذا السبب طريقـاً مختلفاً للتطور في المجتمعات المختلفة (وكان مهتماً بالدرجة الاولى بمقارنـة بين امريكا وفرنسا) ـ كان يعزو لهِ فاعلية مستقلة في تحديد الوضـع العام للحياة الاجتماعية . ان فكرة استقلال السياسة هـذه قد تبلورت على ايـدي مفكـرين لاحقين عـديـدين ، في تعـارض أكثـر وعيـاً مـع الماركسية ، واصبحت تؤلف احد الاقطاب الرئيسية للنظرية السياسية منذ نهاية القرن التاسع عشر . الى حدّ ما ، سمة مميزة لعلم الاجتماع السياسي لماكس فيبر ، تتضح في شرحه لتركز وسائل الادارة ، الذي يعتبره موازياً ، ومعادلاً في الاهمية ، لتركز وسائـل الانتاج ، وبشكـل أكثر عموماً في اهتمامه بدور الدولة القومية بالتأثيـر المستقل لمختلف الاتجـاهات السيـاسية ـ لا سيمـا الحركـة الاشتراكيـة ـ على الحياة السياسية الوطنية . وكما لاحظ روبرتْ نيسبت ، ثمة لدى فيبر « مزاج ذهني قريب جداً الى توكفيل »[1] ، وبشكـل خاص ، تشـاؤم مماثـل ، ولكن ربمـا اكثر وضـوحاً ، في تقييمـه لمستقبل الحـرية الفـردية في المجتمعـات التي تسيطر عليهـا قوى التـرشيـد ، أكثـر من التعـطش للمساواة (بالرغم من ان هذا يغلب دوره) .

وقد جرى التأكيد على اهمية القوى السياسية المستقلة بشكـل آخر ، يجسد مجابهة أكثر مباشرة مع الماركسية ، في نظرية النخب كما صاغها موسكا ، وبشكل أكثر تشدداً ، باريتو . فطبقا لموسكا :

« بين الحقائق والاتجاهات الثابتة التي توجد في جميع الكيانات السياسية ، هنـاك واحدة هي من الوضـوح بحيث تراهـا اقل العيـون اهتماماً.ففي كل المجتمعات ـ من المجتمعات التي لم تتطور الا بشكل

---

(١) روبرت أ . نيسبت ، (التقليد السوسيولوجي) :
(بيسك بوكس ، نيويورك ، ١٩٦٦) ص ٢٩٢ .

هزيل جداً ولم تبلغ الا بدايات الحضارة ،نزولاً الى المجتمعات الاكثر تقدماً وقوة ـ تظهر طبقتان من الناس ـ طبقة حاكمة وطبقة محكومة . والطبقة الاولى ، التي هي دائماً الاقل عدداً ، تؤدي كافة الوظائف السياسية ، وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة ، في حين ان الطبقة الثانية ، الاكثر عدداً تخضع لتوجيه وسيطرة الاولى ، بطريقة تكون احياناً قانونية الى هذا الحد او ذاك ،واحياناً اخرى تعسفية وعنيفة الى هذا الحد او ذاك »(١) .

وطور باريتو صيغة لهذه النظرية طرح فيها حكم النخب باعتباره حقيقة شاملة ، غير متغيرة ،وغير قابلة للتبديل : حقائق الحياة الاجتماعية يعتمد وجودها على الفروق النفسية بين الافراد(٢) ، الا ان موسكا عاد فقيّد مفهومه الاول بالاعتراف بأن تغيرات تاريخية في تكوين النخبة ، وفي العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، يمكن ان تقع تحت تأثير « قوى اجتماعية » مختلفة تمثل المصالح المختلفة العديدة في المجتمع(٣) .

ان كلا من هذين النهجين في التفكير ، اللذين اجملتهما ، يمكن طرحهما بشكل متطرف ـ كما لاحظ كثير من النقاد ـ للتأكيد اما على استقلال تام ، الى هذا الحد او ذاك ، للسياسة ، او على تبعيتها التامة الى هذا الحد او ذاك ، لقوى اجتماعية اخرى ، لا سيما تلك التي تظهر داخل المضمار الاقتصادي . وهكذا ، فان كارل بوبور ، في كتابه

---

(١) كيتانو موسكا ، (الطبقة الحاكمة) (منقّح وموسّع ، ١٩٢٣ ، الترجمة الانكليزية ، ماكرو هل ، نيويورك ، ١٩٣٩) ، ص ٥٠ .

(٢) فلفريدو باريتو ، (رسالة حول علم الاجتماع العام) (١٩١٦ ، الترجمة الانكليزية ، مجلدات ، اصدارات دوفر ، نيويورك ، ١٩٦٣)

(٣) للاطلاع على مزيد من المناقشة لنظريات النخبة انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب ، وكتاب ت . بوتومور ، (النخبة والمجتمع) .
(س . أ . واتس ، ١٩٦٤) .

(المجتمع المفتوح واعداؤه) يجادل بأن النظرية الماركسية للمجتمع تقضي ضمنياً بـ « عجز كل اشكال السياسة » نظراً لأن النظام السياسي لمجتمع معين في أي وقت، وتحوله يتحددان على السواء بقوى غير سياسية،وقد كرّر هذا الرأي بطرق مختلفة ،في كتابات لاحقة.

ومن الجهة الاخرى ، فسرت النظريات النخبوية غالباً بكونها تؤكد على وجود تماثل اساسي بين الانظمة السياسية لجميع المجتمعات ـ بالرغم من تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ـ ناجم اما عن التفاوت القائم عالمياً بين مراكز اقلية منظمة واغلبية غير منظمة ، او عن تجانس عام في الطبيعة البشرية وفي التوزيع غير المتساوي للمواهب .

الا انه في اغلب الاحيان تطرح افكار الجانبين ومع اشتراطات عديدة ، وأصبحت المسألة الاساسية للعلاقات بين « السياسي » و « الاجتماعي » تكيف بشكل أكثر تعقيداً ، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتبادلة والتنوعات التاريخية . ومع ذلك ، فان هذه العلاقة تبقى نقطة محورية للجدل ، حيث تقف النظرية الماركسية (رغم تنوعها الداخلي واعادة تقييم دور الدولة من قبل بعض مفكريها المحدثين) في تعارض عريض مع تلك النظريات التي تعنى بشكل أكثر حصراً بالآثار المستقلة للمؤسسات السياسية ـ بالانظمة الحزبية او انماط الحكم والادارة ـ او تحلل الحياة السياسية على اساس المجتمعات القومية بدلاً من الطبقات الاجتماعية .

وليست هذه هي المسألة الرئيسية الوحيدة التي خلقت مخططات نظرية متضادة.ففي علم الاجتماع السياسي للعقود القلائل الماضية كان ثمة تعارض عام بين اولئك الذين يهتمّون بالدرجة الرئيسية بعمل المؤسسات السياسية القائمة باعتبارها عنصراً واحداً في نظام اجتماعي يجنح نحو حالة من التوازن ، واولئك الذين يركزون اهتمامهم الرئيسي على القوى التي تجنح نحو خلق اللااستقرار واحتمالات التغيير . واول هذه المفاهيم مرتبط بشكل وثيق بالنظرية الوظيفية

(Functionalist) ، التي كان لها نفوذ خاص في علم الاجتماع ابان الخمسينات وطرحت صورة للمجتمع كنظام متكامل يحافظ على وجوده من خلال علائق متكاملة (ومتممة لبعضها الآخر) بين عناصره المختلفة ، او انظمته الفرعية ، ويرتكز في النهاية على مجموعة من القيم المشتركة ، وعلى اساس هذه الصورة او النموذج عرضت فكرة « الديمقراطيات المستقرة » (التي سندرسها بأمعان أكثر في الفصل التالي) ، وشكل نفس النموذج العام جانباً كبيراً من مناقشة « التنمية » و « التحديث » ، اللذين اعتبرا الى حد كبير عملية تتكيف بموجبها المجتمعات الزراعية تدريجياً وفقاً لظروف الحياة والقيم والمؤسسات في المجتمعات الصناعية الراهنة . ان مثل هذا الرأي مطروح بقوة ، على سبيل المثال ، في كتاب (النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة) لساموبل ب . هنتنكتن ، الذي يبدأ بالمقولة القائلة بأن « اهم ميزة سياسية بين الاقطار تتعلق ..... بدرجة الحكم فيها » ، ثم يشرع بالتمييز بين الاقطار « التي تجسد حياتها السياسية الاجماع ، والتواصل ،والمشروعية ،والتنظيم ،والاستقرار» ،وتلك التي تفتقر الى هذه الصفات ولكنها تكشف بدلاً عنها عن سمات مثل الصراع القومي والطبقي العنيف ، الشغب والعنف الغوغائي ، وتجزؤ الأحزاب ، وبهذه الطريقة ، فانه يعتز بالإستقرار باعتباره القيمة السياسية العليا ، المتجسدة بأكمل اشكالها في الحياة السياسية للمجتمعات الصناعية الديمقراطية .

وقد فقدت هذه الافكار الكثير من مصداقيتها او بالاحرى قدرتها على الانتشاج منذ تصاعد الصراع السياسي الحاد في المجتمعات الصناعية خلال الستينات وحلول ظروف الازمة الاقتصادية والسياسية التي لمْ يظهر حتى الآن ما ينمّ عن نهايتها . ونتيجة لذلك ، تجدّد الاهتمام ، بشكل ملحوظ ، بالنموذج البديل ، الذين يستلهم الماركسية بشكل عام ، يجعل نقطة انطلاقة وجود التوترات والتناقضات

والصراعات في جميع الانظمة السياسية ، ويعامل الحفاظ على النظام والاستقرار كمجرد حل جزئي ووقتي (وان لم يكن من الناحية التاريخية قصير الاجل بالضرورة) للصراعات المختلفة . ومما يتسم به هذا النموذج ايضاً انه يخصص مكاناً أكبر لاستخدام القوة ، على المد من التزام عام بـ « القيم المشتركة » ، في انتاج واعادة انتاج شكل معين من المجتمع ، في حين ان القيم نفسها ، ومجمل النظام الحضاري الذي تشكّله ، قد تعتبر الى درجة كبيرة نتيجة لممارسة « العنف الرمزي »[1] ، وليس لعملية اختيارية من الاتفاق الفكري ولكن هذا لا يعني انه ، في مثل هذا النموذج ، وبشكل أكثر تخصيصاً في النظرية الماركسية ، ينبغي اعتبار السيطرة السياسية قائمة بشكل حصري ، او حتى رئيسي ، على استخدام القوة ، بل ان فاعليتها في ضمان استمرار نظام اجتماعي قائم تنشأ عن مجموعة معقدة من الظروف التي قد تشمل السيطرة الاقتصادية والسيطرة على اعادة انتاج القيم الثقافية والتنظيم المتفوق للاقليات (ليس المقصود هنا المعنى الاثني) . وباختصار فان النموذج يطرح ، في احدى صيغه على الاقل ، تفسيراً للسيطرة السياسية يرتكز على « قدرة اجتماعية » أكثر عموماً .

ان هاتين المجموعتين من المفاهيم المتعارضة ـ الاستقلال في مواجهة تبعية القوى السياسية ، الاستقرار والتكامل وسيطرة القيم في مواجهة اللااستقرار والتناقض واستخدام القوة كسمات بارزة للأنظمة الاجتماعية ـ تؤلفان اربعة نماذج محتملة ، يمكنها ان تتمثل ، بدرجة كافية الى هذا الحد او ذاك ، او اخرى من النظريات والاستقصاءات التي سأتناولها في هذا الكتاب . الا ان هذا لا يستنفد تنوع المفاهيم السائدة في علم الاجتماع السياسي . ان الخلافات المنهجية بين علماء

---

(١) انظر بوجه خاص ، بيير بورديو وجان ـ كلود باسبرون ، (اعادة الانتاج : في التعليم والمجتمع والثقافة) (اصدارات بيج ، ١٩٧٧) .

الاجتماع تنعكس في الدراسات السياسية ايضـاً ، ولما كـان الالتزام بنظرة منهجية معينة يؤدي الى نتائج هامة بالنسبة لاختيار المسائـل ، واجراء الاستقصاء واسلوب المناقشة ، فان من المرغوب فيه ان نبحث هنا ، ولو بايجاز ، المسائل الرئيسية ذات العلاقة ، خصوصاً لأنها غالباً ما تعرض باسلوب ضيق ومفرط في التبسيط .

ثمة خلاف رئيسي طـويل الأمد يفصل اولئك الذين يعتقدون بعدم وجود فروق جوهرية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتمـاعية ، ومن ثم يهدفون الى عرض الاحداث الاجتماعية بشكل سببي ، عن اولئك الذين يرفضون فكرة وجود علم اجتماعي بهذا المعنى ويـؤمنون بـأن دراسة المجتمع الانساني تتألف في فهم معنى الافعال المقصودة الخاضعـة للقواعد[1] . وقد جرى الجدل بأشكال متعددة : في نقـد « الوضعية » من وجهة نظر الاسلوب « التفسيري » (Verstehende) ، لا سيما في النقاش بين علماء الاجتماع والمؤرخين الالمان ، الذي بدأ في الجـزء الاخير من القرن التاسع عشر واستؤنف على نطاق اوسع خلال العقـد الاخيـر ، وفي النقد الواسـع الحديث للعلوم الاجتمـاعيـة من منـظور فينـومينولوجي ، وخـلال فترة طويلة من الزمن ، في الخـلافات وسـط المفكـرين المـاركسيين بين اولئـك الذين يميـلون الى نـظرة (علم طبيعية) ـ صيغت بطرق مختلفة تماماً بواسطة الماركسيين النمسويين في بداية هذا القرن وبواسطة التوسير في وقت أكثر حداثـة ـ واولئك الذين ينظرون الى الماركسيـة كتفسير فلسفي للتـاريخ ، على طريقـة لوكاش ، غرامشي ومدرسة فرانكفورت ، و « النـظريين الاقتصاديين » الذين يضعون اشتراطات مختلفة مثل هابرماس[2] . ومع ان هذا الجدل

---

(١) ثمة شرح مفيد لهذه الآراء المتعارضة لدى ك . هـ . فون رايت :
(الايضاح والفهم) (راوتليدج وكيكان بول ، ١٩٧١) .

(٢) للاطلاع على مناقشة اوسع للاسلوب « التفسيري » وتـطوره اللاحق ، والسياق العـام =

المنهجي لم يجر في النظرية السياسية نفسها بنفس السنة والانتظام اللذين جرى بهما في علم الاجتماع او في فلسفة العلم ، الا ان جانباً كبيراً من المناقشة الاوسع يتعلق بمسائل في دراسة السياسة ، كما نجد مثلاً في عمل بولانتزاس وآخرين عن الدولة وفي مناقشة هابرماس للمشروعية (Legitimation) . وبشكل أكثر تحديداً ، فان « الحركة السلوكية » التي تعتبر غالباً انها حققت توجّهاً جديداً جذرياً في العلم السياسي في العقدين الماضيين ، تجنح دون شك نحو نظرة علمطبيعية ، ولكن بدون الالتزام بمثل هذا الموقف ، ذلك ان دعوتها العامة الى الاهتمام بالسلوك السياسي الفعلي بدلاً من الهيكل الشكلي للمؤسسات يمكن اتباعها بطرق مختلفة طبقاً لما اذا كان « السلوك » يعتبر نشاطاً جسدياً يمكن ملاحظته مباشرة وتفسيره سببياً ، او عملاً مقصوداً ، ينبغي تفسير معناه . وبهذا المعنى فإن تحليلاً فينمينولوجياً للحياة السياسية اليومية يبدو مقبولاً بنفس الدرجة مثل تفسير سلوكي بحت وفق الخطوط المطروحة في كتاب (ما وراء الحرية والكرامة) لـ ب . ب . سكنر .

وهناك جدل منهجي ثان ، صدرت فيه المساهمات الرئيسية عن مفكرين ماركسيين وبنيويين محدثين ، ويتعلق بالتجريبية . ان هؤلاء المفكرين ، بدون الدخول على الاطلاق في تعقيدات المسألة(١) يصوغون اعتراضات مختلفة على التجريبية ـ المحددة بكونها الرأي القائل بأن المعرفة العلمية ترتكز على ، وتجرب بواسطة ، ملاحظة

= للجدل ، انظر وليام آوتويت ، (فهم الحياة الاجتماعية) (آلن وانوين ١٩٧٥) . وحول الوضعية انظر انتوني كيدنز ، (الوضعية ونقادها) لدى ت . بوتومور . نيسبت (تحرير) ، (تاريخ التحليل السوسيولوجي) (بيزك بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٨) .

(١) ان هذه التعقيدات مبنية بشكل جيد في البحوث الواردة لدى أ . لاكاتوس وا . مسكريف (تحرير)، (النقد ونمو المعرفة) (مطبعة جامعة كمبرج ، ١٩٧٠) .

وتجميع حقائق « محددة » ـ والتي يعتقدون انها (اي التجريبية ـ المترجم) سائدة في العلوم الاجتماعية . فهم يجادلون ، اولاً ، بأن العلم لا يتطور بواسطة جمع الحقائق الملاحظة مباشرة . بل ببلورة مفاهيم تحدد الحقائق التي تؤلف نطاقه ، وثانياً ، ان هذا النشاط النظري ينطوي على اكتشاف وتحليل واقع يتجاوز ما هو مدرك آنياً . وكما يلاحظ كوديليه ، في وضعه التعارض بين المفهومين التجريبي والبنيوي عن البنية الاجتماعية :

« بالنسبة لماركس ، كما لليفي شتراوس ، ان البنية **ليست** واقعاً مرئياً **مباشرة**، وبالتالي ملحوظاً **مباشرة** ، بل **مستوى من الواقع يوجد** في ما وراء العلائق المرئية بين البشر ، وتؤلف فاعليته المنطق الاساسي للنظام ، النظام التحتي الذي يفسر بموجبه النظام المرئي »[1] .

ان هذه الافكار ، التي اصبحت الآن مألوفة جداً ومقبولة على نطاق واسع في فلسفة العلم ، تبدو واردة بالدرجة الرئيسية بالنسبة لأشكال ساذجة من التجريبية والاستقرائية (Inductivism) ، وهي ليست مفيدة جداً في معالجة مسائل التثبت او التزييف ، او تقييم النظريات المتنافسة ، او تمييز العلم عن اللاعلم . ومن هنا جاءت المحاولات المختلفة ، والتي نوقش بعضها في كتاب (النقد ونمو المعرفة) من تحرير لاكاتوس ومسكريف لوضع صيغ أكثر تطوراً لفكرة الاختبارية التجريبية .

ان البنيوية تقف في تعارض ، ليس فقط مع الاشكال الاكثر فجاجة من التجريبية ، كما بينت ، بل كذلك مع التاريخانية (Historicism) وبذلك تجدد المجادلات حول الاسلوب التاريخي في

---

(١) موريس كوديليه ، (العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد) (نيولفت بوكس ، ١٩٧٤) ، المقدمة ، ص ٩٨ .

العلوم الاجتماعية.والمسألة هنا لا تتعلق بالتعارض بين علم « تعميمي » وآخر « تفردي » (حسب تعبير ريكرت) ، والذي ينتمي بالاحرى الى الجدل حول علم طبيعي وعلم اجتماعي بل بالطابع الصحيح لعلم تعميمي للمجتمع : بما اذا كان يجب ان يهدف الى صياغة بيانات شاملة حول البنى الاجتماعية وعناصرها (مثلاً،حول البنية الاساسية للنسب ، للبلائق السياسية ، وهلم جراً) او حول بجاميع القواعد الثقافية (بحليل بنيوي للاسطورة ، مثلاً) او على العكس الى استنباط قوانين تاريخية ، كما كان مطمح التطوريين الاجتماعيين . ان هذه الآراء المتعارضة تظهر بشكل مثير جداً للاهتمام في الفكر الماركسي ، حيث يرفض المفكرون البنيويون وصف الماركسية كفلسفة للتاريخ ، او « نظرية للعملية التاريخية » (لوكاش) ويعتبرونها نظرية للمجتمع ، « فرضيته تتعلق بتوضيح مستوياته الداخلية والسببية التراتبية المحددة لكل من هذه المستويات »[1] ، ولكنهم مع ذلك يتحتم عليهم مواجهة السؤال ـ المطروح بتخطيط ماركس لتعاقب محدد لاشكال المجتمع ـحول ما اذا كان بالامكان قيام علم للتاريخ ، أي شرح سببي لتحول بنية الى اخرى في عملية ضرورية خاضعة لقانون .

ان هذا التعارض يثير آخر المسائل المنهجية التي أنوي بحثها هنا : وهي ما اذا كان هناك في الواقع ، كما يدّعى غالباً ، منهج ماركسي متميز ، واذا كان الامر كذلك ، فما هي خصائصه . ان المناقشة الآنفة قد توحي من الآن بجواب سلبي : فليست هناك صيغة واحدة فقط للماركسية ، بل عدة صيغ ، ولكل واحدة من هذه الصيغ عناصر توجد بالتأكيد في اعمال ماركس الخاصة وهي تقدم رأياً في المنهج يتفق الى حد ما مع افكار مفكرين غير ماركسيين ، وتتأثر بحركات عامة للفكر في تاريخ الفلسفة . وبشكل عريض ، يمكن تمييز ثلاثة اساليب رئيسية على

---

(١) المصدر ذاته ، ص ٢٨ .

الاقل في النظريــة الاجتماعيــة الماركسيــة : الاسلوب الهيكلي ، الذي تــربطه بعض الوشــائج بــالمنهــج « التفسيــري » وبمقتــرب ظواهــري (فينــومينولوجي) ، والاسلوب الوضعي ـ التجـريبي المتأثـر ، بطرق مختلفة بنظرية المعرفة الكانطية ـ الجديدة ، والاسلوب البنيوي ، الذي يستمد مصادره الرئيسيــة من علم اللغة البنيــوي وعلم الانسان ، ومن المذاهب المعرفية الفرنسية (لا سيما اعمال باشلار) .

وإزاء هذا التنوع في المناهج ، فاننا قد ندّعي بدلاً من ذلك ان ما يميز الماركسية هو نواة محورية من المفاهيم والطروحات النظرية ، الا ان هذا لا يزيل الصعوبة بصورة تامة ، لأن النظرية والمنهج مترابطان ، كما ان المفاهيم الماركسية المتباينة تعكس خلافات مفاهيمية ومنهجية معاً . وربما كان الاكثر فـائدة ان نعتبـر الصيغ المختلفـة للماركسيـة نماذج متنافسة[1] ، ثم نسأل ما اذا كانت التشابهات العائلية بينها مع ذلك من الجسامة بحيث يمكن ، على مستـوى أكثر عمـوماً معـارضتها بشكل منطقي بنماذج اخرى لاماركسية بشكـل متميز . وفي رأيي ان الامر على هذه الشاكلة الى حد كبير ، بالرغم من انه ينبغي الاعتراف بأن هناك تشابهات عائلية اخرى تتقاطع مع هذا التقسيم المعيّن ، وان الحد بين النظرية الاجتماعية الماركسيــة واللاماركسيــة ليس على اية حال محدد بشكل واضح او دائمي . ان الماركسية ليست مخططاً فكرياً مغلقاً امام التأثيرات الخارجية وقد يحدث ، مثلاً ، ان ماركسياً ظواهرياً يكون اقرب الى الظواهريين الآخرين منه الى الماركسيين الآخرين .

---

(١) في المفهوم الذي اقترحه توماس كون في ذيل كتاب (هيكل الثورات العلمية) ، الطبعة الثانية الموسعة (مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٧٠) حيث يرد مخطط يحتوي ، كما يقال ، على التعميمات الرمزيـة ، والنماذج (المتـراوحة من المـوجهة (Heuristic) الى العلميوجودية (Ontological) ، والقيم وحلول المشاكل النموذجية ، التي تشترك فيها طائفة من الاخصائيين ـ المنتجون المثبّتون للمعرفة العلمية في مضمار معين ـ او مجموعة فرعية من هذه الطائفة .

وبقدر ما يمكن تمييز الماركسية بوضوح ، الى هذا الحد او ذاك ، كنموذج علم ، عن النماذج الاخرى ، فانه يبدو لي ان هذا ينطوي على سمتين اخريين ليستا نظريتين أو منهجيتين بالدرجة الأولى. الأولى هي علاقة النظرية الماركسية بالحياة الاجتماعية العملية ، والثانية هي توجهها الايديولوجي . فبالنسبة للأولى، ان الفرق بين الماركسية والفكر الاجتماعي الآخر ليس كون الاولى تعترف وتؤكد بشكل واع على الارتباط بين النظرية والممارسة ، في حين لا يفعل الاخير ذلك ـ اذ ان هذا الارتباط يتجلى في عموم الفكر الاجتماعي ، ولو بدرجات متفاوتة من الوضوح ـ بل هو كون الممارسة تعتبر ، حسب تعبير ماركس ، « فعالية ثورية ، انتقادية عملية » . وكما جادل لوكاش فيما بعد ، فان النظرية الماركسية « ليست في الجوهر سوى التعبير في الفكر عن العملية الثورية نفسها » . هذه النظرة الى النظرية والممارسة تنقل ، ضمنياً ، ايديولوجية محددة ، ان العالم الاجتماعي الماركسي ليس فقط مقتنعاً فكرياً بالتفوق النظري المنهجي للماركسية بل انه يناصر ايضاً ـ مهما كانت طريقته في ذلك متنوعة وغير دقيقة ـ نظرة عالمية أكثر عموماً ، تعبّر فيها افكار مثل « الثورة » او « المجتمع اللاطبقي » او « نهاية الاستلاب » ، او « الاشتراكية » ، او « الحضارة المتكاملة » الجديدة (التي تهيء لها الماركسية ، طبقاً لغرامشي ، العناصر الاساسية) عن احكام تقييمية حول الاشكال الراهنة للمجتمع ، وتؤكد المعتقدات بامكانية وافضلية قيام مجتمع من نوع جديد ، ومن ثم تحفز وتوجه النشاط السياسي ، وبطريقة مماثلة . وان لم يكن دائماً بنفس الوضوح ، تعبّر النظريات او النماذج الاجتماعية الاخرى عن قيم ومعتقدات اخرى ، وتوجه النظرية والممارسة الى قنوات اخرى ، من خلال مفاهيمها عن « الديمقراطية » او « الامة » او « المجتمع الحر » . ان هذه المسائل الاساسية للعلاقة بين علم السياسية والممارسة السياسية ، تثور بشكل لا مفر منه في ثنايا هذا الكتاب ،

وسوف تدرس بإمعان أكثر في الفصل الاخير .

ان تعدد النماذج (المبينة بايجاز في المناقشة الآنفة) ، الـذي يسم العلوم الاجتماعية اليوم ، ينفي اية امكانية لطرح « عنـاصر » او « مبادىء » علم الاجتماع السياسي بطريقة مباشرة لا تقبل الجدل . ان ماهية المـوضوع ، والمشـاكل والحلول التي تـؤلفـه كميـدان للبحث العلمي ، وتطوره من خلال تجميـع المعرفـة والتقنيات ، او من خـلال الثورات العلمية لا يمكن تثبيتها الا بمواجهة النماذج المختلفة ببعضها البعض ورؤيتها في اطار عملية تاريخية لا تشمل فقط تقدم العلم نفسه ، المتحقق بجهود فئات مختلفة من المفكرين والباحثين ، بل كذلك التحوّل اللامتوقّف لبيئته الخـارجية نتيجـة للتغيرات الاقتصـادية والسيـاسية والثقافية . وعليـه ، ففي الفصول التـالية سـأعرض نمـاذج متنافسـة وأدرسها في أطرها الاجتماعية والثقافية ، وسـوف أتساءل عن مـاهية الأفكـار المميزة او المنـاوبـة او غيـر القـابلة للمقـارنـة ، عن العـالم السياسي ، عن ماهية الاحكام حول عناصره الاساسيـة وترابـطاتها ، وحول المسائـل الجوهـرية التي ينبغي طرحهـا ومناهـج التحقيق التي ينبغي استخدامها ـ تلك الأفكار والاحكام التي تقسّم الفئات المختلفة للباحثين ومدارس الفكر .

الفصل الاول

الديمقراطية
والطبقات الاجتماعية

كان الموضوعان الرئيسيان لعلم الاجتماع السياسي في فترته التكوينية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر هما النتائج الاجتماعية لظهور الديمقراطية كشكل في الحكم ، والاهمية السياسية لتطور الطبقات الاجتماعية على اساس الرأسمالية الصناعية ، والى حد ما ، كما اشرت في المقدمة ، نظر الى هذين الموضوعين بطرق اثارت نظريات متضادة ، شدّد فيها اما على تأثير الاشكال والقوى السياسية على المجتمع ، او تأثير مختلف العناصر الاجتماعية على الاشكال السياسية . ويمكن المجادلة بأن هذا التعارض في مضمار الافكار يتناظر جزئياً مع تناقض في الواقع الاجتماعي ، بين الانسان كمواطن ـ اي انسان سياسي يتمتع بحقوق متساوية ـ والانسان كعضو في المجتمع المدني ـ اي انسان اناني يتحدد وضعه بمصالح خاصة ، بموقعه في النظام الاقتصادي[1] . ومهما كان الشكل الذي صيغ به التعارض (يمكننا القول ، مثلاً ، ان الثورتين ـ السياسية والصناعية ـ

---

(١) ـ هكذا صاغ ماركس المسألة في مقالته « حول المسألة اليهودية » ، في وقت كان لا يزال يعتبر نفسه مشاركاً في الحركة الديمقراطية ، ولكنه بدأ يدرك ، مثل مفكرين آخرين ، محدودية هذه الحركة .

اللتين الهمتا علم السياسة الجديد بدأتا بالتحرك في اتجاهات مختلفة ، نحو المساواة من جهة ، وبعيداً عنها من جهة اخرى) فانه يجسد جزءاً كبيراً من جوهر البحث السياسي والمذاهب السياسية منذ القرن التاسع عشر الى الوقت الراهن .

ومن هنا ، فان نظرية في الديمقراطية ، ونظرية في الطبقات الاجتماعية ، هما عنصران جوهريان[1] في بناء علم للسياسة ، وان دراسة تطور هاتين النظريتين ستساعد على ايضاح طبيعته ومشاكله . ويمكننا ان نأخذ ، كإحدى نقاط الانطلاق ، مفهوم توكفيل عن الديمقراطية ، الذي سبق ان عرضته بايجاز في المقدمة . لقد اشير غالباً من قبل المعلقين الى ان هناك غموضاً في مناقشات توكفيل . فهو احياناً يعني بالدرجة الرئيسية بالديمقراطية كشكل في الحكم ، عندما يصفها كنظام « يشارك فيه الشعب الى هذا الحد او ذاك في حكومته » ، ويقول ان « معناها مرتبط بشكل وثيق بفكرة الحرية السياسية » ، في حين يستخدم لفظ « الديمقراطية » في مناسبات اخرى لوصف نمط من المجتمع ، ويشير بشكل اوسع الى « المؤسسات الديمقراطية » ، ضمنياً الى ما سمي فيما بعد بـ « اسلوب ديمقراطي في الحياة »[2] . ومع ذلك فمن الواضح انه كان ينظر الى الحركة السياسية الديمقراطية باعتبارها القوة الرئيسية التي تخلق هذا النظام الاجتماعي الجديد ، اذ ان النظام الديمقراطي هو الذي يعطي قيمة

---

(١) ـ ولكن ليس العناصر الوحيدة ، وسيكون من الضروري فيما بعد النظر بوجه خاص في مفهوم « الامة » ونظريات القومية .

(٢) ـ في (النظام القديم والثورة الفرنسية) وقد اورده ريمون آرون في (التيارات الرئيسية في الفكر : العلم الاجتماعي) (بيزك بوكس ، نيويورك ،١٩٦٥) ، المجلد الاول ، ص ١٨٦ ـ ٧ . انظر ايضاً المناقشة العامة لهذه المسألة لدى ارفنك زايتلن ، (الحرية والمساواة والثورة لدى الكسي دي توكفيل) (لتل وبراون وشركاهما بوستن ١٩٧١) ، الفصل الثاني .

رئيسية لخير العدد الاعظم ، ويؤسس مجتمعاً مفتوحاً ومتحركاً بقضائه على الحراتب الهرمية القديمة ، ويشجع تطور التجارة والصناعة . وبطبيعة الحال ، كان توكفيل يقر بأن تطور النظام الصناعي نفسه قد تكون له آثار هامة على النظام الديمقراطي ، خصوصاً من خلال ظهور « ارستقراطية » جديدة في الصناعة الانتاجية ، الا انه كان يجنح الى اعتبار ذلك ظاهرة استثنائية ومؤقتة لن تقوى على الصمود امام الاتجاه العام للديمقراطية لتحقيق قدر اعظم من المساواة .

اما نظرية الطبقات الاجتماعية ، التي صاغها ماركس لأول مرة بشكل شامل ، فتقترب من نفس المسألة من الجانب الآخر بسعيها لتفسير الديمقراطية بكونها نتيجة تغيرات في المجتمع . وطبقاً لهذه النظرة ،فان الثورات السياسية الديمقراطية قد تحققت على ايدي طبقة جديدة هي البورجوازية التي تكونت في عملية تطور الرأسمالية التجارية والصناعية ، وان مستقبل الديمقراطية سيتأثر الى درجة حيوية بالاتجاهات الكامنة في الانتاج الرأسمالي والعلاقة بين البورجوازية والطبقة الجديدة الاخرى في المجتمع الرأسمالي ـ البروليتاريا . وكانت المسألة السياسية الحاسمة بالنسبة لماركس ، ولأولئك الذين تأثروا بنظريته فيما بعد ، هي « المسألة الاجتماعية » ، اي ، وضع ، ومصالح ، ونضالات الطبقة العاملة في المجتمعات التي كانت رأسمالية وديمقراطية معاً . ومن هنا فان مسألة الديمقراطية توضع في اطار اجتماعي اعرض ، يكون العنصر الطاغي فيه هو المصالح والتوجهات السياسية للطبقات الاجتماعية المشتبكة في صراع طبقي . ولا يعني هذا ان الديمقراطية لا ينظر اليها الا بوصفها الشكل السياسي الذي يتخذه حكم البورجوازية ، بالرغم من انها تاريخياً انجاز للبورجوازية ، وتقدم حقيقي بالنسبة لاشكال الحكم السابقة ، وسمة « تقدمية » للرأسمالية . بل ان ماركس يرى توتراً او تناقضاً بين مبدأ الديمقراطية ـ اي المشاركة التامة لكافة اعضاء المجتمع في تنظيم

حيـاتهم المشتركـة ـ والشكل المحـدود ، بل المشـوه ، الذي تتخـذه الديمقـراطية في مجتمـع طبقي تسيطر فيـه البورجـوازية . بـالنسبـة لماركس ، الديمقراطية ظاهرة تاريخية ابعد من ان تكون قد كشفت عن كافة امكانياتها ، والعامل الرئيسي في تطورها الأبعد هو حركة الطبقة العاملة .

ومـع أن توكفيـل وماركس شـددا على سمات مختلفـة في نطور المجتمعات الاوروبية والامريكية الشمـالية في القـرن التاسـع عشر ، فانهما اعترفا معاً بشكل ما ، بتفاعل القوى الاقتصـادية والسيـاسية : تـوكفيل بـربـطه الديمقـراطيـة بقيم مجتمـع زراعي وتجـاري للطبقـة الوسطى ، وبملاحظته المضامين الممكنة للانقسامات الطبقية الناشئة ضمن الصناعة المانيفاكتورية : وماركس بابرازه النضالات السيـاسية للطبقة العاملة كحركة لتوسيع الديمقـراطية ، سـواء في عرضـه (في ١٨٥٢) للمطلب الميثاقي (Chartist) بحق التصويت العام باعتباره ، اذا تحقق ، «اجراءً اكثر اشتراكية بكثير من اي شيء يشرفه هذا الاسم في القارة » او في تحليله اللاحق لكومونة باريس كشكل جديد من الحكم الديمقراطي ، « الشكل السياسي المكتشف اخيراً ، والذي يجـري في ظله تحقيق تحرر العمل » . ان هذا التفاعل المتطور بين الديمقـراطية والرأسمالية والطبقـات الاجتماعيـة ، يؤلف التـاريخ السيـاسي للقرن الماضي . كما انه موضوع البحث في اهم النظريات السياسية في هذه الفترة .

ويجب ان نلاحظ ، في المقام الاول ، مدى البطء الشديـد لتقدم الديمقراطية ، والكثرة البالغـة للعوائق والنكسـات التي واجهتها ، ففي تلك الاقـطار التي تعتبر عمـوماً ديمقـراطيات راسخـة ، لم يتحقق حق التصويت للذكور في معظم الحالات الا في الفترة ما بين نهاية القـرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى ، في حين ان حق التصويت العام والمتسـاوي لم يتحقق الا فيما بعـد (في المـانيـا ١٩١٩ ، السـويـد

١٩٢٠ ،فرنسا ١٩٤٥ ، بريطانيا ١٩٤٨)[١] كما انه في معظم ارجاء العالم الاخرى لم يتحقق حق التصويت الشامل ، في حالة الفوز به اساساً : الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا تزال هناك اقطار ـ تعد جنوب افريقيا مثالاً سيء الصيت عليها ـ لم تتمتع فيها الغالبية العظمى من الشعب قط الا بحق محدود جداً في التصويت . وكثير غيرها قلّص فيها هذا الحق او ألغي في اوقات مختلفة . وفي اوروبا بين الحربين قضت الحركات الفاشية على الديمقراطية في عدة اقطار ، وبقي عدد من الدكتاتوريات العسكرية قائماً الى وقت قريب جداً . وفي الوقت الحاضر تهيمن فئات عسكرية يمينية على السلطة في معظم اقطار امريكا اللاتينية ، وتوجد اشكال مختلفة من الحكم (السلطوي) في ارجاء آسيا وافريقيا . وفي الاقطار الاشتراكية في اوروبا الشرقية جرّد حق التصويت من معناه الى حد كبير تحريم قيام الاحزاب المعارضة ، وحتى (التكتلات) المخالفة داخل او خارج الحزب الحاكم الواحد ، في حين قمعت بالقوة حركات الاصلاح الديمقراطي التي ظهرت في اوقات مختلفة منذ ١٩٥٦ .

ولذلك لا يمكن الادعاء بأن الانظمة السياسية في العالم في اواخر القرن العشرين تكشف عن ممارسة واسعة للديمقراطية ، حتى بالمفهوم

---

(١) انظر ، للمزيد من التفاصيل عن توسيع حق الاقتراع في اوروبا الغربية ، شتاين روكان ، (الاقتراع العام والتصويت السري والمشاركة السياسية) في (الارشيف الاوروبي لعلم الاجتماع) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ،(١٩٦١) ، ص ١٣٢ ـ ٥٢.في الولايات المتحدة وسّع حق الاقتراع للذكور بصورة تدريجية خلال القرن التاسع عشر ، ولكن حق التصويت في الانتخابات الاتحادية لم يعط للنساء الا في ١٩٢٢ (التعديل التاسع عشر) وكان كثير من الامريكان السود ، لا سيما في الجنوب ، وكذلك بعض الفئات الاخرى ، ممنوعين من التصويت بفعل اختبارات التعلم ووسائل اخرى ، الى ان حققت حركات الحقوق المدنية وما نتج عنها من (قانون الحقوق المدنية) في ١٩٦٤ و (قانون حقوق التصويت) في ١٩٦٥ اصلاحات ملموسة .

الدستوري الضيق لحق كافة المواطنين البالغين في اختيار قادتهم السياسيين عن طريق الانتخابات الحرة . ان الديمقراطية غرس حديث ، رقيق ، ونزر ، يهدد باستمرار ، ويخنق غالباً ، على ايدي فئات متملكة موسرة ، ومهيمنة ، تخشى دائماً أي تدخل مستقل وغير منضبط لـ « الجماهير »في السياسة .وسيصبح هذا أكثر وضوحاً اذا انتقلنا الى دراسة الديمقراطية بمفهومها الاوسع كوضع يساهم فيه كافة المواطنين ، ويشجّعون على المساهمة ، بأكبر قدر ممكن ، في تنظيم وضبط حياتهم الاجتماعية بأسرها . وهنا ينبغي علينا الانتباه إلى جانبين : **اولا** ، العقبات التي وضعت ، وتوضع باستمرار ، في طريق هذه المساهمة في التطبيق ، **وثانياً** ، اعادة تفسير الديمقراطية ، ضمن علم السياسة وكذلك في المذاهب السياسية ، والتي تسعى عمداً الى تقليص نطاقها .

ان قيام هذه العقبات والمقاومات واضح بدرجة كافية ، ليس فقط في التوسع البطيء ، القلق ، والملغوم غالباً ، لحق التصويت الذي سبق ان أشرت اليه ، بل في العداء والعنف المريرين اللذين يوجّهان دائماً ضد محاولات المواطنين العاديين والعمال لتنظيم انفسهم في نقابات ، وتعاونيات ، مجموعات عمل جماعي ، وهيئات مماثلة . ان التاريخ المبكر للحركة النقابية ، بوجه خاص هو تاريخ الارهاب والقمع من قبل الفئات الحاكمة ، المتراوح من السجن والابعاد الى استخدام المسلّحين المأجورين والقوات العسكرية في محاولات لمنع تكوين نقابات او لكسر اضرابات وفي بعض الاقطار ـ لا سيما الولايات المتحدة ـ[1] استمر استخدام العنف حتى في الازمنة الحديثة ، وان كان يتناقص عادة .

---

(١) ـ للاطلاع على شرح عام ، انظر مقالة فيليب تافت وفيليب روسن في الكتاب الذي حرره هيوكراهام وتيدكر ، (تاريخ العنف في امريكا ، المنظورات التاريخية والمقارنة) (بانتام بوكس ، نيويورك ، ١٩٦٩) ، ص ٢٨١ ـ ٣٩٠ .

وقد قوبلت حركات شعبية اخرى للاحتجاج والاصلاح : غالباً ، بالعنف ـ مثل حركة الحقوق المدنية في الستينات في الولايات المتحدة ، وعلى نطاق اوسع ، الحركات المختلفة في اوروبا الشرقية ، كما في اجزاء عديدة من العالم الثالث ، والتي قمعت بالقوة العسكرية .

الا ان استخدام العنف لتقليص الديمقراطية ، رغم انه شائع جداً في العالم الراهن ، هو ابعد من ان يكون الطريقة الوحيدة التي تفرض بها هذه التقييدات . فهناك ، حتى في تلك المجتمعات التي اقامت مؤسسات ديمقراطية على شكل احزاب متنافسة ، وانتخابات حرة ، وجهاز قضائي مستقل بشكل عام (وان لم يكن محايداً بالضرورة) ، تثبيط متواصل لأي عمل سياسي يجري خارج الاطار التقليدي للسياسات الحزبية والمباريات الانتخابية . ونجد مثالاً على ذلك في رد فعل الفئات والنخب الحاكمة ازاء الحركة الطلابية في الستينات ، وحتى اذا غضضنا الطرف عن الاستخدام المتقطع للعنف ضد الحركة ، وتغلغل الجواسيس والعملاء المخربين فيها ، فمن الواضح انها كانت تعتبر عموماً شكلاً غير مشروع من النشاط السياسي ، بالرغم من ان هدفها الرئيسي كان توسيع المشاركة الديمقراطية في احدى اهم المؤسسات (اقتصادياً وثقافياً على السواء) في المجتمع الحديث ، وانها نجحت في حالات كثيرة في بعث الحيوية في الدراسات الاكاديمية ، وتحسين اساليب التعليم والتقييم . وقد اثبطت الحركات الهادفة الى الاصلاح الديمقراطي بشكل مماثل . وحتى الحكومات الاشتراكية ، سواء كانت اصلاحية ام ثورية ، ابدت حماساً ضئيلاً لتقليص سلطاتها بشكل يسمح للاناس العاديين بمشاركة اعظم في توجيه فعالياتهم الاقتصادية اليومية . بل بالعكس ، فباستثناء يوغوسلافيا ، حيث حقق نظام التسيير الذاتي العمالي بعض التقدم في توزيع المسؤولية عن صنع القرارات ، ثمة اتجاه نحو المزيد من

المركزيـة والبيروقـراطية في ادارة الاقتصـاد والميادين الاخـرى في الحياة الاجتماعية[1] .

ان موقف العداء ازاء اية مشاركة شعبية واسعة النطاق في ادارة الشؤون العامة ، والذي يتجلى باستمرار في اشكال اخرى كثيرة غيـر التي ذكرتها هنا على سبيل المثال ، قد أدمج بطرق مختلفة عديدة في علم السياسة . فاذا تركنا جانباً هنا الصيغة الاكثر تطرفاً لنظرية النخب كما عرضها باريتـو ، او اورتيكا اي كـاسيت في تمييزه بين الجمـاهير الخـاملة و « البشر المختـارين ، النبلاء ، الوحيـدين الذين هم فاعلون وليسـوا مجـرد (ردود افعـال) (Reactive) »[2] ، فاننا نستـطيـع تشخيص نمـطين من النـظريـة السيـاسيـة ، يتقبـلان بعض جـوانب الديمقراطية الحديثة ، ولكنهما يهدفان الى تقليص اهميتها .

ففي الحالة الاولى ينظر الى الديمقراطية باعتبارها مجرد وسيلة لاختيار قادة سياسيين لا نظاماً يتحقق فيه نوع ما من الحكم المباشر من قبل الشعب . وقد صاغ ماكس فيبر هذا المفهوم في كتابه (الاقتصاد والمجتمع) ، وان كان ذلك بشكل جزئي بعض الشيء ، كما عبر عنـه ايضاً في نقده للحياة السياسية الالمانية في كتاب (البرلمان والحكومة في المانيا مجددة) ، وطبقاً لماكس فيبر ، فان الديمقراطية المباشـرة غير ممكنة الا في مجتمعات صغيرة وبسيطة نسبياً ، في حين انه فيما يتعدى هذه المـرحلة ، في مجتمعات اصبحت اكثـر سعة ، وتعقيـداً ، وتمايزاً ـ ولا سيما في المجتمعات الحديثة ـ يكون الحكم المباشر من قبـل الشعب غير وارد .وتحـل محـله الديمقراطيـة التمثيلية ، وهـذا

---

(١) ـ ان المصادر المختلفة لهذا الاتجاه المركزي ، والحركات التي تنـاهضه ، قـد درست بتفصيل اكثر في الفصل السادس .

(٢) ـ اورتيكا اي كاسيت ، (ثورة الجماهير) (١٩٣٠) ، الترجمة الانكليزية ، ١٩٣٢ ، طبعة جديدة ، الن وانوين ، ١٩٦١ ، ص ٤٩ .

يعني ، في رأي فيبر ، ان الشعب لم تعد له اية سيطرة حقيقية على القرارات السياسية ، التي تصبح امتيازاً ، من جهة ، لادارة بيروقراطية ومن جهة اخرى ، لزعماء الاحزاب السياسية . ويعلل فيبر هذا المركز المتسلّط للنخب البيروقراطية والسياسية بامتلاكها لوسائل الادارة ، وبكونها فئات صغيرة تستطيع الاتفاق بسهولة على اي عمل ضروري للحفاظ على سلطتها[١] . وعلى اية حال ، فان فيبر ليس شديد الاهتمام بغياب السيطرة الشعبية على النخب السياسية . فبالنسبة له ، تكمن قيمة الديمقراطية التمثيلية في واقع انها تجعل من الممكن اختيار قادة سياسيين ذوي تأثير[٢] ، وكذلك تدريبهم . وفي الظروف السائدة في المجتمعات الصناعية ، بأحزابها الجماهيرية ، يكون الطراز الوحيد القابل للتطبيق من الديمقراطية هو ما يسميه « ديمقراطية القائد الاستفتائي » حيث يطرح قادة ذوو شخصيات جذابة اهدافاً ، يجري من ثم « بيعها » الى الشعب على نطاق واسع بواسطة « الاجهزة الحزبية » وتنفذ بعد ذلك بمساعدة البيروقراطيات الادارية »[٣] .

ان آراء فيبر تطرح بصورة أكثر انتظاماً ، وبشكل مختلف بعض الشيء ، ولو بنفس الهدف ، من قبل شومبيتر في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) . ويرفض شومبيتر بصراحة « المذهب

---

(١) ـ يتطابق هذا مع رأي موسكا في ان « الاقلية المنظمة ستسيطر دائماً على الاغلبية غير المنظمة ، وليس هناك مفر من هذا الشرك ، اذ لو بدأت الاغلبية تنتظم فانها ستخلق مجرد اقلية منظمة اخرى» .

(٢) ـ بعبارة اخرى ، فعالة في تحقيق الاهداف القومية ، في تثبيت المانيا كـ « دولة عظمى » .

(٣) ـ ولفكانك ج .مومسن، (عصر البيروقراطية) (باسل بلاكويل ، ١٩٧٤) ، ص ٧٩ . ان هذا الفصل في كتاب مومسن (٧٢ ـ ٩٤) يقدم شرحاً قصيراً جيداً لتصور فيبر للديمقراطية . للاطلاع على تحليل انتقادي لهذا التصور ، الذي سأتطرق اليه ثانية فيما بعد ، انظر بول ك . هيرست ، (التطور الاجتماعي والمقولات السوسيولوجية) (الن وانوين ، ١٩٧٦) ص ١١٠ ـ ٢٣ .

الكـلاسيكي » عن الديمقراطيـة[١] ، حيث تجسد (اي الديمقـراطية) مثلاً متميزة تتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية والعلاقة بين القادة السياسيين والشعب ، ويستعيض عنه بنظرية اخـرى في الديمقراطية بوصفها ، منافسة على القيادة السياسية » .

« ان الاسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي للوصول الى قرارات سياسيـة ، الذي يكتسب فيه الافـراد القدرة على التقـرير بواسطة صراع تنافسي على اصوات الشعب »[٢] . ان اساس نظريته في الديمقراطية هو نظرية في المشروع الرأسمالي ، ويشدد شـومبيتر على هذا الارتباط ليس فقط ببحث العلاقـة التاريخيـة بين الرأسمالية والديمقراطية ، بل بمعاملته الاحزاب السياسية كأشباه لشركات الاعمال المشتبكة في صراع تنـافسي (من أجل السلطة في الحـالة الاولى ، والارباح في الحالة الثانية) ، يكون الهدف فيه لكل حـزب / مشروع زيادة حصته في السوق (المتكون من المصـوتين او المستهلكين) . وقد طوّر هذا بشكل ابعد ، على هيئة « نظرية اقتصادية للديمقراطية » ، من قبل كتّاب لاحقين ، لا سيمـا أ . داونز[٣] ، حيث يتضمن مخـططه التحليلي « .... نـوعين من الممثلين في الاسـاس ، فهناك الاحـزاب ، وهناك المصوتون »[٤] .

---

(١) - ج . أ . شومبيتر ، (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) ، الطبعة الخامسة (الن وانوين ، ١٩٧٦) الفصل الحادي والعشرون .

(٢) شومبيتر ، ص ٢٦٩ .

(٣) - انتوني داونز ، (نظرية اقتصادية في الديمقراطية)(هـاربر واخـوانه ، نيـويورك ، ١٩٥٧) .

(٤) - براين باري ، (علماء الاجتماع والاقتصاديون والديمقراطية) (كولير - مـاكميلان المحدودة ١٩٧٠) ص ١٤ . يقدم بارين تحليلاً انتقادياً مفيداً للصيغ المتأخرة لهذا الطراز من النظرية .

ان هذا المفهوم التقييدي للديمقراطية كتقنية لاختيار القادة السياسيين كان احد التأثيرات الهامة التي ساقت علماء السياسة الى تكريس اهنامهم بشكل حصري اكثر من اللازم للانتخابات والسلوك التصويتي . والواقع ان هذا اصبح ، لوقت مـ ، هوساً حقيقياً ، خلق في بعض الاوساط الاكاديمية فكرة انشاء ميدان جديد كامل للدراسة ، يطلق عليه « السفولوجيا » (Psephology) [1] ، كما ادى في الأوساط السفلى من الاعلام السياسي الى التغطية التلفزيونية الضخمة للانتخابات الوطنية ، حيث تجنح الحسابات المضبوطة لـ «التأرجحات » من حزب الى آخر والتوقعات بالنتيجة النهائية للمباراة الانتخابية ، الى الطغيان على اية مناقشة جدية لجوهر الصراعات السياسية .

وثمة نتيجة اضافية لهذا المفهوم ، وهي ان الديمقراطية اصبحت تعتبر اداة مكتملة بوجه عام ، قابلة لتحسينات فنية ثانوية فقط ، وفي هذا الصدد ، ثمة اتفاق مع فكرة ثانية عن الديمقراطية ، تبلورت بالدرجة الرئيسية خلال عقود ما بعد الحرب ، وتتمثل في مصطلح « الديمقراطية المستقرة » . وطبقاً لهذا الراي ، فان وجود ديمقراطية مستقرة او قابلة للتطبيق في مجتمع معين يعتمد بالدرجة الاولى على قيم معينة يقتنع بها الشعب في ذلك المجتمع ، وبعبارة اخرى ، على وجود اجماع كامل ، او كما يسمى احياناً ، نظاماً قيمياً مشتركاً . وبدون الدخول في دراسة مفصلة لهذه الفكرة[2] ، دعوني الاحظ ببساطة ، في السياق الراهن ، انها هي الاخرى تسلّم مسبقاً بأن الديمقراطية ، في الامثلة موضوع البحث ، قد بلغت مرحلة من التطور المكتمل بوجه عام ،

---

(١) ـ اختفى الاسم منذ ذلك الحين .

(٢) ـ نجد تحليلاً له ببعض التفصيل ، ومعارضته بـ « النظرية الاقتصادية للديمقراطية » . لدى براين باري ، لا سيما الفصلين الثالث والرابع ، حيث تناقش نظريات الموند وفيربا ، واكشتاين ونيبست وبارستز .

وبذلك يمكن معارضتها ، كنمط متميـز من النظام السياسي ، بانمـاط اخـرى مثـل الكليـانيـة (Totalitarionism) او الدكتـاتـوريـة ، او الديمقراطية « غير المستقرة » .

ان ما يسميه شومبيتر بـ « المـذهب الكلاسيكي » للديمقـراطية يختلف في أوجـه عدة عن النـظريات التي اجملتهـا منذ قليـل ، وأحد الفروق الاساسية هو انه ينظر الى الديمقراطية **كحركة** تاريخية تهـدف باستمرار الى توسيع المساحة التي يستطيع اعضـاء مجتمع مـا حكم انفسهم ضمنها ، عن طريق المشاركـة بصورة تـامة وحـرة في تنظيم حياتهم الجماعيـة . والى حد عـظيم ، ينبغي النظر الى هـذه الحركـة الديمقراطية كحركة طبقية : اولاً ، للبورجوازية الساعية الى التحرر من القيود الاقطاعية والحكم الارستقراطي وذلك للطبقة العاملة الساعية الى التحرر من سيطرة البورجوازية . وهكذا يمكن التمييز بين مرحلتين في الحركة : مرحلة الديمقراطية اللبرالية عندما يبدأ نظام سياسي تنافسي الى جـانب اقتصاد السـوق ، ومرحلة الديمقـراطية الاجتمـاعيـة التي تتجسد فيها فكـرة السيطرة السيـاسية للطبقـة الاكثر عـدداً ـ الطبقة العاملة ـ وتحول اقتصاد السوق الى اقتصاد اشتراكي .

ومن هذا المنظور ترتبط طبيعة الانظمة الديمقراطيـة الحديثـة ، والنكسات والمحدوديات التي تعانيها ، ارتباطاً وثيقـاً بالهيكـل الطبقي والعلاقات بين الطبقـات كما تـطورت في المجتمعات الرأسمـالية ومـا سأدعوه (في الوقت الحاضر) بالمجتمعات اللاحقة للرأسمالية ، على حد سواء . ان نظرية ماركس الاجتماعية ، بالرغم من انها لم تتقدم بأي تفصيل يتجاوز حدود تحليل الرأسمالية كنمط في الانتاج ، الى دراسة للدولة والسياسة ، خططت مع ذلك مفهوماً للتـطور السياسي تشـربته مذاهب وممارسات جزء كبير من الحركة العمالية الأوروبية .ويمكن عرض العناصر الرئيسية لهذا المفهوم ، بايجاز شديد بالطريقـة التاليـة : مع تـطور النمـط الرأسمـالي في الانتـاج ، يجـري احتـدام للتنـاقضين

الرئيسيين داخل الرأسمالية ، وهما التناقض بين قوى الانتاج والعلائق الاجتماعية للانتاج ، والتناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية . والتناقض الاول ، الذي يصفه ماركس بـ « التناقض الاساسي للرأسمالية المتطورة » ، يقوم بين الطابع الاجتماعي للانتاج ، بجنوحه نحو التطوير اللامحدود للقوى المنتجة ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج (وبالتالي التملك الخاص للمنتوج) التي ينبثق عنها هدف حفظ وزيادة قيمة الرأسمال نفسه ، ومن ثم وضع حدود لتوسع الانتاج[1] . ويتجلى التناقض في ظاهرة النقص في الاستهلاك وفي الازمات الدورية ، وهو يهيء الاساس الرئيسي لتوقع ماركس للانهيار النهائي للنظام الرأسمالي . ومع ذلك ، فان ماركس لا ينظر الى الانهيار كنتيجة حتمية كلياً واوتوماتيكية للتطور الاقتصادي الرأسمالي ، بل بالعكس ، كما لاحظ نيكولاوس ، فان نظرية ماركس عن الانهيار تتسم بـ « سعتها ومرونتها »[2] .

وعند هذه النقطة بالذات فان التناقض الثاني بين الطبقة العاملة والبورجوازية ـ والذي يختلف عن الاول بتعبيره عن تعارض في المصالح اكثر منه تضاداً في الهياكل ـ يكتسب اهمية عظيمة . ان زوال الرأسمالية لا يمكن ان يكون الا نتيجة صراع سياسي . وعلينا الآن ان نتفحص مجرى هذا الصراع بين الطبقات في الظروف التي خلقها تطور النمط الرأسمالي في الانتاج . ان نظرية ماركس الخاصة في الصراع الطبقي لم تطرح الا على شكل خطوط اولية في مقاطع عرضية مبعثرة

---

(١) ـ ان فكرة ماركس عن التناقض، كما طرحت في (رأس المال) وفي كتابه الآخر (Grundrisse، قد بحثت بأسهاب اكبر في مقالتين (تختلفان بعض الشيء في مقتربهما) ، (ماركس المجهول) لمارتن نيكولاوس ، و (الهيكل والتناقض في « رأس المال) لموريس كوديليه . وقد اعيد طبع المقالتين في الكتاب الذي حرره روبن بلاكبرن ، (الايديولوجيا في العلم الاجتماعي) (فونتانا / كولنز ، ـ ١٩٧٤) .

(٢) ـ نيكولاوس ، ص ٣٢٨ .

في كتاباته،ولم تعرض قط بشكل منهجي . وفضلاً عن ذلك . فان المادة التي توجّب عليه الارتكاز عليها كانت تتعلق بالمراحل الاولى من الرأسمالية الصناعية والحركة السياسية للطبقة العاملة ، بحيث يكون من الضروري على اية حال استعراض نظريته في ضوء التجربة التاريخية اللاحقة . ان هذه المهمة ، بأي مفهوم شامل ، تتعدى نطاق الكتاب الحالي ، وسوف اقتصر على عرض تخطيطي جداً لبعض المسائل البارزة .

ـ هناك مجموعتان عريضتان من المسائل التي ينبغي النظر فيها : اولاً ، التأثير السياسي لحركة الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية كما تطورت منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وثانيا ، الانظمة السياسية التي نشأت عن ثورات تحققت تحت راية الماركسية كـ « ثورات بروليتارية » في روسيا والصين واقطار اخرى . فبالنسبة للمسألة الاولى ، من الواضح ان حركة الطبقة العاملة كان لها تأثير عميق على توسع حق التصويت وتأسيس احزاب جماهيرية (وهو ما سننظر فيه بشكل اضافي في الفصل التالي) ، ومن ثم على قيام نظام سياسي ديمقراطي كالذي يقوم الآن في الاقطار الرأسمالية المتقدمة . وفضلاً عن ذلك ، فان ضغط احزاب الطبقة العاملة والنقابات قد ساعد على قيام تدخل اوسع بكثير من قبل الدولة في الاقتصاد . وهذا الوضع ، بالرغم من انه يمكن تفسيره من احد الجوانب كظهور لنمط جديد من الرأسمالية « المنظمة » او « المخططة » ، يؤلف ايضاً قسطاً في حماية مصالح الطبقة العاملة ضد سلطان الرأسمال من خلال التنظيم العام للنشاط الاقتصادي وتوفير شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية ، مهما كانت النواقص التي تعتور ذلك .

الا انه من الواضح ايضاً ان الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لم تكن ، في معظم الاحيان ، ثورية في نظرتها وافعالها ، وينطبق ذلك بالدرجة الاولى على القطر الاكثر تقدماً ، وهو

الولايات المتحدة . والواقع ان الحركات الثورية لم تكن غائبة (وسوف ندرسها بمزيد من التفصيل في فصل لاحق) الا انها فشلت في استثارة دعم متواصل وفعال من أي جزء كبير من الطبقة العاملة . وبطبيعة الحال ، كانت هناك تأرجحات تاريخية في النشاط الثوري[1] وكذلك تباينات كبيرة بين المجتمعات ـ حيث للاحزاب الثورية نفوذ اعظم بكثير في فرنسا وبطاليا منها في سائر اوروبا الغربية والشمالية ، وفي امريكا الشمالية ـ الا ان الاسلوب الطاغي في سياسة الطبقة العاملة في كل مكان كان اصلاحياً ، موجهاً نحو استنزاف تدريجي للاقتصاد السوقي غير المنظم . ولم يتحقق ذلك الاستقطاب الحاد والمجابهة الثورية بين الطبقتين الرئيسيتين ـ البورجوازية والبروليتاريا ـ اللذين يبدو ان ماركس قد تنبأ بهما ، على الاقل في بعض الاجزاء من تحليله .

كيف يفسّر هذا التطور التاريخي ؟ ربما ، بالدرجة الاولى ، كما اوصى كثير من المفكرين الاجتماعيين من برنشتاين الى شومبيتر وغيرهما ، بسبب النجاحات الاقتصادية للرأسمالية . وبالرغم من انه كانت هناك فترات من الركود او الازمة الاقتصاديين ، بضمنها الازمة الاستثنائية الحادة في الثلاثينات (والتي فشلت بذاتها في خلق حركات ثورية واسعة النطاق في معظم الاقطار الرأسمالية) ، فإن الاتجاه العام للرأسمالية هو تكريس تحسن متواصل ، واحياناً سريع في المستويات المادية للحياة ، شارك فيه جزء كبير من الطبقة العاملة ، ان لم تكن الطبقة كلها . ان عامل الرفاه المادي هذا ، الذي سبق ان استشهد به سومبارت في بداية هذا القرن كتفسير جزئي لغياب اية حركة اشتراكية واسعة النطاق في الولايات المتحدة[2] ، قد اكتسب

---

(١) ـ انظر صفحة (٥٤) و (١١٥) .

(٢) – ورنر سومبارت:(لماذا لا توجد اشتراكية في الولايات المتحدة ؟ ١٩٠٦ ، الترجمة الانكليزية ، ماكميلان ، ١٩٧٦) .

اهمية عظيمة بشكل خاص في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، عندما جرى النمو الاقتصادي بشكل اسـرع منه في اي وقت مضى ، واصبح من الممكن طرح مسألة ما اذا لم تكن الولايات المتحـدة تبين ببساطة لاوروبا الرأسمالية صـورة مستقبلها الخاص ـ مستقبل يتسم بانحلال الحركة الاشتراكية ، بـل وكافـة الاحزاب والحـركات الثـورية الايديولوجية[1] .

الا ان هذا الرفاه المتزايد ليس العامل الوحيد الذي يمكن ايراده لتفسير غياب حركات ثورية ناجحة ، او مثل هذه الحركات بالمرة ، في المجتمعات الرأسمالية الغربية . اذ يمكن المجادلة بأن الصراع الطبقي قد خفت وطأته باندمـاج الطبقة العـاملة في رأسماليـة جرى تعـديلها واصـلاحهـا عن طريق تـوسيـع الحقـوق السيـاسيـة والاجتمـاعيـة والاقتصادية ، وبلورة هيكل معقد من المنافسة والمساومة ضمن الشكل الراهن للمجتمع . ومما يزيد في تخفيف الصراع الطبقي ، وتوجيهه نحو قنوات اصلاحية ، التغيرات في طبيعة الهيكل الطبقي ، ولا سيمـا نمو الطبقات المتوسطة .

ان فعـالية الطبقـة العاملة في المجـال الاقتصادي ، من خـلال النقابات ، تجري بالضرورة في اطار تبعية متبـادلة واقعية بين اربـاب العمل والعمال ، وهذه التبعية المتبـادلة تتعزز بـواسطة (مـؤسسة)

---

(١) ـ صاغ الفكرة س . م . ليبست في مقالة عن (تغير الهيكل الطبقي والسياسة الاوروبية المعاصرة) في كتاب س . ر . كروبارد (تحرير) ، (اوروبا جديدة ؟ شركة هوفتن مفلن ، بوستن ١٩٦٤) . خلال الخمسينـات كان هناك جدل واسع النطاق بين العلماء الاجتمـاعيين حـول هـذا « التبـرجـز » للطبقـة العـاملة الاوروبية وحـول « نهـايـة الايديولوجيا » . للاطلاع على تحليلين مختلفين لبعض المسائل الرئيسية انـظر جون هـ . كولد ثورب ، ديفيد لوكدود ، فرانك بيتشهوفر ، جنيفر بلات ، (العامل الثري في الهيكل الطبقي) (طبعة جامعة كمبرج . ١٩٦٩) ، وهربرت ماركوزه ، (الرجل ذو البعد الواحد) (روتليج وكيكان بول . ١٩٦٤) .

الصراع الصناعي . ان دوركهايم ، في مناقشته لـ « الاشكال الشاذة » لتقسيم العمل[1] ، قد لفت الانتباه منذ امد طويل الى ما اعتبره شرطاً لـ «الشذوذ» في مضمار الانتاج المتسم بغياب مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات بين مختلف الوظائف الاجتماعية ـ وبالدرجة الاولى ، بين العمل والرأسمال ـ واعتبر ان من المرجح والمرغوب فيه معاً تنامي التنظيم المعياري للعلائق الصناعية . وقد جرى هذا بالفعل في الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، وكانت احدى نتائجه الرئيسية تحديد الصراع الصناعي ضمن المسائل الاقتصادية في مواجهة المسائل الاكبر للسيطرة على المشاريع ، وتحقيق درجة كبيرة من اندماج العمال في نمط الانتاج القائم[2] . ومن هنا يمكن المجادلة (كما فعل ماركوزه وآخرون)بان جزءاً كبيراً من الطبقة العاملة الغربية قد اندمج فعلياً في اقتصاد ومجتمع الرأسمالية المتقدمة ، ليس فقط في مجال الاستهلاك ، كنتيجة للرفاهية المتزايدة ، بل كذلك في مجال الانتاج ، من خلال الاتقان المتزايد لتنظيم العلائق الصناعية بواسطة القانون والعرف ، ومن خلال المتطلبات التكنولوجية الواضحة لمجتمع الانتاجية العالية والاستهلاك العالي[3] . وبذلك يجوز اعتبار النتيجة وضعاً تكون فيه ثمة جهادية نقابية كبيرة فيما يتعلق بالاجور وساعات العمل والمسائل المتعلقة بها ، مع تعبير ضئيل نسبياً عن الوعي الطبقي بالمفهوم الاوسع والاكثر ثورية لوعي او اقتناع عميق بالعيش في مجتمع تحدده العلائق الطبقية بشكل طاغ ، بدلاً من الانغماس في كفاح عنيف متواصل لاقامة شكل بديل من المجتمع .

---

(١) ـ اميل دوركهايم ، (تقسيم العمل في المجتمع) (١٨٩٣ ، الترجمة الانكليزية ، ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٣٣) ، القسم الثالث .

(٢) ـ انظر مناقشة هذه المسألة ، وبعض المسائل المتعلقة بها ، في كتاب مايكل مان ، (الوعي والعمل بين الطبقة العاملة الغربية) (ماكميلان ، ١٩٧٣) .

(٣) ـ أكد على هذه السمة الاخيرة ، بوجه خاص ، ماركوزه في (الرجل ذو البعد الواحد) .

كما انه ليس ثمة شك في أن تطور الوعي العمالي قد تأثربشكل عميق بالتغييرات في الهيكل الطبقي . ان ظهور ونمو مراتب جديدة من الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية الغربية هو ظاهرة اثارت اسئلة بين علماء الاجتماع الماركسيين وغير الماركسيين على السواء منذ نهاية القرن التاسع عشر . وقد كان احد الاعتبارات الهامة في « تعديل » برنشتاين للنظرية الماركسية[١] ، كما حلّت المشكلة قبل بعد بإسهاب أكبر من قبل المفكرين الماركسيين ـ النمسويين ، الذين اصبحوا يقرون بالاهمية السياسية للتعقّد المتزايد للهيكل الطبقي[٢]، ولا سيما نفوذ ما سماه كارل رينر بـ « الطبقة الخدمية »[٣] . وبين الكتّاب غير الماركسيين ، لا سيما خلال الخمسينات ، فسّر توسع هذه المراتب الوسطى غالباً كمؤشر لحلول مجتمعات الطبقة الوسطى التي لن يكون منها انشطارات او صراعات اساسية[٤] ومن الواضح على اية حال ان الحجم المتعاظم للطبقة الوسطى يجب ان يغير بشكل اساسي صورة المجتمع الرأسمالي ، كمجتمع تتبلور فيه التناحرات الطبقية ،

---

(١) ـ انظر ادوارد برنشتاين ، (الاشتراكية التطورية) (١٨٩٩ ، الترجمة الانكليزية شوكن بوكس ، نيويورك ، ١٩٦١) ودراسة آراء برنشتاين من قبل بيتر كي في (معضلة الاشتراكية الديمقراطية) (مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ١٩٥٢) .

(٢) ـ انظر بوجه خاص المناقشة في كتاب رودلف هيلفردنك الاخير الذي لم يكمل (المشكلة التاريخية) (نشر لأول مرة، مع مقدمة ، من قبل بنديكت كاوتسكي في (مجلة السياسة) (سلسلة جديدة) ، المجلد الاول (١٩٥٤) ، ص ٢٩٣ ـ ٣٢٤) .

(٣) ـ للاطلاع على دراسة رينر انظر توم بوتومور وباتريك كود (تحرير) ، (الماركسية ـ النمسوية) (مطبعة جامعة اوكسفرود ، ١٩٧٨) ، ص ٢٤٩ ـ ٥٢ .

(٤) ـ انظر ، من بين اشياء اخرى ، كتابات ريمون آرون ، ودانييل بيل ، و س . م . ليبست . لقد عبّر آرون عن الفكرة بشكل جيد بقوله « ... ان تجربة معظم الاقطار المتطورة تشير الى ان المنافسة شبه السلمية تحل بالتدريج محل ما يسمى بالصراع المميت الذي كان يفترض ان تقضي فيه طبقة على اخرى) (التقدم والضلال) ، (مطبعة بول صول ، ١٩٦٨ ، ص ١٥) .

و ينقسم المجتمع ككل ، بشكل متزايد ، الى معسكرين متضادين عظيمين ، الى طبقتين عظيمتين تواجهان بعضهما مباشرة ـ « البرجوازية والبروليتاريا » ، والتي رسمها ماركس وانكلز في (البيان الشيوعي) ، وتقبلها الماركسيون والاشتراكيون الآخرون بوجه عام بدون تحفظ كبير حتى السنوات الاولى من القرن العشرين . وتنشأ الحاجة الى تحليل وتقييم المواقف والافعال السياسية المحتملة لمختلف مجاميع الطبقة الوسطى ازاء الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية ، ازاء الاحزاب والحركات اليمينية (وبوجه اكثر تخصيصاً . في اطار الحياة السياسية الاوروبية في العشرينات والثلاثينات ، والحياة السياسية الامريكية اللاتينية في السنوات الاخيرة ازاء الحركات الفاشية) ، وازاء الانماط المختلفة من السياسات المستقلة على شكل احزاب لبرالية او شعبوية وقد اعطي عدد من الاجوبة المختلفة عن هذه الامثلة المطروحة . وأحد هذه الاجوبة ، وقد سبقت الاشارة اليه،يتصور تطوراً تدريجياً لطراز جديد من المجتمع المابعد الصناعي والمتميز بتزايد حجم ودور الطبقة الوسطى[١] ، يرتكز على تكنولوجيا متقدمة ، واقتصاد مختلط ، واجماع عريض في الرأي حول الاهداف الاجتماعية والسياسية ويكون هذا المجتمع سلمياً ، لبرالياً ، وبمفهوم معين ، « لاطبقياً »[٢] . وثمة جواب آخر يتكهن بدور أكثر محافظة للطبقة الوسطى ، متمثلاً في معارضة فعالة للاشتراكية كعملية تعاظم في الملكية او السيطرة العامة على الصناعة وتوسع في الخدمات الاجتماعية ، وفي اعادة التأكيد على

---

(١) ـ دانييل بيل ، (حلول المجتمع المابعد الصناعي) بيسك بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٣) .

(٢) ـ انظر المناقشة المفيدة لـ « اللاطبقية اللامساواتية » في كتاب ستانسلافسكي اوسوفسكي، (الهيكل الطبقي في الوعي الاجتماعي) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٦٣) ، الفصل السابع .

طراز اكثر لبرالية في الاقتصاد[١] .

وثمة طراز ثالث من التحليل ينظر الى بعض اجزاء الطبقة الوسطى (الفنيين ، المدراء ، المهندسين ، المستخدمين المحترفين في الخدمة العامة وفي الصناعة الخاصة) اما باعتبارها تمثل جزءاً هاماً من « طبقة عاملة جديدة » يحتمل ان تساهم بطريقتها الخاصة في حركة اشتراكية ذات قالب جديد[٢] ، او تشكل عنصراً واحداً ـ الى جانب الطبقة العاملة الصناعية القديمة ـ في طبقة جديدة ، تنغمر في طراز جديد من الكفاح ، موجه ضد اولئك الذين يسيطرون على مؤسسات صنع القرار الاقتصادي والسياسي ، والذين يختزلونه الى وضع ، لا يتسم بالبؤس او القهر ، بل بمشاركة مقيدة وغير مستقلة في الشؤون العامة الرئيسية للمجتمع[٣] .

ان احدى الموضوعات المشتركة في هذه الشروح المتباينة للتغيرات الاقتصادية والهيكلية ـ الطبقية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، هي التشكيك في الدور الرئيسي للطبقة العاملة الصناعية في تحقيق تحول ثوري اساسي للمجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية . الا ان هناك الآن ايضاً تشكيكاً اوسع في مجمل مفهوم الانتقال الى الاشتراكية[٤] .ان ما سماه شومبيتر في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية

---

(١) ـ يتمثل هذا النوع من التحليل على افضل وجه في اعمال مثل (الرأسمالية والحرية) لملتن فريدمان (مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٦٩) و (القانون والتشريع والحرية) لـ ف أ فون هايك (٣ مجلدات ، روتليج وكيكان بول ، ١٩٧٣ ـ ٨) ، وقد صيغ ايضاً ، بشكل أكثر تحفظاً ، في مجرى تقييم انتقادي للسياسات الاشتراكية ، من قبل ج ا شومبيتر في (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) الطبعة الخامسة (الن وانوين ١٩٧٦) .

(٢) ـ سيرج مابيه ، (الطبقة العاملة الجديدة) (سبوكسمان بوكس ، ١٩٧٥) .

(٣) ـ الان تورين ، (المجتمع الما بعد الصناعي) (راندوم هاوس ، نيويورك ، ١٩٧١) .

(٤) ـ انظر المناقشات في (مفهوم الاشتراكية) ، تحرير بيكهو باريك (كروم هيلم ، ١٩٧٥) ، و (الدولة الاشتراكية : اعادة تقييم) ، تحرير ليسيك كولاكوفسكي وستيوارت

والديمقراطية) ، بـ « الزحف نحو الاشتراكية » ، قد تباطأت خطاه على ما يبدو ، وان الاشتراكية ، التي بدت في القرن التاسع عشر كصورة مثالية لمجتمع بديل ، موفرة عنصراً توحيدياً لا غنى عنه في وعي الطبقة العاملة ، قد اصبحت في القرن العشرين واقعاً اشكالياً . ان الامر لا يتعلق فقط بكون المجتمعات الاشتراكية في اوروبا الشرقية وأماكن اخرى من العالم تتسم ، الى هذا الحد او ذاك ، بالتخلف الاقتصادي والسلطوية السياسية ، وبالتالي لا تمتلك الا جاذبية ضئيلة كنماذج للتطور المستقبلي لأي مجتمع صناعي متقدم ، بل كذلك بكون الاشتراكية الديمقراطية للاحزاب الديمقراطية الاجتماعية والعمالية في العالم الرأسمالي ، رغماً عن انجازاتها الحقيقية في تحسين ظروف حياة الطبقة العاملة ، قد اصبحت تقيّم بشكل اكثر انتقادية بالجنوح الى تكريس مركزية مفرطة في صنع القرار ، وتنامي البيروقراطية والسيطرة على حياة الافراد ، كما فقدت بعضاً من الطابع الاقناعي الذي كانت تمتلكه سابقاً كحركة تهدف الى خلق حضارة جديدة . ومن الواضح ان لهذه التغيرات في الفكر الاجتماعي والسياسي نتائج هامة بالنسبة لطابع واهداف العمل السياسي في اواخر القرن العشرين[١] وتتعزز آثارها بظهور مشاكل جديدة وحركات جديدة ـ متعلقة بمسائل مثل البيئة واستخدام الموارد الطبيعية ، وتبعية المرأة ـ وهي ذات علاقة ضئيلة بالسياسة الطبقية ، وكذلك بتجدد قوة الوعي الاجتماعي والقومي المنعكس في حركات مستقلة ذات انماط مختلفة[٢] .

وفي مكان آخر[٣] ميزت ، وحاولت ان أقيّم فيما يتعلق بالسياسة

= هامبشاير (واينفيلد ونيكولسن ، ١٩٧٤) و (بين المثل والواقع ، نقد للاشتراكية ومستقبلها) ، لسفيتوزار ستويانوفيتش (مطبعة جامعة اكسفورد ، نيويورك ، ١٩٧٣)

(١) ـ للاطلاع على مناقشة اكثر اسهاباً لهذه المسألة ، انظر الفصل السادس .

(٢) ـ انظر الفصل الخامس .

(٣) ـ توم بوتومور (علم الاجتماع كنقد اجتماعي) (الن وانوين، ١٩٧٥) ، ص ١٢٩ ـ ٣١ .

الطبقية الاكثر تقليدية ، اربعة اساليب جديدة في العمل السياسي : اسلوب النخب الملتزمة بالعقلانية في الانتاج والادارة والتي تبرر هيمنتها بفوائد النمو الاقتصادي المتواصل ، واسلوب الحركات المختلفة ، لا سيما الحركة الطلابية في الستينات ، التي تهاجم التكنوقراطية والبيروقراطية ، وتؤكد على قيم « المشاركة » و«الترابط» المضادة ، واسلوب الحركات الاقليمية والقومية التي تنادي ايضاً بقيمة الترابط ، القائم على الهوية الثقافية ، واسلوب الحركات (الفوق قومية) المختلفة ـ مثل الجامعة الافريقية او المجموعة الاوروبية ـ التي تحاول تنظيم مناطق بأسرها في العالم على اساس التقاليد التاريخية والمصالح الاقتصادية والتماثلات الثقافية . ان الحديث عن هذه «الاساليب الجديدة» في السياسة لا يعني بالطبع ان الصراعات السياسية بين الطبقات قد توقفت ، ولكن فقط انها يمكن تعديلها الآن بانماط اخرى في العمل السياسي وتخفيف هيمنتها على الحياة السياسية ككل ، او المجادلة بأن طبيعة واهداف وستراتيجيات الطبقات الرئيسية قد تغيرت الى درجة كبيرة ، كما فعل مايبه وتورين . وليس ثمة شك في ان الحركتين المترابطتين ـ الحركة الديمقراطية والحركة العمالية ـ اللتين تطورتا بقوة كبيرة في القرن التاسع عشر لا تزالان تمارسان تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية . ومع ذلك ، فان العلاقة بينهما قد تغيرت خلال القرن الحالي ، بطريقة تشمل ايضاً طابع الحركات الاكثر حداثة . والى حد كبير ، فان الحركة العمالية في القرن التاسع عشر يمكن اعتبارها ـ وقد اعتبرت نفسها ـ استمراراً للحركة الديمقراطية ، انعكست هذه الاستمرارية حتى في اسم « الديمقراطية الاجتماعية » ، الذي تبنته بشكل عام الاحزاب السياسية للطبقة العاملة . ان الفكرة التي كانت تكمن خلف استخدام مصطلح « الديمقراطية الاجتماعية » هي ان حركة الطبقة العاملة لن تكمل فقط عملية تحقيق الديمقراطية السياسية بتثبيت حق التصويت العام،

والمتساوي (الأمر الذي اقتضى بحد ذاته كفاحاً طويلاً) فحسب ، بل سوف تنشر الديمقراطية ايضاً في مساحات اخرى من الحياة الاجتماعية لا سيما السيطرة الديمقراطية على الاقتصاد ، وبذلك تخلق مؤسسات ديمقراطية جديدة . واحدى اهم هذه المؤسسات هي مجلس العمال ، الذي ظهر في الجزء المبكر من هذا القرن كوسيلة لتثبيت السيطرة العمالية المباشرة على الانتاج ، على الضد من كل من الملكية الرأسمالية والسيطرة المركزية للدولة . وكانت « حركة المجالس » قوية بشكل خاص ، وقد نوقشت على نطاق واسع بين الاشتراكيين في السنوات التي سبقت واعقبت مباشرة الحرب العالمية الاولى[1] ، وفي العقدين الاخيرين اثارت مرة اخرى اهتماماً متزايداً نتيجة لتجربة التسيير الذاتي العمالي في يوغوسلافيا (وبعض الخطوات المترددة في هذا الاتجاه في اقطار اوروبية شرقية اخرى) ولصياغة افكار حول « الديمقراطية المشاركية » في الحركات الاجتماعية الجديدة في الستينات[2] .

وفي الوقت الذي دعت وعملت فيه من اجل هذه التوسعات في الديمقراطية ،فإن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الاوروبية ، سواء كانت تدعي الماركسية والثورية ام لا ، كانت هي الاخرى ، في معظم الحالات ، ملتزمة بقوة بالديمقراطية السياسية بمعناها الاضيق ، وحيثما وجدت الشروط الضرورية ـ الوجود الشرعي للاحزاب

---

(١) ـ انظر برانكو بريشيفيتش، (حركة ممثلي النقابات والرقابة العمالية ص ١٩١ ـ ٢) (بازل بلاكويل ، ١٩٥٩) ودراسة كارل لاينر ، (الديمقراطية ونظام المجالس) ، الذي ترجم جزء منه في كتاب (الماركسية ـ النمسوية) الآنف الذكر ص ١٨٧ ـ ٢٠١ .

(٢) ـ للاطلاع على شروح عامة للتجربة اليوغوسلافية ، في اطار اوسع ، انظر بول يلومبرك ، (الديمقراطية الصناعية، علم اجتماع المشاركة) (كونشايل ، ١٩٦٨) وم . ج بروكماير (تحرير) ، (الادارة الذاتية للعمال اليوغوسلاف) (شركة د . رايدل للنشر ، ١٩٧٠) .

الاشتراكية ، الانتخابات القائمة على اساس حق التصويت الشامل للذكور (على الاقل) والمشاركة في البرلمان والحكم ـ فانها قد اوضحت انها على الرغم من عدم تخليها عن الاشكال اللابرلمانية في الكفاح الطبقي ، فانها تتصور تحقيق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية عن طريق ارادة اكثرية المواطنين ، المتمثلة بشكل واضح وعلني في الانتخابات . ولعل هذه المسائل نوقشت بأعمق شكل ، كما ان فكرة الاستيلاء السلمي والديمقراطي على السلطة من قبل الطبقة العاملة قد وجدت اكمل تعبير عنها ، لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي النمسوي ، في مؤتمراته السنوية وفي كتابات مفكريه الرئيسيين[1].الا ان الثورة الروسية في ١٩١٧والتطور اللاحق للمجتمع السوفييتي أولدا تأكيداً على جانب آخر في الفكر الماركسي فيما يتعلق بالانتقال الى الاشتراكية (لم يكن حتى ذلك الحين قد أبرز كثيراً) وهو يتضمن فكرة « دكتاتورية البروليتاريا » ، وفي الظروف الخاصة السائدة في روسيا ، والتي كانت تختلف تماماً عنها في اوروبا الغربية ، فان هذا سرعان ما تطور في التطبيق الى دكتاتورية الحزب البلشفي ، ثم دكتاتورية اللجنة المركزية للحزب ، واخيراً دكتاتورية فرد واحد . ولذلك . فخلال عدة عقود ، اصبح قطاع هام واحد من حركة الطبقة العاملة ، ومدرسة واحدة في الفكر الاشتراكي ، مقترنة بشكل سلطوي ـ وفي فترة ما طغياني ـ من الحكم . وبعد وفاة ستالين فقط ، مع ظهور حركات المعارضة ، والتمردات ، في منطقة النفوذ السوفييتي ، بدأ هذا الوضع بالتغير بشكل تدريجي جداً ، وقد ادت الاحداث في اوروبا الشرقية ، سوية مع التغيرات المستمرة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، الى اعادة توجّه كبيرة للافكار والسياسات في الاحزاب الشيوعية الاوروبية

---

(١) ـ انظر بوجه خاص دراسة اوتو باور عن الثورة النمسوية ، وللاطلاع على نظرة عامة الى الموقف الماركسي ـ النمسوي ، انظر (الماركسية ـ النمسوية) ، المقدمة .

التي كانت سابقاً متعلقة بشكل وثيق ، وغير انتقادي ، بنظرية وممـارسة البلشفية .

ان الامر الاكثر اهمية في التغيرات المـذهبية والسيـاسية التي يمكن تصديقها تحت تعبير « الشيوعية الاوروبية » ـ التخلي عن مفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » ، وفيما بعد ، عن « اللينينية » كمرشد عالمي للعمل السياسي ـ هـو ان الديمقراطيـة قد اعـطيت الآن قيمة مستقلة كهدف لكفاح الطبقة العاملة . وقد صاغ هـذه النظرة الجـديدة بشكـل جيد ، سانتياغو كاريليو (الامين العام للحزب الشيوعي الاسباني) في كتابه (الشيوعية الاوروبية والدولة) ، حيث يكتب :

« ان اجيال الماركسيين الذين عاشوا خلال التجربة المأسـاوية للفاشية وعانوا ، في ظل نظام آخر ، من الانحطاط الستاليني ، يقيّمون مفهوم الديمقراطية بشكل مختلف (عن لينين) ، وليس في تعارض مع الاشتراكية والشيوعية ، بل كطريق نحوهما **وكعنصر أساسي فيهما** »، (ص ٩٠) .

وكذلك :

« اما فيما يتعلق بالنظام السياسي القائم في اوروبـا الغربيـة ، والمرتكز على المؤسسات السياسية التمثيليـة ـ البرلمـان ، التعدديـة السياسية والفلسفيـة ، نظريـة فصل السلطات ، اللامـركزيـة ، حقوق الانسان ، الخ ـ فان هذا النظام صالح في الجوهر وسيكون أكثر فعالية اذا ارتكز على قاعـدة اقتصاديـة اشتراكيـة ، لارأسماليـة . وفي كل الحـالات ، فان المسـألة تتعلق بجعل ذلك النـظام اكثر ديمقـراطيـة ، بتقريب السلطة من الشعب » (ص ١٠٥) .

ان اعادة صياغة المذاهب السياسية هـذه قد سـارت جنباً الى جنب مع تعديل اساسي في النظرية الماركسية ، من قبل ماركسيين من مدارس مختلفة جداً ، حيث يجرى التشديد بشكل مماثل على الاستقلال النسبي للسياسة . فالماركسيون البنيويون ، المتأثـرون الى حد كبيـر

بأعمال لويس التوسير ، يجادلون بوجه عام بان هناك « مناطق » او « مستويات » يمكن تمييزها في اي مجتمع او ، حسب تعبيرهم المفضّل ، في أي « تكوين اجتماعي » وهي :

اقتصادية،وسياسية ، وايديولوجية ، ونظرية او علمية ـ وان لكل من هذه المستويات استقلالية معينة ، ومن ثم قدرة على التأثير المستقل ، ضمن حدود ، على اعادة انتاج او تحويل البنية الاجتماعية[1] . وطبقاً لنيكوس بولانتزاس ، في كتابه (السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية) فان المستوى الاقتصادي لا يملك تأثيراً حاسماً الا « في نهاية الأمر » ، وتسمح هذه الفكرة المبهمة غير الدقيقة بمرونة عظيمة في تفسير العمل السياسي . وان احدى الصيغ الحديثة لهذا الطراز من التحليل تتخلى كلياً عن فكرة التحديدية الاقتصادية (حتى في نهاية الامر) ، وتؤكد انه « ليس هناك اية اولوية عامة للمستوى الاقتصادي على المستويات الاخرى للتكوين الاجتماعي » ، وتستنتج بأن « المجادلات الراهنة .... حول طبيعة الدولة والمستوى السياسي ... تكشف عن ابهامات وصعوبات اساسية في المفاهيم الاساسية للنظرية الماركسية »[2] . وبشكل مماثل ، يرفض الشارحون المتأخرون لـ « النظرية الانتقادية » لمدرسة فرانكفورت ، بطرق مختلفة فكرة كون النظام السياسي والعمل السياسي يتحددان بصورة كلية او حتى رئيسية بالعلائق الطبقية المتجذرة في نمط

---

(١) ـ للاطلاع على شرح واضح مختصر للنظرية البنيوية انظر موريس كوديليه ، (منظورات في علم الانسان الماركسي) (مطبعة جامعة كمبرج ، ١٩٧٧) المقدمة والفصل الاول .

(٢) ـ باري هايندس وبو هيرست ، (نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي) (ماكميلان ، ١٩٧٧) في عمل آخر ، (التطور الاجتماعي ومقولات علم الاجتماع) (روتليج وكيكان بول ، ١٩٧٥) ، ص ١١٠ ـ ٢٣ ، يجادل بو هيرست ، في نقد لماكس فيبر ، بأنه « حتى ضمن المجتمع الرأسمالي الحديث ، يمكن قيام اشكال اقل قمعية وسلطوية في الادارة ، واشكال اكثر ديمقراطية في الحكم » ، ويمكن تحقيقها بالعمل السياسي .

الانتاج . ويرفض البرشت فيلمر فكرة وجود « آلية » (Mechanism) ، للتحرير ذات اساس اقتصادي ـ ويعتبرها « فاشلة تماماً » ـ ويجادل بأنه « لأجل اعادة صياغة افتراض ماركس حول مستلزمات الثورة الناجحة بالنسبة للاقطار الرأسمالية ، يكون من الضروري ادراج الديمقراطية الاشتراكية ، والعدالة الاشتراكية ، والاخلاقيات الاشتراكية ، و « الوعي الاشتراكي » ، ضمن مقومات المجتمع الاشتراكي التي يجب « تطويرها » داخل رحم النظام الرأسمالي »[1] . وفي جانب آخر ، يجادل كلاوز اوفه بأن ما يميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن اشكالها البورجوازية الاصلية هو « التنظيم الازلوي الشامل لكافة العمليات الضرورية للمجتمع » وانه لأجل تحليل تنظيم السلطة الاجتماعية في هذه المجتمعات من الضروري ابدال المفهوم القديم « مصالح الطبقة الحاكمة » بنظرة عن الحاجة الموضوعية ـ التي تتخطى المصالح الخصوصية ـ للنظام السياسي للمعالجة الفعالة لثلاثة انواع من المشاكل الاساسية ، تتعلق بالاستقرار الاقتصادي ، والسياسة الخارجية وضمان الولاء الجماهيري . وفي هذه المجتمعات ذات الرأسمالية المنظمة من قبل الدولة ، « لم يعد الصراع الطبقي الشامل هو القوة الدافعة للتغير الاجتماعي » ، فالتباينات والصراعات بين المناطق الحيوية تبرز الى المقدمة ، وتسعى المجاميع المصلحية المختلفة الى الحصول على تدخل الدولة لدعم مطالبها[2] . وتتقارب هذه التحاليل مع تفسير تورين للحركات الاجتماعية الجديدة في الستينات ، التي تجلت خلال « الكفاح السياسي المباشر ... بواسطة الثورة على

---

(١) ـ البرشت فيلمر ، (نظرية نقدية في المجتمع) (هردر وهردر ، نيويورك ، ١٩٧١) ، ص ١٢١ ـ ٢ .

(٢) ـ كلاوز اوفه، (السلطة السياسية والهياكل الطبقية ـ تحليل للمجتمعات الرأسمالية الحديثة » ، (المجلة الدولية لعلم الاجتماع ، المجلد الثاني ، العدد الاول (١٩٧٢) ، ص ٧٣ ـ ١٠٥ .

نظام الاندماج والتلاعب . ان الشيء الجوهري هو التشديد المتعاظم على العمل السياسي والثقافي بدلاً من الاقتصادي . هذا هو الفرق العظيم عن الحركة العمالية ، التي تكونت خلال مقاومة الرأسمالية اللبرالية »[1] .

---

(١) ـ الان تورين ، (المجتمع الما بعد الصناعي) الانف الذكر .

الفصل الثاني

الحركات الاجتماعية والاحزاب والعمل السياسي

عند تحليل العمل السياسي ـ او بعبارة اخرى ، الصراعات على السلطة ـ من الضروري النظر اولاً الى فعاليات الفئات الاجتماعية بدلاً من اعمال الافراد ، حتى وان كان ينبغي احياناً ان نأخذ تأثير افراد معينين بنظر الاعتبار في دراسة حالات معينة . ومن الخطوات الاولية في هذا التحليل تمييز الطرق المختلفة التي قد تنخرط بها فئات اجتماعية في السياسة ، وطبيعة الفئات المعنية . ومن الواضح ان هناك تنوعاً عظيماً جداً ، يتراوح من الاحتجاجات المتفرقة ، والمشاغبات ، والتمردات او الانقلابات ، الى الفعاليات الاكثر استمرارية للاحزاب السياسية المنظمة ، او مجموعات الضغط ، او الضباط العسكريين المتسيّسين ، الا ان معظم هذه الظواهر يمكن تصنيفها ، كما اعتقد ، تحت فصيلتين عريضتين سأشير اليهما بمصطلحي « الحركات الاجتماعية » و « التشكيلات السياسية المنظمة » .

منذ الستينات ، عندما اصبح عدد من الحركات الاجتماعية الجديدة ـ من بينها حركة الطلبة ، وحركات قومية واثنية مختلفة ، والحركة النسوية ـ نشطاً جداً في الحياة السياسية ، اعار علماء الاجتماع انتباهاً اعظم بكثير لهذه الاشكال في العمل السياسي ؟ التي يمكن ملاحظة انها لا تشكل فقط اساساً او اطاراً لتطور فعاليات سياسية

منظمة بشكل ارقى ، بل كذلك كونها قوى سياسية في حد ذاتها ، تعيش جنباً الى جنب واحياناً في صراع مع ، احزاب ومجموعات ضغط قائمة . ويمكننا تعريف الحركة الاجتماعية ، بشكل واسع ، بكونها مسعى جماعياً لتكريس او مقاومة التغير في المجتمع الذي تؤلف جزءاً منه[1] ، الا ان هذا التعبير يحتاج الى بعض التعديل اذا كنا نريد المحافظة على تمييز واضح بين « الحركة » و « الحزب » . واحدى الطرق لتحقيق ذلك هي الاشارة الى الطابع الاقل تنظيماً للحركة ، التي قد لا تكون فيها عضوية منظمة او مشخّصة بسهولة « بطاقة حزبية » او اشتراكات ، كما لا يوجد الا القليل من المكاتب المركزية او الملاكات . ان الانتماء إلى حركة ما هو بالاحرى مسألة تعاطف مع نظرة او مذهب اجتماعي معين ، والتعبير عنه في جدل سياسي يومي ، والاستعداد للمساهمة في فعاليات بين حين وآخر مثل المظاهرات او « التجمعات الشغبية » وكما يمكن المجادلة بأنه في الوقت الذي تنشغل فيه تشكيلات سياسية منظمة مثل الاحزاب بصورة مباشرة في الكفاح من اجل السلطة ، بمفهوم السعي الى المحافظة او الاستيلاء على حكومة وحدة سياسية ما ، فان الحركات الاجتماعية تعمل بطريقة اكثر انتشاراً ، وفي حالة نجاحها ، تخلق المستلزمات الاولية لتغييرات في السياسة او النظام عن

---

(١) ـ هذا التعريف مقتبس عن ذلك الذي اقترحه رالف هـ . ترنر ولويس م . كيليان في (السلوك الجماعي) ، الطبعة الثانية (برينتس ـ هول ، انكلوود كلفز ، نيوجرسي ، ١٩٧٢) ، ص ٢٤٦ . ان معظم الدراسات العامة للحركات الاجتماعية تقدم تعاريف مماثلة ، مع بعض الفروق في التشديد . وثمة دراسة قيمة اقدم عهداً لرودولف هيبرلي هي (الحركات الاجتماعية) (ابلتن ـ سنتشري ـ كروفت ، نيويورك ، ١٩٥١) حيث يذكر ان«الحركة» تعني « هياجاً تحرّكاً بين الشعب ، تململاً ، محاولة جماعية للوصول الى هدف متصوّر لا سيما تغير في مؤسسات اجتماعية معينة » (ص ٦) ، ويعارضها بالاضراب او مجموعات الضغط ، اذ بالرغم من « ان الحركات تضم بين اعضائها فئات معينة منظمة رسمياً ، الا انها بحد ذاتها ليست فئات منظمة » (ص ٨)

طريق التشكيك في سر مشروعية النظام السياسي القائم (جزئياً او كلياً) ، وتهيئة مناخ مختلف من الآراء ، وطرح بدائل .

* ان الفرق بين الحركة او الحزب ، او اية فئة منظمة اخرى ، يتجلى ايضاً في واقع ان الحركات الواسعة النطاق تجنح الى ان تخلق داخل انفسها انواعاً مختلفة من الفئات السياسية بصورة مباشرة بشكل عام ، كما فعلت الحركة العمالية في القرن التاسع عشر ، ومن ثم ينبغي تفهّم المجرى اللاحق للعمل السياسي ، جزئياً ، على اساس العلاقة بين الحركة الاوسع والفئات المنظمة المختلفة . وفي الفكر والممارسة الماركسيين ، تطرح هذه العلاقة بصفتها قائمة بين الطبقة والحزب ، وقد كانت موضوعاً للجدل منذ نهاية القرن التاسع عشر ، منعكساً في أكثر الاشكال تنوعاً ، امتداداً من تأملات ميشيل في « القانون الحديدي للاوليكاركية » الى مفهوم لينين عن الحزب البلشفي ، الذي بلوره لوكاش نظرياً[1] ، والى احدث التصريحات « التعددية » للشيوعية ـ الاوروبية .

وبعد تثبيت الفرق بين الحركات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المنظمة ، والاشارة بشكل تمهيدي الى خصائص الحركات الاجتماعية ، لن يكون من الصعب جداً تأسيس تيبولوجيا لهذه الحركات ، كما حاول عدد من الكتّاب[2] ، على اساس حجمها (عدد

---

(١) ـ انظر بوجه خاص مقالة « الوعي الطبقي » في كتاب ج . لوكاش ، « التاريخ والوعي الطبقي » (١٩٢٣ ، الترجمة الانكليزية مطبعة برلين ، ١٩٧١) . وحول الموضوع العام للطبقة والحزب انظر المناقشة في كتاب رالف ملیباند « الماركسية والسياسة » (مطبعة جامعة اوكسفورد ، ١٩٧٧) ، الفصل الخامس .

(٢) ـ احد الامثلة الجيدة هو الفصل المعنون « تصنيف للحركات الاجتماعية » في كتاب ديفد ا . ابرلي « الديانة البيوتية بين النافاهو » (شركة الداين للنشر ، شيكاغو ، ١٩٦٦) ص ٣١٥ ـ ٣٣ ، حيث تعرف الحركة الاجتماعية بطريقة مختلفة بعض الشيء ، بكونها « محاولة منظمة من جانب مجموعة من الكائنات البشرية لتحقيق تغير في وجه مقاومة من

المشـاركين) ، ومداهـا (محلية ، وطنيـة ، عالميـة) ، ومدة بقـائهـا واهدافها (محددة ام عامة ، موجهة نحو تغيير الافراد او الانـظمة) ، وهلم جـراً[1] . ولكن بالرغم من ان هـذه التصنيفات قـد تكون احيـاناً مفيـدة في توجيـه البحث التجريبي ، الا انـه يبدو لي انهـا لا تتنـاول مباشرة اهم المسائل ، وهي التي تتعلق بأهمية الحركات الاجتماعية في عملية اعادة انتاج تغيير انظمة اجتماعية بكاملها ، وبعبارة اخرى ، انها لا تقدم مساهمة كبيرة جداً في تكوين نظرية عن الحركات الاجتماعية .

ولأجل ان نفهم كيف يمكن بناء مثل هذه النظرية ، يجب ان نبدأ بـالاعتراف بـأن الحركـات الاجتماعيـة هي في الأسـاس من ظواهـر المجتمعات الحديثة . ولم يبدأ استعمال هذا المصطلح نفسه بصـورة عامة الا في اوائـل القرن التـاسع عشـر في اوروبا الغـربية ، ويمكن العثور على احد اول الابحاث المبرمجة في كتاب لورنز فون شتـاين ، « تـاريـخ الحـركـة الاجتمـاعيـة في فـرنسـا منـذ ١٧٨٩ الى الوقت الراهن »[2] ، حيث تصور الحركة الاجتماعية ككفاح من اجل المزيد من الاستقلال الاجتماعي ، يبلغ ذروتـه في الكفاح الطبقي للبـروليتاريـا . ولعل كتاب شتـاين قد اثـر على الصياغـة الاولية لمفهـوم ماركس عن

= كائنات بشرية اخرى . وتميز عن الجهود الفردية البحتة وعن اعمال الجموع وعن التغير التكنولوجي (الموجّه نحو العالم المادي) ، ثم تصنّف هـذه الحركـات من حيث كمية التغير (كلي ام جزئي) وموضع التغير (في الافراد ام في نظام فوق ـ فردي) .

(١) ـ من الممكن تثبيت تيبولوجيا متقنـة جداً للحـركات الاجتمـاعية بـاستخدام المعـايير الخمسة عشر لتصنيف كافة الفئات الاجتماعية ، التي اقترحها جورج كـورفيتش في (المهمة الحقيقية لعلم الاجتماع) (المطابع الجامعية في فرنسا ، باريس ، ١٩٥٠) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس (تيبولوجيا الفئات الاجتماعية) .

(٢) ـ نشرت في الاصل في ١٨٤٣ تحت عنوان (الاشتراكية والشيوعية في فرنسا حالياً ، وظهرت الطبعة الثالثة ، الموسعة الى حد عظيم في ١٨٥٠ (مطبعة بيد منستر ، توتووا ، نيوجرسي ١٩٦٤) .

البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي[1] . ولكن سواء كان الامر كذلك ام لا ، فانه قد عبّر بلا شك ، بطريقة واضحة جداً ، عن افكار كانت واسعة الانتشار جداً بخصوص المسائل الاساسية الطاغية في المجتمعات الاوروبية في القرن التاسع عشر ، الى حد ان الحركة الاجتماعية اصبحت مقترنة ، الى درجة كبيرة ، لا سيما في المانيا ، بالحركة العمالية . وبطبيعة الحال ، لم يكن الاقتران كاملاً ، اذ كما رأينا ، علق توكفيل اهمية اعظم على الحركة الديمقراطية التي نشّطتها وحافظت عليها الطبقة الوسطى لا الطبقة العاملة ، الا ان تأثير الحركة العمالية ازداد باضطراد ، واعتبرت الى حد كبير امتداداً للحركة الديمقراطية ، كما ينم عن ذلك مصطلح « الديمقراطية الاجتماعية » .

وعلى اية حال ، فمهما كانت الخلافات في التفسير ، كان هناك اعتراف عام بأن اعداداً كبيرة من الناس في مجتمعات ما بعد الثورة في اوروبا وامريكا الشمالية قد بدأت ، بشكل او آخر ،تشارك بنشاط ووعي في بناء واعادة بناء مجتمعاتها . ويمكننا ان نصف هذا الوضع التاريخي بأنه بداية عصر الحركات الجماهيرية التي ظهرت من بينها ، في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر ، الحركة العمالية كنموذج لحركة اجتماعية . ومنذ ذلك الحين ، في اوروبا وشمال امريكا اولاً ، ثم في بقية انحاء العالم ، تطور عدد عظيم من الحركات الاجتماعية ـ حركات قومية في اوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية ثم في الاقاليم المستعمرة ، وحركات نسوية معنية بالدرجة الاولى بحق التصويت ، وحركات شبيبة ، وحشد من الحركات الاصغر حجماً والاكثر قطاعية والمناصرة لقضايا معينة ـ في حين استمرت الحركة العمالية في التقدم

---

(١) انظر المناقشة في كتاب ش . افينيري ، « الفكر الاجتماعي والسياسي لكارل ماركس » (مطبعة جامعة كامبردج ، ١٩٧٢) ، ص ٥٣ ـ ٥٥ .

وخلفت انـواعاً مختلفـة من المنظمـات الجديـدة على النـطاق الوطني والعالمي .

وعلى اسـاس هذه التجـربة التـاريخية للحـركـات الاجتمـاعيـة الحديثة، وبمساعدة مفاهيم ادخلت لغرض فهمها، ذهب علماء الاجتماع والمؤرخون الى دراسة حركات من نوع مماثل وان كان اكثر ضيقاً في مجتمعات اخرى ، مثل الحركات الالفيّة (Millenarian)[١] والتمردات الفـلاحية ،[٢] واعمـال « الحشود » و « الغـوغـاء »[٣] . وقيمـة هـذه الدراسـات تكمن في كونهـا تبين بـوضـوح ، الحضـور الكلي للعمـل السياسي الشعبي ، الذي قد يكون متفرقاً ، وعرضياً ، ومفتقراً الى اية نظرية مصاغة بـوضوح ، او معبّـراً عن نفسه بـالدرجة الرئيسيـة في اشكال دينية او ثقافية ، ولكنه يهيء دائماً قـالباً يمكن ان تنبثق منـه منظمات سياسية في ظروف ملائمة .

ومع ذلك ، فان الفجوة بين حركات من هذا النوع (والتي تسمى احياناً ، ما قبل السياسية) والحركات الاجتماعية الحديثة تبقى كبيرة ، لأن الاخيرة توجد على نطاق اعظم بكثير ، وتشارك بصورة أكثر مباشرة

---

(١) انظر فيتوريو لا نترناري ، (اديان المسحوقين) (الفريد ا . نوف . نيويورك ، ١٩٦٣) الذي يستعرض الحركات التخليصية بين الشعـوب القبلية ، لا سيمـا في اطار الحكم الاستعماري ، ون . كون ، (السعي وراء العصر الالفي) ، الطبعة الثـانية المـوسعة (مطبعة جامعة اوكسفورد ، ١٩٧٠) .

(٢) انظر ا . ج هوبسبوم ، (الثوار البدائيون) ، الطبعة الثالثة (مطبعة جامعة مانشستر ، ١٩٧١) واريـك ر . وولف ، (الحروب الفـلاحية في القـرن العشرين) (هـاربر ورو نيويورك ، ١٩٧٠) وكذلك دراسات عن ثورات فلاحية بارزة اقـدم عهداً مثـل (حرب الفلاحين) في المانيا .

(٣) انظر جورج روديه ، (الجموع في التاريخ) (جون وايلي ، نيويورك ، ١٩٦٤).يلاحظ المؤلف مدى حداثة الدراسة الجدية للحركات الشعبية ، وكم كانت واسعة الانتشار ، الى عهـد قريب ، فكـرة الطبقة الحـاكمة القـائلة بان الاضـطرابات والتمـردات هي نتيجة « مؤامرات » لا غير .

في الصراع السياسي ، وتتأثر بايديولوجيات اكثر صراحة وتبلوراً ، ولها بوجه عام طابع أكثر دواماً واقل عرضية . ان اهميتها الخاصة تكمن في كونها تؤلف عنصراً حيوياً فيما يسمى « الانتاج الذاتي » للمجتمعات الحديثة . وطبقاً لهذا المفهوم فان المجتمعات قد اصبحت الآن تعترف بأنفسها « بصفتها نتيجة لعمل اجتماعي لقرارات او معاملات ، لسيطرة او صراعات »(١) . وفي عملية الخلق الذاتي هذه تمثل الحركات الاجتماعية القوى التي تنازع جهاز قائماً للعمل التاريخي وتسعى الى تحويل تطور المجتمع الى قناة مختلفة(٢) .

ان هذه الفكرة عن القدرة الابتكارية للحركات تدين الى درجة عظيمة كما هو واضح ، لأحداث الستينات عندما ظهرت ، بصورة مفاجئة تماماً ، حركات واسعة النطاق عبرت عن استياء واحتجاج ضخمين على النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وقد جاءت هذه الحركات في اعقاب عقدين من توطد « الديمقراطيات المستقرة » في العالم الرأسمالي الغربي ، و « الاتوقراطيات المستقرة » افتراضياً في العالم الاشتراكي في اوروبا الشرقية ، وكذلك ظهر « عالم ثالث » (يضم عدة دول مستقلة حديثاً) تصور معظم علماء السياسة الغربيين انه قد انطلق في عملية « تحديث » و « تصنيع » تدريجيين . وكان العنصر الرئيسي في هذه الفورة هو الحركة الطلابية . وبالرغم من ان

---

(١) الان تورين ، (الانتاج الذاتي للمجتمع) (مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٧٧) ، ص ١ .

(٢) تعني الحركات الاجتماعية بالنسبة لتورين ، « الفعل الصراعي لوكلاء الطبقات الاجتماعية » ، الا ان هذا المفهوم ضيق جداً . بطبيعة الحال ، كانت الطبقات مصدراً رئيسياً للحركات الاجتماعية، وبقيت الحركة العمالية حتى الآن النموذج الاول لحركة ثورية ابتكارية شاملة . ولكن هناك ايضاً انواعاً اخرى من الحركات الاجتماعية ، ولا يبدو ان من الممكن اختزالها جميعاً ـ مثل الحركة النسوية ، او الحركات القومية ـ الى حركة طبقية ، بدون تشويه بالغ .

الطلبة اصبحوا نشطين بشكل مستقل في الحياة السياسية في جميع ارجاء العالم ـ في اوروبا الشرقية وفي العالم الثالث بقدر ما في الغرب ـ فان التعبير الرئيسي عن المذهب ونمط العمل السياسي الراديكالي المتميز الذي اصبح الى حد كبير نموذجاً للحركة العالمية بأسرها ، قد وجد في الولايات المتحدة ، في (الحركة الطلابية من أجل مجتمع ديمقراطي)[1] (أس دي اس.) .

بدأت (أس دي أس) بشكل متواضع في ١٩٥٩ بوصفها احياءً للقطاع الشبابي في (رابطة الديمقراطية الصناعية) القديمة العهد ، ولكنها سرعان ما بدأت تنمو كجزء من ازدهار عام للافكار والحركات الراديكالية في (اليسار الجديد) وبوجه اخص من خلال مساهمة الطلبة في حركة الحقوق المدنية . واطلق بيانها الأول ، (تصريح بورت هورون)[2] فكرة « الديمقراطية المشاركتية » ، التي ترجمت الى ممارسة سياسية اول الأمر في مشاريع عمل جماعي ثم في اشكال مختلفة من العمل المباشر في الجامعات ـ ابتداء من (حركة بركلي لحرية الكلام) في ١٩٦٤ ـ وضد الحرب الفيتنامية . ونمت عضوية (اس دي اس) بسرعة من حوالي ٤٠٠٠ في ١٩٦٥ الى حوالى ١٠٠,٠٠٠ بعد ثلاثة اعوام ، وخلال هذه الفترة كان لديها اعداد أكبر من ذلك بكثير من المؤيدين الذين قرنوا انفسهم بـ « الحركة » بطريقة ما .

وقد بلغت الحركة الطلابية ذروتها ، في اوروبا والولايات المتحدة ، في ١٩٦٨ ، متجسدة بشكل دراماتيكي للغاية في تمرد ايار للطلبة الفرنسيين الذي دعمه ،لفترة وجيزة ، جزء كبير من حركة الطبقة

---

(١) للاطلاع على تاريخ مفصل للحركة ، بضمنه وثائق كثيرة ، انظر كيركباتريك سيل ، (اس دي اس) (منتج بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٤) .

(٢) المصدر ذاته .

العاملة[1] . وبعد ذلك ، بدأت الحركة بالهبوط في كل مكان تقريباً ، نتيجة ، الى حد كبير ، للاجراءات القمعية ، التي شملت اعمالاً مثل الاحتلال العسكري السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا ، وتهديد ديغول باستخدام الجيش الفرنسي في حرب اهلية شاملة ، والملاحقة العامة للراديكاليين (حيث استمرت الاستجوابات البوليسية واستبعاد الافراد المرتبطين بالمنظمات الراديكالية من الوظائف العامة حتى الوقت الحاضر) ولم تكن الحركة الطلابية وحدها التي عانت من ذلك فقد قمعت حركة السود في الولايات المتحدة بعنف ، لا سيما عندما اتخذت شكلاً ثورياً في (حزب الفهود السود) ، وفي امريكا اللاتينية دمّرت الحركات الديمقراطية والراديكالية ، واقيمت دكتاتوريات عسكرية بمعونة امريكية غالباً ، وتعد شيلي ابرز مثال على ذلك .

ومثل الحركة العمالية في فترتها التكوينية ـ مثل الميثاقية ، او النقابات الاولى ، او المجتمعات الطوبائية ـ كانت الحركات الاجتماعية في الستينات حركات تحرير تبحث عن نظرية ونمط في العمل السياسي يصلحان لمكافحة السمات الاكثر قهرية في المجتمعات التي تطورت فيها ، ولذلك وجهت فعالياتها بشكل متنوع ضد الحكم الاستعماري ، او سيطرة القوى الاقتصادية الخارجية ، او حكم النخب الاقطاعية ـ العسكرية ، او الخضوع الاثني ، او تبعية المرأة ، او هيمنة جهاز مركزي بيروقراطي متزمت على المجتمع.ولا يبدو من المحتمل ان يطول الجزر الحالي لهذه الحركات ، اذ ان الظروف التي وقفت ضدها لا تزال قائمة ولا يزال من الضروري تغييرها . وفضلاً عن ذلك ، فان بعض الحركات قد استمرت في التطور ولو بطريقة اقل دراماتيكية ، وقد

---

(١) من جملة التحاليل العديدة لهذه الاحداث انظر بوجه خاص الان تورين ، (حركة ايار) (دار راندوم ، نيويورك ، ١٩٧١) والفريد ولنر، (الصورة ، الفعل للمجتمع) (منشورات تافيستوك ، ١٩٧٠) .

ازدادت قوة بعض الحركات القومية والانفصالية ، كما في سكوتلندا ، وكوبيك ، كما ازداد نفوذ الحركة النسوية ، وان كانت لا تزال بعيدة عن تحقيق اهدافها الاوسع .

والى حد ما ، فان اللامبالاة السياسية التي لوحظت في كثير من الاقطار ، لا سيما في بريطانيا ، خلال اواسط السبعينات ، كانت بحد ذاتها مؤشراً على عدم استقرار الانظمة السياسية القائمة ، الا انها عبّرت عن خيبة امل ازاء التنظيمات السياسية الراهنة وسياساتها . وفضلاً عن ذلك ، فان هذه اللامبالاة بقيت تأخذ اشكالاً أكثر فعالية . وقد جرت حركات وتغيرات سياسية هامة في اسبانيا والبرتغال واليونان ، في حين شهدت فرنسا وايطاليا حركات اشتراكية قوية ذات زخم متعاظم ، وفي كافة الفعاليات السياسية يمكن الاحساس ، بقوة ، بتأثير حركات العقد السابق ، تماماً كما هو الامر في القطاعات الشبابية للاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في اقطار اوروبية اخرى . الا ان هذا لا يعني ان هناك في الوقت الحاضر اتجاهاً واسعاً نحو الشروع في تجارب جديدة في العمل السياسي على نطاق الستينات . ان « الانتاج الذاتي » للمجتمع ، الذي ينطوي على المشاركة الجماهيرية لافراده ، هو مهمة معقدة وصعبة ولعلها تتطلب مزاجاً أكثر تفاؤلاً من المزاج السائد الآن . ان التطور السريع للحركات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية خلال الستينات كان يعتمد جزئياً على نمو اقتصادي ثابت ، عمالة تامة ، وتوسع في التعليم العالي ، وشعور عام بأن هذه المجتمعات قد دخلت ما سمي غالباً فترة « ما بعد الندرة » حيث حلّت المشاكل الاساسية للانتاج وخلقت الشروط لتطور مجتمع جديد من الراحة والمتعة . وقد تضاءل الآن هذا الايمان الراديكالي بالوفرة ، وهناك اهتمام اعمق باستخدام الموارد الطبيعية وشكوكية متزايدة حول امكانية النمو الاقتصادي اللامحدود ، الذي كان موضوعاً لكثير من

الجدل السياسي منذ عقد . وسوف اعود الى بعض هذه المسائل في فصل لاحق .

ان النجاح الطويل الأمد للحركات الاجتماعية يعتمد ايضاً على عدة شروط عامة . وبالدرجة الاولى ، من الضروري ان تصوغ هذه الحركات مذهباً قادراً على اثارة الحماس والالتزام بنشاط سياسي متواصل . وهذا المذهب الذي قد يتعلق بالتحرر الوطني ، او تحرر طبقة ما ، او تحرر النساء او هدف عام آخر تشعر بأهميته اعداد كبيرة من الناس ، يجب ان يتضمن ، او يستند على نظرية اجتماعية تستطيع شرح المسائل الرئيسية ، وايضاح الاهداف وطرق الوصول اليها ، وتخطيط الصيغ البديلة للمجتمع . وبهذه الطريقة تطورت الحركة العمالية ، وضمن اطار اضيق ، الحركات القومية ، في القرن التاسع عشر . لقد كانت الحركات الاجتماعية في الستينات فاشلة نسبياً في خلق مثل هذه المذاهب ، وانتهت الحركة الطلابية بشكل خاص الى دوامة من الآراء المتضادة حول ادوات واهداف التغير الاجتماعي الجذري ، والمجادلات حول علاقتها بالذات بحركة الطبقة العاملة ، وحول اهمية التغيرات الثقافية ، في مقابل التغيرات الاقتصادية والبنيوية في المجتمع ، وحول دور العنف في حركات التغيير الاجتماعي . كما كانت حركة السود في الولايات المتحدة منقسمة ، ليس فقط فيما يتعلق بعلاقتها مع الراديكالية البيضاء ، وباستخدام العنف ، بل كذلك بشكل اكثر اساسية حول ما اذا كان هدفها النهائي هو الاندماج التام بالمجتمع الاشتراكي على اسس متساوية مع الفئات الاثنية الاخرى ، او شكل ما من الانفصال والاستقلال[1] .

وهناك شرط هام ثان لنجاح الحركة الاجتماعية .ففي نقطة معينة

---

(١) ثمة تحليل جيد لهذه المسائل في كتاب هارولد كروس (ازمة المثقف الزنجي) (وليام مورو وشركاه ، نيويورك ١٩٦٧) .

من تطورها يجب ان تخلق فئات سياسيـة أكثر تنـظيماً ، او تحـوّل او تستولي على منظمات سياسية قائمة ، قادرة على الدخول مباشـرة في كفاح من اجل السلطة وعلى استخدام السلطة ، عند الاستيلاء عليها ، لأجل اعادة بناء المجتمع . ان كثيراً من الحركات في الستينات احجمت عن اتخاذ هذه الخطوة ، ويعود ذلك الى حد كبير الى عـدائها للطابـع البيروقراطي للاحزاب التقليدية ، ويبدو انها لم تكوّن فكرة واضحة عن كيفيـة امكـان تحقيق التحـول المـطلوب في الاقتصـاد ، والنـظام السياسي ، والقوالب الثقافية (بما فيها التعليم) ، بشكل فعال . وكانت غالبا ما تعبر عن تعاطف مع الفعاليات الغـوارية (حـرب العصابـات) والعمل المباشر ، بدون ان تدرك ان الحركات الغوارية الناجحـة كانت اما تحت سيطرة حزب منظم ومنضبـط (كما في الصين) او تحـولت بذاتها الى حزب من الطراز التقليدي (كما في كوبا) عندما اصبح من الضروري توطيد حكمها وتنفيذ سياساتها . وفي كثير من اقطار العالم الثـالث كانت حـركات التحـرر الوطني التي قصرت على خلق احـزاب سيـاسية فعـالة ، امـا تقـع تحت سيـطرة نخب عسكـريـة ، او كـانت الحكومات التي تشكلها تسقط بانقلابات عسكرية[1] . ومن جهة اخرى ، فان الحركات القومية داخل الاقطار الصناعية كانت تحقق بعض النجاح عندما تستطيع اقامة تنظيمات حزبية قـوية ، كمـا هو الحـال بالنسبـة للحزب القومي السكوتلندي او الحزب الكويبيكي .

وفي الوقت الذي كـان الكثيـرون من النشـطين في الحـركـات الاجتماعية في الستينات يسيئون الظن بالاحزاب ، وفي بعض الحالات

---

(١) ـ حول هذا الموضوع انظر بيتر س . لويد ، (الطبقات والازمات والانقلابات) (ماكيبون وكي) لا سيمـا الفصـل الثـامن ، ومـوريس جـانـوفيتس (العسكـريـون في التـطور السياسي للأمم الجديدة) (مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٦٨) . وقد درست بعض الجوانب الاخرى لدور العسكريون في السياسة في الفصول الأخيرة من الكتاب الراهن.

ينظرون الى المجتمع ـ المجتمع المثالي ـ كعملية لا نهائية من النشاط الخلاق ، بدون اية مؤسسات ثابتة بشكل دائمي ، فان اولئك الذين كانوا منغمرين في السياسة الحزبية كانوا يجنحون غالباً الى اعتبار هذه الحركات مجرد فعاليات تشويشية غير مسؤولة . ففي مجتمعات اواخر القرن العشرين ، التي يوجد فيها على الاقل حد ادنى من حرية التعبير والاجتماع ، تكون الحركات الاجتماعية وسيلة يعبر بواسطتها اعضاء المجتمع عن الخلاف والمعارضة بشكل مباشر وفوري ويستطيعون تحدي اللامبالاة او الانعزال او الاهمال من جانب الاجهزة الحزبية . اما الاحزاب فهي الوسائل التي لا بد منها لتحقيق او حماية السلطة وبالتالي للقدرة على تنفيذ وادارة سياسات اجتماعية معقدة خلال فترات طويلة .

وبين هذين الشكلين من العمل السياسي ، ينوم توتر دائمي ، ستتضح طبيعته عندما ندرس تطور الاحزاب نفسها . ان الاحزاب السياسية ، مثل الحركات الاجتماعية ، ظاهرة حديثة[1] . وقد ظهرت الى الوجود مع ظهور الديمقراطية ـ مع تطور البرلمانات والانتخابات ـ بعد الثورتين الامريكية والفرنسية ، وكانت بادىء الامر « احزاب وجهاء » ، أي لجاناً انتخابية صغيرة نسبياً تتألف من افراد ذوي مكانة وثروة في مقاطعتهم او منطقتهم الانتخابية . ومع التوسع التدريجي لحق الانتخاب والسلطات المتنامية للمجالس المنتخبة ، اكتسبت الاحزاب تنظيماً اكثر دواماً ، على النطاق الوطني ، الا ان التطور الرئيسي التالي لم يحصل الا في اواخر القرن التاسع عشر ، مع ظهور

---

(١) يمكن القول بانه قبل القرن التاسع عشر لم تكن الاحزاب ، في حالة وجودها اساساً ، قائمة الا بشكل جنيني ، بدون اي تنظيم دائمي او عضوية ثابتة (مثلاً ، في مجلس العموم البريطاني في القرن الثامن عشر ، او اليعاقبة والجيروند في المجالس الثورية الفرنسية) . للاطلاع على شرح عام لتطور الاحزاب. انظر م. دوفرجيه، (الاحزاب السياسية) ، الطبعة الثانية (ميثوين ، ١٩٥٩) .

الاحزاب العمالية والاشتراكية (في المانيا والنمسا اولاً) التي كانت تهدف الى تكوين عضوية جماهيرية ، ليس فقط كوسيلة لتمويل الحملات الانتخابية والفعاليات الاخرى ، بل كذلك للتثقيف والتعبئة السياسية . ومنذ ذلك الحين اصبح الحزب الجماهيري الدائمي هو العنصر السائد في السياسة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، وخلال القرن العشرين كان قد انتشر في سائر ارجاء العالم ، ولو بأشكال متنوعة. ومن المهم التمييز بين الطرق المختلفة التي تكونت بها الاحزاب الاشتراكية ، التي هيأت الزخم الأولي . كان الحزب الى حد كبير جداً امتداداً لحركة جماهيرية قائمة الى ميدان السياسة الانتخابية ، في حين ان الاحزاب المحافظة والليبرالية ، التي كان لديها مسبقاً تمثيل قوي في البرلمان والحكومة ، خلقت تنظيمها الجماهيري من الاعلى بالدرجة الرئيسية ، تحت سيطرة القادة البرلمانيين (١) .

ان هذه المسارات المتباينة للتطور جسدت مفاهيم مختلفة للسياسة وللمؤسسات السياسية كانت الاحزاب الاشتراكية تعتبر نفسها طليعة طبقة تسعى الى تكوين مجتمع من طراز جديد ، وبالنسبة لها كان الصراع من أجل سلطة الطبقة العاملة اهم ، من حيث المبدأ ، من اية مؤسسات قائمة . ومن هذا المنظور ، كانت السياسة الانتخابية جانباً واحداً فقط من الكفاح ، وكان القادة البرلمانيون يعتبرون خاضعين لقيادة الطبقة نفسها . وكانت الاحزاب المحافظة والليبرالية بالرغم من عمق تمثيلها لمصالح طبقية في الواقع ، تعتبر نفسها احزاباً عاملة ضمن نظام اجتماعي قائم ومجموعة من المؤسسات السياسية يتصدرها البرلمان . ومن هنا كان القادة البرلمانيون يسيطرون على الحزب الجماهيري ، الذي كان يعتبر مجرد وسيلة لخوض الانتخابات .

---

(١) للاطلاع على مناقشة لهذه النقطة ، بالرجوع للسياسة البريطانية ، انظر روبرت مكنزي ، (الاحزاب السياسية البريطانية) ، الطبعة الثانية ، (هاينمان ، ١٩٦٣) ، المقدمة .

ان التصور الاشتراكي للحـزب قد انعكس بغـاية اوضـوح في التطور المبكر للحزب الديمقراطي الاجتماعي الالماني (اس بي دي) . كان الوضع السياسي في المانيا قبل ١٩١٤ ، حيث لم يكن للاحزاب اي دور مباشر في تشكيل الحكومة الامبراطوريـة التي كانت تعمـل بشكل مستقل عنها ، يعني ان الـ (اس بي دي) لم يكن لديه اي مبرر للتفكير في فعالياته وفق اتجاهات برلمانية بالدرجة الرئيسية ، بل انـه بدلاً من ذلك ، نما بسرعة ، بعد فترة اللاشرعيـة من ١٨٧٨ الى ١٨٩٠، كحزب جماهيري (يضم أكثر من مليون عضو في ١٩١٤) خارج نطاق النظام السيـاسي القـائم ، منشغـلاً في مـا سمـاه نيتـل بـ « المعـارضـة اللامشاركة » ، وفي ١٩١١ كان قد اكتسب « كـامل هيئـة دولة ضمن دولة»[١] .وفي هذه الفترة كان قد اصبح ، حسب تعبير نيتل ، « حزبـاً وارثاً »[٢] ، اي حزباً يتوقع وراثة السلطة عقب انحـلال سقوط النـظام السياسي القائم وقاعدته الاجتماعية ـ الاقتصادية . ولم يقتصر الامـر على ظهـور كثير من امثـال هذه الاحـزاب على المسرح خـلال القرن الحالي ـ الاحزاب الشيوعية والاحزاب المناوئة للاستعمار مثل المؤتمر الوطني الهندي[٣] ـ بل ان هناك في جميع الاحزاب الاشتراكية (وكذلك في بعض الاحزاب اليمينية ، مثل الاحزاب الفاشية في العـشرينـات) عنصراً قوياً من المعارضة اللامشاركة . وهكذا ، فان احد الانتقـادات الرئيسيـة التي صـاغتهـا الحـركـات الاجتمـاعيـة في الـستينات ،

---

(١) بيتر نيتل ، (الحزب الديمقراطي الاجتماعي الالماني ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ كنموذج سياسي) ، في مجلة (الماضي والحاضر)، العدد ٣٠ (نيسان ١٩٦٥) ، ص ٧٨،٦٧ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٦٧ .

(٣) فيما يتعلق بالاخير ، يلاحظ نيتل : « مع تطور هذه الاحزاب الاحتجاجية ، تعمـد بشكل متزايد الى حظر المشاركة في الحكومة الاستعمارية ، الا كتمهيد محدد بوضوح لخروج الدولة الاستعمارية وفي جميع هذه الحالات ثمة عنصر قوي من تـوقع الخـلافة ... » (المصدر ذاته) .

والمجموعات الراديكالية داخل الاحزاب الاشتراكية والعمالية ، كانت موجهة ضد « سياسة الاجماع » التي اضفت قيمة عالية على المؤسسات البرلمانية القائمة وقللت من شأن الالتزام بالتغيرات الجذرية في النظام الاجتماعي .

ان هذا التمايز يتناسب ، الى حد ما ، مع التمايز بين الاحزاب « الاصلاحية » و « الثورية » ، حيث ان الاولى معنية بالتكيّف مع تغيرات لا مفر منها (في حالة كونها أكثر محافظة) او بتحقيق تغيرات مرغوب فيها (في حالة كونها أكثر راديكالية) ضمن نظام اجتماعي وسياسي قائم ومقبول بوجه عام ، في حين تهدف الأخيرة الى اقامة نظام جديد . وبهذا المعنى فان جميع الاحزاب الاشتراكية هي ثورية ، نظراً لأن هدفها هو ابدال النمط الرأسمالي للمجتمع بآخر اشتراكي ، وكذلك الأمر بالنسبة للاحزاب القومية التي تسعى الى الاطاحة بالحكم الاستعماري وربما بمفهوم اكثر ضيقاً ، للاحزاب اليمينية ، كالاحزاب الفاشية ، التي تحاول اعادة نمط من المجتمع اكثر تنظيمية وسلطوية . وقد اعتبر غالباً ، بطبيعة الحال ، ان خصائص الاحزاب الثورية ، على الضد من الاصلاحية ، تتضمن ، الى جانب هذا الطموح لخلق نظام اجتماعي جديد تماماً ، التزاماً بالتغير الاجتماعي السريع والعنيف ولكن هذه الجوانب ، كما يبدو لي ، اقل اساسية . فليس هناك تناقض في المصطلحات في الاشارة الى « ثورة بطيئة » كما فعل اوتو باور، او الى ثورة سلمية وديمقراطية ، كما يفعل كثير من الاشتراكيين . ان الوتيرة التي يتحقق بها التغير الاجتماعي ودور العنف في الحياة السياسية يثيران مسائل تختلف مفاهيمياً عن مسائل التغير الثوري وتحتاج الى دراسة مستقلة[1] .

---

(١) نوقشت بشكل اضافي في الفصل الرابع .

وحتى اذا اقتصرنا على الفرق في الاهداف بين الاحزاب الاصلاحية والثورية (او اهداف الحركات الاجتماعية ، التي يمكن تصنيفها بطريقة مماثلة) فان التمايز لا يمكن ان يتجلى دائماً بطريقة محدّدة تماماً . ان تجمع الاصلاحات قد يخلق في الواقع نمطاً مختلفاً جداً من المجتمع(١) ، وقد تنساق الاحزاب الاصلاحية ، بفعل الظروف وردود فعلها تجاهها ، الى مناصرة وتنفيذ تغيرات اكثر جوهرية في المجتمع مما كانت تصوره في الأصل . ومن جهة اخرى ، فان احزاباً ثورية قد تتوصل الى قبول جانب أكبر من المؤسسات الاجتماعية القائمة مما كانت تفعله ابان دعوتها الحماسية الاولى الى عالم جديد رائع . ويبدو ان شيئاً من هذا القبيل جرى بالنسبة للاحزاب الشيوعية الاوروبية ، وهكذا ، فان سنتياغو كاريليو ، في المقطع المقتبس آنفاً ، يقول بوضوح ان « ..... النظام السياسي القائم في اوروبا الغربية ... هو صالح من حيث الجوهر » وهذا بعيد جداً عن نظرة بعض الماركسيين الاسبق عهداً ـ اعضاء بعض المجموعات اليسارية الى حد يومنا هذا ـ الذين يتحدثون عن « تحطيم الدولة البورجوازية » .

ولكن بالرغم من ان التمايز بين الاحزاب الاصلاحية والثورية قد يصبح بهذا الشكل منطمساً بعض الشيء ـ ومما يقلل بصورة اضافية من حدة التمايز ، صعوبة التحديد الدقيق لما يعتبر تغيراً اساسياً في نظام اجتماعي ـ بأنه يبقى مهماً ، وتبدو بالمقارنة معه ، كثير من التمايزات الاخرى بين الاحزاب وبين الانظمة الحزبية ، ذات اهمية ثانوية نسبياً . وعليه فان التمايز بين انظمة الحزب الواحد وانظمة الاحزاب المتعددة هو الى حد عظيم مجرد مظهر للفروق التي سبق ان

---

(١) ان هناك مجالاً كبيراً للمناقشة ، وقد جرى كثير من النقاش فعلاً ، حول ما اذا كانت المجتمعات الراهنة في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية يمكن وصفها بالما بعد الصناعية ، او ما بعد الراسمالية او الرأسمالية الجديدة ، واية درجة من الاختلاف عن مجتمعات القرن التاسع عشر في هذه المنطقة من العالم تتمثل في « دولة الرفاه » . وعلى اية حال ينبغي الاعتراف بان هذه المجتمعات تعرض بعض السمات الجديدة تماماً .

بحثناها . لأن انظمة الحزب الواحد او « الحزب المسيطر الواحد »[1] هي بوجه عام من خلق « الاحزاب الوارثة » ، سواء كانت اشتراكية ام قومية . وضمن فصيلة الانظمة المتعددة الاحزاب . التي يرتبط وجودها بالديمقراطية الغربية الحديثة يمكن ملاحظة تمايز آخر بين الانظمة التي يوجد فيها حزبان رئيسيان (كما في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا) وتلك التي توجد فيها عدة احزاب ، لكل منها سند كبير (كما في فرنسا) . ولكن هذه التفرقة ايضاً بعيدة عن الدقة . فهناك احزاب ثالثة مهمة في بعض انظمة الحزبين (حزب الاحرار في بريطانيا ، الحزب الديمقراطي الجديد في كندا) ، وفي الدول الفدرالية قد تكون هناك فروق كبيرة بين الاحزاب الاكثر بروزاً في الانتخابات الوطنية وتلك التي تتمتع بسند كبير على مستوى الولايات او المقاطعات . وهكذا ، ففي كندا يعتبر (حزب الرصيد الاجتماعي) قوة هامة في البرتا وكولومبيا البريطانية ، و (الحزب الديمقراطي الجديد) قوة في كولومبيا البريطانية ومانيتوبا وساسكاتشوان ، وفي السنوات القلائل الاخيرة اصبح الحزب الكويبكي مسيطراً في كويبيك وفضلاً عن ذلك ، فان نظام الحزبين قد يصبح شبيهاً بنظام متعدد الاحزاب اذا كان كل من الاحزاب المعنية في حد ذاته تجمعاً فضفاضاً نسبياً من مجموعات مختلفة بدون انضباط تصويتي صارم ، كما هو الحال الى حد ما ، في الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى ، ففي الانظمة ذات الاحزاب المتعددة ، قد تؤدي التحالفات

---

(١) استخدم هذا الاصطلاح من قبل و . هـ . موريس ـ جونز في كتابه (حكومة وسياسة الهند) . الطبعة الثالثة المنقحة (هتشنسن ، ١٩٧١) لوصف وضع ، يعقب بوجه خاص حركة ناجحة من أجل الاستقلال الوطني ، وقد تكون فيه عدة احزاب ، الا ان واحداً منها يتمتع بدعم كاسح جداً بحيث لا يواجه حكمه اي تحدّ جدي من قبل اي من الآخرين ، ومع ذلك فان التاريخ القريب للهند ، وامم جديدة اخرى ، يبين ان هذا الوضع قد لا يكون طويل الامد ، وانه قد ينشأ عنه اما نظام متعدد الاحزاب حقيقي او حكم حزب واحد او مجموعة عسكرية . انظر المناقشة في الفصل الخامس .

الانتخابية الى وضع يكون قريباً من نظام الحزبين ، كماهو الحال في فرنسا في السنوات الاخيرة .

ان تنوع الانظمة الحزبية في الديمقراطيات الغربية هو نتيجة لتأثيرات اجتماعية وثقافية وتاريخية ، وللانظمة الانتخابية نفسها . وفيما يتعلق بالاخيرة ، فقد لوحظ غالباً ان نظام الاغلبية البسيطة والاقتراع الواحد يجنح الى خلق نظام ذي حزبين ، والتمثيل النسبي الى نظام ذي عدة احزاب ، ونظام الاغلبية البسيطة والاقتراعين الى نظام تقوم فيه عدة احزاب ، الا ان تشكيل التحالفات الانتخابية قد يؤدي الى ما يشبه نظام الحزبين . ولعله من الافضل القول بأن الانظمة الانتخابية تعزز الاتجاهات القائمة ، لأن هذه الانظمة ذاتها ثمرات لمجموعات مختلفة من المصالح والاحزاب السياسية وللتنيرات في هذه المجموعات . وعليه فان انظمة الحزبين في القرن العشرين قد تثبتت حيثما وجد انقسام واضح بين طبقتين رئيسيتين (وبريطانيا مثال جيد على ذلك) ، في حين ان انظمة الاحزاب المتعددة ظهرت في ظروف تعقد فيها هذا الانقسام بين الطبقات بفعل خلافات دينية ، وبوجود طبقة فلاحية كبيرة الحجم ، وبالانقسامات في حركة الطبقة العاملة بين احزاب اشتراكية وشيوعية وبمجموعة متنوعة من العوامل الثقافية والارث لعوامل تاريخية .

ان هذه الظروف بحد ذاتها تتغير تاريخياً ، واستجابة للتغيرات قد تظهر حركات اجتماعية واحزاب جديدة ضمن النظام السياسي القائم ، كما فعلت الاحزاب الاشتراكية ، وفيما بعد الشيوعية والفاشية ، في اوروبا . ان نجاح او فشل هذه الاحزاب الثالثة ، او الاحزاب الجديدة بوجه عام ، يتأثر بعوامل اجتماعية عديدة ، وكذلك بالنظام السياسي نفسه ، بما فيه النظام الانتخابي . ففي الولايات المتحدة مثلاً ، حيث فشل الحزب الاشتراكي في تثبيت نفسه كحزب رئيسي بعد نمو سريع لا بأس به في العقدين الاولين من هذا القرن .

ولقد اثير منذ أمد طويل بأن النظام الرئاسي عقبة رئيسية امام تطور احزاب ثالثة[١] ، ولا شك ان هذه العوامل الدستورية لها اهميتها ، ولكن من الواضح ان هناك خصائص اجتماعية واقتصادية اخرى كثيرة في الولايات المتحدة مارست تأثيراً طاغياً في تحديد غياب حركة او حزب اشتراكي مستقل كبير هناك[٢] . وفي بعض الاقطار الاوروبية الغربية ذات نظام الحزبين ، حيث ترتبط الاحزاب تقليدياً بشكل وثيق بالطبقات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي ، فان التغيرات في الهيكل الطبقي ـ كالتي درسناها في الفصل السابق ـ قد جعلت من الممكن ظهور او انتعاش احزاب « وسطية » . ان الانتعاش المتواضع لحزب الاحرار في بريطانيا خلال العقد الماضي هو مثال على ذلك . وفضلاً عن ذلك ، فان تغيرات من هذا النوع قد يكون لها تأثير على النظام الانتخابي نفسه ، واحد مواضيع الجدل السياسي في بريطانيا في الوقت الحاضر هو مسألة التمثيل النسبي ـ وهي مسألة اثارها حزب الاحرار بقوة ، حيث انه يحصل على ما يصل الى (١٨) بالمائة من اصوات الشعب في الانتخابات الوطنية ولكنه ، بموجب نظام الاغلبية البسيطة والاقتراع

---

(١) اكد على هذه النقطة انجلز في ١٨٩٢ ، وموريس هيلكويت ، احد زعماء الحزب الاشتراكي الامريكي في كتابه (تاريخ الاشتراكية في الولايات المتحدة) (١٩١٠ ، الطبعة الخامسة ، منشورات دوفر نيويورك ١٩٧١) وللاطلاع على مناقشة حديثة لهذه المسألة انظر س . م . ليبسيت . (الراديكالية في امريكا الشمالية : نظرة مقارنة الى الانظمة الحزبية في كندا والولايات المتحدة) ، في (محاضر جلسات الجمعية الملكية الكندية) السلسلة الرابعة ، العدد الرابع عشر (١٩٧٦) ، لا سيما ص ٣٦ ـ ٤٣ .

(٢) للاطلاع على تحليل شامل مبكر ،انظر فرنر سومبارت ، (لماذا لا توجد اشتراكية في الولايات المتحدة ؟) (١٩٠٦ ، الترجمة الانكليزية مع مقدمة قيمة بقلم س . ت . هزبند ، ماكميلان ، ١٩٧٦) . ونجد مناقشة واسعة واكثر حداثة في المساهمات في الكتاب الذي حرره ج . هـ . م ، لاسليت و س . م . ليبسيت (فشل حلم ؟ مقالات عن تاريخ الاشتراكية الامريكية) . (انكر / دبلدي ، كاردن ستي ، نيويورك ، ١٩٧٤) .

الواحد يحصل في اقصى الحالات على (٢) بالمائة من المقاعد الانتخابية .

ان البحث الآنف يوحي بأن الاحزاب السياسية يمكن النظر اليها بطريقتين مختلفتين . فهي ، كما أكدت ، تشكيلات سياسية عالية التنظيم ، تجنح الى تطوير حياة خاصة بها ، مستقلة جزئياً عن المصالح الاجتماعية التي خلقتها في الاساس وعن بيئتها المتغيرة ، وهي قد تكتسب طابع (او على الاقل مظهر) عناصر دائمية في النظام السياسي . فقد وجدت الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في اوروبا منذ قرن او أكثر ، ويتجاوز عمر الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة ، القرن بكثير ، لديهما في الواقع استمرارية معينة مع احزاب اقدم تعود الى عهد الثورة الامريكية ، كما ان الاحزاب المحافظة ذات القاعدة الجماهيرية خلقت على اثر ظهور الديمقراطية الاجتماعية في اوروبا ، وشكلت الاحزاب الشيوعية على نطاق عالمي بعد الثورة الروسية . وقد كان هذا الجانب هو الذي اثار انتباه ميشيل ، في دراسته عن الاحزاب الاشتراكية (ولا سيما الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني)[١] ، حيث جادل بأن الحزب يصبح متجسداً في الموظفين المتفرغين ذوي الرواتب ـ البيروقراطية ـ والذين قد تختلف مصالحهم عن مصالح جماهير الاعضاء ، وبشكل أكثر عن المجموعة الاوسع اي الطبقة ، التي يدّعي الحزب تمثيلها ، ويمارس هؤلاء تأثيراً طاغياً على سياسة الحزب .

الا انه في الوقت نفسه يجب الاعتراف بأنه ليست جميع الاحزاب تحافظ على حيويتها ، او حتى وجودها اصلاً ، وان احزاباً جديدة تظهر ، وسرعان ما تصبح قوية ، كما جرى بالنسبة للاحزاب الاشتراكية

---

(١) روبير ميشيل ، (الاحزاب السياسية) (١٩١١ ، الترجمة الانكليزية ، المطبعة الحرة ، نيويورك ، ١٩٦٦) .

في اوروبا ، وان الاحزاب قد تغير طابعها وسياستها بدون تغيير اسمائها بالضرورة . والى حد ما على الاقل ، يبدو ان عدم تغير الاحزاب والانظمة الحزبية هو وهم ناجم بكل بساطة عن التمسك بنظرة غير تاريخية. واذا تركنا جانباً الامثلة العديدة على صعود وسقوط الاحزاب خلال القرن الماضي فان هناك امثلة عديدة على التغير حتى في الفترة الزمنية القصيرة نسبياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في « الامم الجديدة » بوجه خاص ، فان الاحزاب السياسية التي ظهرت نشأت عن حركات الاستقلال ، اما دعمت مركزها ، او دمّرت بانقلابات عسكرية ، او واجهت تحدّيات وازيحت بأحزاب أكثر حداثة . وفي الدول القومية الاقدم عهداً ، بعد الحرب ، اختفت الاحزاب الفاشية (بالرغم من انها بدأت تظهر من جديد على نطاق صغير في السنوات الاخيرة)، وتشكلت احزاب اقليمية وقومية داخل الدول القائمة ، وكان هناك تعاقب لاحزاب سياسية جديدة (وتدمير لها بواسطة التدخل العسكري) في امريكا اللاتينية ، وفي بعض الاقطار الاوروبية حصل انتعاش للاحزاب اللبرالية و « الوسطية » . وحتى في الحالات التي كانت فيها استمرارية في التنظيم الحزبي ، جرت تغيرات في التوجّه . ففي اوروبا ، جرت مجادلات عميقة في كثير من الاحزاب الاشتراكية حول اهدافها النهائية ، وخفّفت الاهمية المعطاة للملكية العامة لوسائل الانتاج في بعض الحالات ، في حين يبدو ان الاحزاب الشيوعية قد انشغلت في اعادة نظر شاملة في عقيدتها وممارستها السياسية . وفي الولايات المتحدة ، يجادل بعض علماء السياسة بأن الحزب الديمقراطي قد تطور الى ما يشبه الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية الاوروبية ، بل وانه يتضمن عنصراً اشتراكياً واضحاً[1] .

ان الانطباع المتولد عن ملاحظة الاحداث السياسية في القرن

---

(١) مايكل هارنكتن ، (الاشتراكية) (مطبعة ساترداي ريفيو ، نيويورك ١٩٧٢) .

الحالي لا يعكس استقراراً وديمومة عظيمين ، بل بالاحرى قدراً كبيراً من الاضطراب والتقلب في تنظيم المصالح السياسية والتعبير عنها . وبطبيعة الحال ، فان الاحزاب السياسية توفر عنصراً هاماً للاستمرارية ، اكثر في بعض الاقطار منه في اخرى ، الا انها في كل مكان معرّضة بشكل كبير جداً لتأثير الظروف الاقتصادية المتغيرة ، والتغيرات في تركيب المجتمع فيما يتعلق بالمراتب الاجتماعية والفئات ذات المصالح ، والتوجيهات الثقافية الجديدة . وهنا تتجلى الاهمية الكبيرة للحركات الاجتماعية ، اذ أن هذه الحركات ـ سواء كانت كبيرة وطويلة العمر ، مثل الحركة النقابية ، وأكثر تحديداً ، مبنية بمسائل معينة في فترة تاريخية ما ، مثل حركات العمال العاطلين في الثلاثينات ـ لا تخلق فقط ، في بعض الحالات ، الشروط الاولية لظهور او تغير التشكيلات السياسية المنظمة ، بل تؤلف ايضاً شكلاً مستقلاً من الالتزام والعمل السياسي يمثل عنصراً اساسياً ، مؤثراً جداً في معظم الاحيان،في النضالات السياسية.ان بيفن وكلووارد مثلاً،في دراستهما الرائعة عن اربع حركات احتجاجية للطبقات السفلى في الولايات المتحدة ، ينسبان فاعلية اعظم للاحتجاجات الجماهيرية منها للجهود لبناء منظمات جماهيرية دائمية : « ان اي تأثير تمارسه فئات الطبقات السفلى احياناً في الحياة السياسية الامريكية لا ينجم عن التنظيم ، بل عن الاحتجاج الجماهيري والاضطراب الذي يولّده »[1]. ويعرب تورين عن رأي مماثل في اهمية الحركات الاجتماعية في حديثه عن حكومة الوحدة لسلفادور الليندي في شيلي[2] حيث يجادل بأن

---

(١) فرانسس فوكس بيفن وريجارد ا . كلووارد ، (حركات الناس الفقراء) (بانثيون بوكس ، نيويورك،١٩٧٧) .في الفصل الاول يقدم المؤلفان ايضاً تحليلاً عاماً ممتازاً للعوامل المؤسساتية التي تقيد وتحدد احتجاج وثورة الطبقات السفلى .

(٢) الان تورين ، (حياة وموت شيلي الشعبية) (اديسيون دي سوي ، باريس ، ١٩٧٣) .

فعاليات ونفوذ مجموعة مختلفة من الحركات داخل الائتلاف الحاكم جعلت من الممكن للفقراء التعبير عن شكاواهم بصورة مباشرة متواصلة ، بدلاً من تحويلها (وربما خنقها) في القنوات الرسمية لحزب حاكم ووحداني (Monolithic) .

وربما كان الامر الاكثر لفتاً للنظر في العقدين الماضيين هو الطريقة التي اصبحت بها حركات اجتماعية من انواع مختلفة جداً ، جزءاً مقبولاً من الحياة السياسية في الديمقراطيات الغربية ، وهيئات الى حد ما نماذج لحركات في اقطار يتعذر فيها عملياً التعبير عن النقد والمخالفة والمعارضة من خلال المؤسسات السياسية الرسمية (مثل حركة حقوق الانسان في اوروبا الشرقية) . ومن الممكن ، حسب رأيي ، بشكل تخطيطي بعض الشيء ، التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية في تطور الحركات الاجتماعية الحديثة ، الاولى هي تلك التي تهيأ فيها حركات مثل الحركة الديمقراطية والحركة العمالية في اوروبا ، وحركة تصويت النساء والحركات الاستقلالية في المناطق المستعمرة في وقت واحد ، أو الحركات الراهنة في الدول الاوتوقراطية ، الوسيلة المؤثرة الوحيدة للتعبير عن الشكاوى والسعي لتحقيق تغيرات سياسية . وتظهر مرحلة ثانية عندما يبدو أن تحقيق الحكومة التمثيلية ، والتصويت الشامل والمتساوي ، والانتخابات الحرة تقلص من اهمية العمل السياسي خارج نطاق المؤسسات الرسمي ، بالرغم من احتمال تطور حركات اجتماعية مثل حركات العمال العاطلين او الحركات الفاشية في بعض الاقطار الأوروبية ، في اوقات الازمات . ويبدو لي ان المرحلة الثالثة ، الراهنة ، في الديمقراطيات الغربية تشهد انتعاشاً وتكاثراً كبيراً للحركات الاجتماعية كسمة دائمية بوجه عام للحياة السياسية ، تعكس حركة اوسع لتوسيع الديمقراطية . وتعتبر الحكومة التمثيلية

والانتخابات الآن ، بشكل متزايد ، كوسيلة اطار اساسي ، ولكنها غير كافية بحد ذاتها لاقامة مجتمع ديمقراطي بالمفهوم الاكثر راديكالية لحكومة بواسطة الشعب .

ان التنظيم العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني ، والعلائق مع الدول القومية الاخرى ، تتطلب جهازاً معقداً من الحكومة والادارة ، واحزاباً ذات اهداف وسياسات مصاغة بشكل عريض ، ومنافسة بين الاحزاب ، ولكن هناك ايضاً حاجة الى وسائل اكثر مباشرة وفورية للعمل السياسي ، تسمح بالتعبير الفعال عن شكاوى مصالح معينة ، وتقاوم بعض عواقب المركزية والادارة البيروقراطية وتجعل من الممكن مشاركة عملية أكثر استمرارية لعدد كبير من المواطنين في تحديد نوعية حياتهم . وثمة طريقة اخرى لتثبيت هذه النقطة هي القول بأن انتعاش ونمو الحركات الاجتماعية في تلك المجتمعات التي هي متقدمة اقتصادياً ولديها تقليد طويل لا بأس به من الديمقراطية ، هو مظهر رئيسي لذلك « الانتاج الذاتي » للمجتمع ، المشار اليه آنفاً ، والذي يوجد فعلاً الى درجة ما ، ولكنه لا يزال اقرب الى تعبير ، مثالي عن شكل مستقبلي من المجتمع ، « متحرر من السيطرة » حيث يحكم الشعب نفسه حقاً ، بواسطة اجراءات من المناقشة العقلانية بين مواطنين متساوين .

ان مدى احتمال سير المجتمعات الراهنة على هذا الطريق هو موضع جدل (وسوف اعود الى المسألة في فصل لاحق) ولكن ينبغي الاعتراف على الاقل بأنه في السنوات الاخيرة توسعت فكرة العمل السياسي الى حد كبير جداً ، بحيث ان هناك فعلاً ادراكاً واسعاً للغاية للطرق المتنوعة التي يستطيع بها الافراد ومجاميع الافراد تأكيد معارضتهم لسياسات الحكومة على كافة المستويات (وأحد مظاهر ذلك ، التي راجت بشكل كبير بين الطبقات المتوسطة ، هي ثورات دافعي الضرائب) ، وحمل سياسات بديلة الى ساحة الجدل العام .

الفصل الثالث

انماط النظام السياسي

جرت تصنيفات للنظم السياسية بطرق متنوعة ولأهداف مختلفة . ومن جهة نظر العلم السياسي يمكن اعتبار التصنيف شكلاً اولياً من البناء النظري الذي ينطوي على نوع التعميم المطلوب لأجل تحديد ظواهر خاصة بطبقات معينة[1] . وبهذا المعنى فان من الضروري بالنسبة للتصنيف استخدام مفاهيم تحدد النطاق السياسي وطبيعة العلائق والمؤسسات السياسية ، الدولة ، الحكومة ، القانون ، الخ ، وهو ينطلق بوجه عام من تخطيط اوسع للافكار المتعلقة بالانسان والمجتمع . ان كثيراً من التصنيفات التي اقترحت في القرن التاسع عشر كانت تستند على مفهوم للتطور الاجتماعي ، الذي كان بحد ذاته يفهم بطرق مختلفة ويرتبط غالباً بفكرة التقدم . وكانت ثمة تمييزات اخرى بين الديمقراطية والحكم المطلق ، بين المؤسسات السياسية الغربية و « الاستبداد الشرقي » ـ تعبر عن المصالح السياسية

---

(١) ر . ب . بريثويت (ايضاح علمي) (مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٥٣) وهو يسمي ذلك مرحلة (التاريخ الطبيعي) للعلم ، في حين يشير س . ف . ناول ، في كتابه (نظرية الهيكل الاجتماعي) (كوهن دوست ١٩٥٧) الى المفهوم « الاقل طموحاً » للنظرية حيث « تفيد الطروحات في تنصيف الظواهر ، وتحليلها الى وحدات مناسبة او تبيان ترابطاتها وتحديد « قواعد الاجراء » و « مخططات التفسير »

والالتـزامات الايـديولوجيـة الراهنة ، بـل ان كافـة المحـاولات لبنـاء تيبولوجيا للمنظمة السياسية كانت تتسم الى حد ما بتشـابك بين التحليل العلمي والاحكام التقييمية الناشئة عن نضالات سياسية حقيقية .

الا ان هذا لا يعني انه لا يمكن التمييـز بين الـناصـر العلمية والايديولوجية،ويمكن اجراء تمييز اضافي بين التصنيفات الاكثر وصفية وتلك التي تتضمن محتوى نظرياً أكبر . ان علمـاء السياسـة الذين هم ضئيلو التأثر بعلم الاجتمـاع قد اوجـدوا تصنيفات وصفيـة بالدرجـة الرئيسيـة ، بتقسيم الانـظمـة السيـاسيـة ، مثـلاً ، الى ملكيـات وجمهوريات ، او دول اتحادية ووحدوية . امـا بالنسبـة لعلم الاجتماع السياسي ، فان المسألة الرئيسية هي العلاقة بين شكل من المجتمع ونمـط من النظام السيـاسي ، ومن وجهة النـظر هـذه، قـد لا يكـون للتقسيمات الآنفة الا اهميـة ضئيلة . ان المحاولات الحـديثة لتصنيف الانظمة السياسية قد بدأت في معظم الحالات من نظرية عامة مـا عن المجتمع ، وكما اشرت ، فانها قد تأثرت ، بقوة ، في البدايـة (وكذلك في العقود الاخيرة) بمفاهيم التطور الاجتماعي .

ويمكننا ان نأخذ ، كمثالين مختلفين تمـاماً عن هـذه المساعي ، نـظريات سبنسـر وماركس . فبـالرغم من أن سبنسر وضـع تخطيـطاً متكـامـلاً عن التـطور الاجتمـاعي ، من حيث ازديـاد نـطاق وتعقـد المجتمعات ، فان علم اجتماعه السياسي كان يرتكز بالدرجة الرئيسيـة على تمييـز بسيـط بعض الشيء بين المـجتـمعـات « المـقـاتلة » و « الصناعية » حيث تتسم الاولى بطغيان الفعـاليات المتعلقـة بالدفـاع والهجـوم (أي الحرب) ، والاخيـرة بطغيـان الفعـاليـات المتعلقـة بـ « الصيـانـة » (اي الانتـاج والتجـارة) . ففي النمـط الصنـاعي من المجتمع هناك ، طبقاً لسبنسر ، اتجاه نحو انحـلال التنظيم المـركزي والسيطرة القسرية ، حيث تحل محلهما مؤسسات تمثيلية ونـظام أكثر

انتشاراً للتنظيم ، الا ان هذا الرأي مشروط بوسائل مختلفة ، ويستنتج سبنسر في النهاية ان الحكومة التمثيلية تعتمد الى حد كبير على وجود نمـط معين من الاقتصاد ، اقتصاد المشاريـع الحـرة وعـدم التـدخـل الحكـومي ـ تتولد فيـه الظروف التي «تتحقق فيها اهداف كثيرة جـداً بواسطة تجمعات متطورة تلقائياً لمواطنين محكومين تمثيلياً » . ان هذه الفكـرة عن الارتبـاط بين الاقتصـاد الرأسمـالي والنـظام السيـاسي الديمقراطي ظهرت باشكال مختلفة في الشروح عن الانتقال الذي كان يعتبر جارياً في المجتمعات الاوروبية في القرن التاسع عشـر (مثلاً) كحركة من وضـع قانوني الى تعاقد ، (ومن سلطة الى مواطنة) ، وقد بقيت ذات تـأثير هـام في النظريـة السياسيـة حتى الوقت الحاضـر . وبنفس الشكل فان فكرة التطور الاجتماعي من خلال التمـايز والتفـرد المتـزايد كـانت لديها مكـانة كبيـرة في النـظريـات السيـوسـولوجيـة المتأخرة ، بالرغم من ان مضامينها السياسية قد قيمت بطرق مختلفة ، فمن جهة ، يمكن اعتبار التمايز الاجتماعي كمصدر للاعتمـاد المتبادل بين الافراد والجماعات الذي يؤلف عنصراً اساسياً في نظام ديمقراطي مستقر ، ومن جهة اخرى (كما في نظرية دوركهايم) قد يعتبـر خطراً على النظام السياسي اذا ادى الى فردية مفـرطة ، ومن ثم يصبح من الضروري مقاومته من خلال اجماع اخلاقي متجسد في الدولة .

ان التـطور الاجتماعي ، في مفهـوم سبنسر ، يشكـل جزءاً من عملية شاملة للتطور العالمي ، وهو يعالج باسلوب تجريـدي وتخطيـطي جداً . اما نظرية ماركس فعلى عكس ذلك ، تعالج مباشرة التاريخ الفعلي للمجتمعـات ، وتستند على الدراسـات التاريخيـة ، وتـطرح مشـاكـل تاريخية . ان اساس شرحه للتطور الاجتماعي هو التمييـز بين هياكـل اقتصادية ، او انماط انتاج ، مختلفة ـ تحتوي على « قوى » او وسائل تقنية للانتاج و « علائق اجتماعيـة » للانتاج ، تتضمن تـوزيع وسـائل الانتاج (الملكية) والمنتوج، وكذلك التقسيم الاجتماعي للعمل ـ وتقوم

مع هذه الهياكل اشكال مختلفة من المجتمع والدولة ، منسجمة معها . وحسب صياغة ماركس الموجزة لنظريته في التاريخ : «ان نمط انتاج الحياة المادية يحدد الطابع العام للعملية الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة ... وباجمال عريض ، يمكننا تحديد انماط الانتاج الآسيوية ، والقديمة ، والاقطاعية ، والبورجوازية الحديثة ، كعهود متوالية في التكوين الاقتصادي للمجتمع»[1] . وقبل ذلك ، في اول عرض منظم لمفهومه الجديد ، يؤشر ماركس اربع مراحل للتطور في تقسيم العمل واشكال الملكية في المجتمعات الاوروبية ، من الملكية القبلية الى الملكية المشاعية ملكية الدولة في العهود الغابرة ، ثم الى الملكية الاقطاعية او الطبقاتية (Estates) ، واخيراً الى الملكية الرأسمالية الحديثة[2] . وفي مخطوطة (Grundrisse) لعامي ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨[3] ، يبحث ماركس موضوع التطور الاجتماعي بتفصيل أكبر ، على اساس معرفة تاريخية اوسع لم تعد محصورة في اوروبا ، وفي هذا العمل يدخل مفهوم « المجتمع الآسيوي » لأول مرة ، وكما لاحظ هوبسباوم، يبدو أن هناك الآن ثلاثة أو اربعة طرق بديلة للخروج من النظام المشاعي البدائي: الشرقي والقديم، والجرماني (او الاقطاعي، بشكل اوسع) ، والسلافوني ، بشكل اقل وضوحاً[4] .ان ماركس نفسه ،

---

(١) كارل ماركس ، مقدمة لـ (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) (١٨٥٩ . عدة طبعات انكليزية) .

(٢) كارل ماركس ، (الايديولوجيا الالمانية) (١٨٤٦ عدة طبعات انكليزية) ، والمقطع المتعلق بالموضوع مترجم في الكتاب المحرر من قبل بوتومور وروبيل ، (كارل ماركس : كتابات مختارة في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية) (س . ا . واتس وشركاه ، ١٩٥٦) ، ص ١٢٦ ـ ٣٠ .

(٣) انظر بوجه خاص المقطع المحرر مع مقدمة من قبل اريك هوبسبوم تحت عنوان (التكوينات الاقتصادية السابقة للرأسمالية) (لورنس وويشارت ، ١٩٦٤)

(٤) ذاته ، ص ٣٢ .

كما هو معروف ، كرّس الجزء الاعظم من دراساته التاريخية لتطور الرأسمالية الحديثة ، اما معرفته ببعض الاشكال الاخرى للمجتمع فقد كانت محدودة ، لا سيما بالنسبة للمجتمع المشاعي البدائي الذي لم يبدأ بدراسته بصورة منتظمة الا في سنوات ١٨٧٩ ـ ١٨٨٢ ، بعد صدور (المجتمع القديم) لـ ل . هـ . موركان[١] .

وعليه ، فقد كانت صورة ماركس للتطور التاريخي في اوجه عديدة مجرد تخطيط ترك كثيراً من المشاكل بدون حل . وتبرز هنا اربع مسائل ذات اهمية حيوية : كم هناك من « انماط الانتاج » المتميزة ، وبأي تسلسل تتعاقب انماط الانتاج هذه ، وما هي اشكال المجتمع التي تنسجم بالضرورة مع انماط الانتاج المختلفة ، او تنشأ عنها ، او تتحدد بواسطتها ، واخيراً ، ما هي اشكال الدولة ، او الانظمة السياسية ، التي تميز او تنتج عن الهياكل الاقتصادية واشكال المجتمع المختلفة ؟ ولا يمكن الادعاء بان هذه الاسئلة قد اجيب عنها حتى الآن بطريقة حولت تخطيط ماركس العمومي جداً الى نظرية منتظمة ومتينة الاسس للتطور التاريخي . ومع ذلك ، فان التخطيط قد الهم كثيراً من الابحاث التاريخية المفصلة ـ بل انه ساهم بشكل كبير في تقدم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ وفي العقدين الماضيين كنتيجة الى حد ما لنشر مخطوطات لماركس لم تكن متوفرة سابقاً ، حصل تقدم ملحوظ في المدرسية الماركسية الموجهة نحو انواع المشاكل التي اشرت اليها ، فيما يتعلق بانماط الانتاج[٢] ، والمجتمعات القبلية (اي المشاعية

---

(١) انظر لورنس كريدر ، (الدفاتر الاثنولوجية لكارل ماركس)(فان كوركم وشركاه ، آسن ، ١٩٧٢) .

(٢) انظر باريس هايندس وبول ك . هيرست ، (انماط الانتاج السابقة للرأسمالية) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٧٥) .

البدائية)[1] والتسلسلات التاريخية[2] ، وعلاقة السلطة السياسية بأشكال المجتمع[3] .

وفي هذه الدراسات الاخيرة تم التخلي الى حد كبير عن فكرة التطور الاحادي الخط ، حتى ما يمثلَ منها رأيٍ ماركس نفسه ، وطرحت بدلاً عنها ـ كما اشرت ـ فكرة ان هناك اشكالاً مختلفة للمجتمع اعقبت النظام المشاعي البدائي ، واحد الفروق الهامة بين هذه الانماط من المجتمع هو ان بعضها قد يقاوم التطور في حين ان البعض الآخر يسهله[4] وهكذا ينشأ تعارض بين تطور المجتمع في اوروبا الغربية من خلال الاقطاع الى الرأسمالية،والجمود النسبي ، للمجتمعات الاسيوية وفضلاً عن ذلك ، فقد جادل احد المؤلفات الاخيرة[5] بأنه ليس هناك « نمط اسيوي في الانتاج » بحيث ان التاريخ المتميز للشرق ينبغي تفسيره على اساس التأثيرات بدلاً من نمط معين في الانتاج ،مثلاً بطابع وتطور المؤسسات السياسية او الدينية . وعليه ،فليس هناك تاريخ عالمي ، ذو مراحل واضحة وعالمية في التطور ، بل مجرد تواريخ منفصلة لمناطق مختلفة من العالم ، وينتهي بنا الأمر الى مفهوم شبيه بالذي وضعه ماكس فيبر ، حيث يجرى التشديد على السمات الفريدة لتاريخ اوروبا الغربية ، ولا سيما تلك التي اعطت دفعة لتطور الرأسمالية.

---

(١) انظر بوجه خاص،كتابَيْ موريس كوديليه ، (العقلانية واللاعقلانية في علم الاقتصاد) (نيولفت بوكس ، ١٩٧٤) و (منظورات في علم الانسان الماركسي) (مطبعة جامعة كامبردج ،١٩٧٧) .

(٢) انظر بوجه خاص دراستي بيري اندرسن ، (الانتقالات من العصر القديم الى الاقطاع) (نيولفت بوكس ، ١٩٧٤) و (اصول الدولة الاستبدادية) (نيولفت بوكس ، ١٩٧٤) .

(٣) مثلاً نيكوس بولانتزاس، (السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية) (نيولفت بوكس ، ١٩٧٣) .

(٤) انظر هوبسبوم ، (التكوينات الاقتصادية السابقة للراسمالية) ص ٣٣ .

(٥) هايندس وهيرست ، المصدر الآنف الذكر .

وهناك خروج مماثل عن فكرة تسلسل ثابت لانماط الانتاج والاشكال السياسية والثقافية المتناظرة معها ، وذلك في مؤلفات حديثة تركز اهتمامها على انماط محددة من الانظمة السياسية لا تقع بالضرورة ضمن اطار زمني محدد . ومن الامثلة الجيدة على ذلك دراسة اندرسن للدولة المطلقة (Absolutist) في اوروبا ، حيث يلاحظ انه ليس هناك « ... وسط زمني واحد اذ ان أزمان المطلقيات الكبرى في اوروبا ـ الشرقية والغربية ـ كانت ، بالضبط ، متباينة بشكل هائل ، .... ان الفواصل الواسعة في تواريخ هذه الهياكل العظيمة تتناظر حتمياً مع تمايزات عميقة في تركيبها وتطورها »[1]. وتصبح المشكلة التاريخية ، ليست كيفية وضع تسلسل للانظمة السياسية ، مقترناً بعملية عالمية للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي ، بل كيفية تفسير ترابط العناصر المختلفة ضمن نمط تاريخي معين من المجتمع والدولة . والتفرقة الرئيسية التي يقيمها اندرسن هي بين الرأسمالية والتشكيلات الاجتماعية السابقة للرأسمالية .

« ان الرأسمالية هي اول نمط للانتاج في التاريخ ، تكون فيه الوسيلة التي يضخ بواسطتها الفائض من المنتج المباشر ، اقتصادية « بحتة » في شكلها ... وكافة انماط الاستغلال السابقة تعمل من خلال وسائل لا اقتصادية ـ عشائرية عرفية ، دينية ، قانونية او سياسية ... وبالتالي ، فان انماط الانتاج السابقة للرأسمالية لا يمكن تحديدها الا عبر ابنيتها الفوقية السياسية والقانونية والايديولوجية ... ولذلك فان تصنيفاً متأنياً ودقيقاً لهذه الكيانات القانونية والسياسية هو شرط اولي لوضع اية تيبولوجيا شاملة لانماط الانتاج السابقة للرأسمالية »[2] .

ويسود تصور مماثل ، مصاغ بشكل أكثر تجريداً ، في اعمال

---

(١) بيري اندرسن ، المصدر الانف الذكر ص ١٠ .
(٢) ذاته ص ٤٠٣ ـ ٤ .

الماركسيين « البنيويين » وبوجه خاص في دراسة بولانتزاس عن الدولة الرأسمالية حيث يتألف موضوع البحث ـ السياسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية ـ من الاشارة الى مفهوم عام عن « نمط الانتاج » ، محدد بكونه يتألف من مستويات مختلفة (اقتصادية ، سياسية ، ايديولوجية ونظرية) تشكل مجموعاً معقداً يتحدد ، في نهاية المطاف ، بالمستوى الاقتصادي ، الا ان المستوى الاقتصادي لا يقوم بالضرورة بالدور المهيمن . وان ما يميز نمطاً من الانتاج عن آخر هو الترابط (Articulation) الخاص لمختلف المستويات او العناصر[1] .

ولذلك فان احد الاتجاهات البارزة في الفكر الماركسي الحديث يقوم على الاستعاضة عن التخطيط التطوري ، البسيط والدقيق نسبياً ، في (مقدمة) ماركس لعام ١٨٥٩ ، بصورة أكثر تعقيداً ولا محدودية لتاريخ المجتمع ، حيث يتميز ، فيما يلي المرحلة المشاعية البدائية ، نمطان عريضان من المجتمع ـ ما قبل الرأسمالي والرأسمالي ـ ويمكن لكل منهما أن يطور اشكالاً متنوعة جداً من الاقتصاد والسياسة والثقافة . وفي الوقت نفسه تم التخلي عن العناصر الغائبة في فكر ماركس ، فليس هناك خط واحد للتطور يمر خلال مراحل ضرورية نحو تحقيق الاشتراكية . ان انهيار الرأسمالية وحلول شكل جديد من المجتمع يعتبران ويفسران كنتيجة للطريقة التي تعمل بها بنية معينة ـ نمط الانتاج الرأسمالي والمجتمع الرأسمالي ـ وليس نتيجة لعملية تاريخية ، كما ان المجتمعات الما بعد الرأسمالية التي يمكن التكهن بها ، او التي توجد فعلاً ، قد تكون متنوعة كتنوع المجتمعات الاقطاعية او الدول المطلقية . وفضلاً عن ذلك ، فانها قد لا تحمل الا شبها ضئيلاً بالتصورات الايديولوجية للاشتراكية ، التي تتسم بالغائية بشكل قوي ، من حيث انهاء الاستلاب او التغلب على الأشكال التناحرية من المجتمع.

---

(١) بولانتزاس ، ص ١٤ ـ ١٥ .

ان هذا الطراز من التحليل ينطوي على مضامين بالنسبة للنظرية الماركسية عن الدولة . فهي الاخرى لم يعد من الممكن عرضها بشكل غائي كشرح لعملية تاريخية تبدأ بمجتمعات «لادولوية » بدائية ، ثم تمر بتسلسل معين من المجتمعات الطبقية التي تظهر فيها الدولة الى الوجود وتتطور، ثم تنتهي بشكل اعلى من المجتمع المشاعي يكون هو الآخر «لادولوياً » . فبدلاً من ذلك ، ينبغي على النظرية ان تربط انماط الدولة بهياكل اجتماعية ـ اقتصادية متميزة ، بدون وضعها ككل في اي تسلسل تاريخي . وان تفسر التغيرات في الدولة بخصائص بنية كل شكل معين من المجتمع ، التي تخلق تحولاً بنيوياً . الا ان النظرية لا تزال مع ذلك بحاجة الى مفهوم عام عن الدولة ، ويمكن بلورة هذا المفهوم بطريقة تحتفظ ضمنياً بفكرة المجتمعات «اللادولوية » القائمة في بداية ونهاية العملية التاريخية . فقد كتب هايندس وهيرست مثلاً :

« ... ان الماركسية تثبت ضرورة قيام مستوى سياسي كشرط لوجود انماط تحديدية معينة من الانتاج ، وهي تلك التي تفرض فيها علائق الانتاج تقسيماً اجتماعياً للعمل الى طبقة من العمال وطبقة من اللاعمال . وفي انماط اخرى من الانتاج ليست هناك دولة ولا مستوى سياسي ... واذا كان امتلاك العمل الفائض جماعياً ، فليست هناك طبقات ولا سلطة دولة ولا سياسة . وفي غير هذه الحالة ، يكون وجود الطبقات والسياسة والدولة ضرورياً »[1] .

الا انهما في نفس السياق يشيران الى انماط « شيوعية بدائية » و « شيوعية متقدمة » من الانتاج ويفترضان ضمنياً تقدماً تاريخياً نحو نهاية متصورة مسبقاً[2] . الا انه من وجهة نظر لا تطورية ، تتحدد المسائل التي يمكن طرحها فيما يخص الدولة ضمن تصور ماركسي ،

---

(١) هايندس وهيرست ، ص ٣٢ ، ٣٧ .
(٢) ذاته ، ص ٢٢ .

فيما يلي : تكوين الدولة كنتيجة لتحول بنيوي للمجتمعات المشاعية البدائية (بقدر ما يمكن تعيينها ودراستها بشكل صحيح) ، انماط الدولة التي تتناظر مع انماط في الانتاج ، تحديدية ومتحققة تاريخياً ، والظروف التي تخلق انتقالاً من نمط الى آخر ، وبالنسبة للمجتمع الرأسمالي ، الخصائص البنيوية ، بما فيها التناقضات ، لتي قد تحقق انتقالاً الى نمط آخر (غير معروف) من المجتمع وليس هناك في مثل هذا التحليل موضع للمفهوم التأملي عن « الشيوعية المتندمة » الذي ينتمي الى فلسفة التاريخ .

ان المسألة تختلف تماماً حول ما اذا كان المفهوم الماركسي عن الدولة كنتيجة ضرورية لانقسام المجتمع الى طبقات (الذي هو ايضاً كاف لخلقها) صالحاً بحد ذاته بغض النظر عما اذا كان مندمجاً في مخطط تطوري ام لا . وسنأتي بمثالين معينين لايضاح بعض الصعوبات . لنفترض ، طبقاً للمفهوم الماركسي ، انه لم يكن هناك في اقدم المجتمعات البشرية اية سيطرة سياسية ، ولو بشكل اولي جداً (حتى ولا سيطرة الرجال على النساء) ، بالرغم من ان هذا يبدو اقل احتمالاً مما كان سابقاً ، على ضوء الدراسات الحديثة للمجتمعات الحيوانية . فالمشكلة هي ايضاح كيفية تكون الدولة تاريخياً ، من خلال انحلال المجموعة المشاعية الأولى . الشرح الماركسي العريض لهذه العملية (بغض النظر عن التفسيرات والمجادلات المختلفة بين علماء الاجتماع وعلماء الانسان الماركسيين) يرتكز جوهرياً على تصور تغيير في نمط الانتاج ، منطو على تفاوت اعظم في الملكية ، يتحقق بدوره بتطور في قوى الانتاج من خلال التقدم التكنولوجي . ان ماركس لا سيما في ملاحظاته عن موركان ، يشير الى عوامل مختلفة ، بما فيها الغزو ، ذات اثر في خلق الدولة[1] ، ولكن بدون بحث تأثير الحرب

---

(١) انظر ل . كريدر .

والتنظيم العسكري بحد ذاته[1] او نتائج اتساع نطاق المجتمعات .

ان هذين العنصرين مهمان ايضاً بالنسبة للمثـال الثاني ، اعني طابع وتطور الدولة في المجتمعات الرأسمالية الحديثـة ، وفي الاشكال المختلفـة من المجتمع المـا بعـد الرأسمـالي . ان من الصعب ، كمـا اعتقد ، اذا اخذنا تجربـة هذه المجتمعـات بنظر الاعتبـار ، ان ننسب مضموناً نظرياً لفكرة ظهور نمط من المجتمع لا يبقى فيـه وجود للدولة والسياسة . ان حجم وتعقّد المجتمعات الصناعية المتقـدمة ، وتنـوع المصالح في داخلها ، والحاجة الى ادارة مشاريع ضخمة مخصصة اما للانتـاج او لتوفيـر النقـل والتعليم والخـدمـات الصحيـة وهلم جـرا ، والمنافسات والصراعات الدولية ، كل ذلك يشير الى اتساع نطاق نشاط الدولة في التشريع والادارة ، والتنظيم القانوني للنزاعـات بين الافراد والجماعات رعاية ما يعتبر مصالح وطنية . وربما خفّفت مركزية السلطة السياسية الى حد ما ، وجعلت أكثـر ديمقراطيـة ، وحققت المشاركـة الفعالة لاعداد اكبر من الناس ، واصبحت اقل قسرا مباشراً ، الا انه لا يبدو ثمة اساس ترتكز عليه نـظرية « الذبـول » الكلي للدولةوالمضمار

---

(١) يشير بيري اندرسن الى هذه المسألة بخصوص الدولة المطلقية ويلاحظ انه «...ليست هناك حتى الآن نظرية ماركسية حول المهمات الاجتماعية المختلفة للحرب في انماط الانتاج المختلفة » (ص ٣١) . وتتوفر المناقشة الرئيسية للدور الذي تلعبه الحرب والفتح في تكوين الدولة في العمل المهمل بعض الشيء لفرانـز اوبنهايمـر ، (الدولة)(الترجمة الانكليزية ، طبعات فري لايف ، نيويورك ١٩٧٥) ولعل هناك الآن قراراً متزايداً بأهمية هذا العنصر في تطور الانظمة السياسية ، وهكذا فان جارلس تيللي ، في بحثه عن تكوين دول الأمم من بين حشد من الوحدات السياسية الصغيرة في اوروبا الغربية ، يلاحظ ان « ... معظم الوحدات السياسية التي اختفت دمّرت في الحرب » ويستنتج ان « الحرب صنعت الدولة ، والدولة صنعت الحرب » . انظر جارلس تيللي ، « تأمـلات في تاريـخ اوروبـا وصنع الدول » في الكتـاب الذي حرره ، « تكـوين الدول القوميـة في اوروبا الغربية » (مطبعة جامعة برنستن ، برنستن ، ١٩٧٥ » ص ٤٢ .

السياسي بكامله .

لقد ناقشت حتى الآن محاولتين للتمييز بين الانماط المختلفة للنظام السياسي على اساس المخطط التطوري ، الاولى (سبنسر) بلغت من التجربة حداً جعلها ذات قيمة ضئيلة في تثبيت تسلسل تاريخي دقيق . في حين ان الاخرى (لماركس) تمتلك من الطابع التطوري اقل مما يبدو لأول وهلة وتترك ، بدون حل ، مسائل كثيرة في بناء تيبولوجيا مكتملة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية والرأسمالية . وخلال العقود القلائل الاخيرة تضاءل اهتمام علماء الاجتماع بهذه التخطيطات التطورية ، بالرغم من الاهتمام المتزايد بمشاكل « التنمية » ، ذلك ان الفكرة الاخيرة ليست مندمجة اعتيادياً في اي تصور عام عن تاريخ المجتمع البشري ، وهي لا تاريخية الى حد كبير ، رغم المظاهر الاولى . ان التنمية . او التحديث ، قد نظر اليها بالدرجة العظمى من خلال تمييز بسيط بين المجتمعات « التقليدية » و «الحديثة » «المتخلفة» و«المتطورة » ، «الزراعية» و« الصناعية » ، في سياق العصر الراهن ، او التاريخ الحديث في اقصى الحالات .

الا انه في هذا المضمار ، تتشابه التمييزات مع كثيرات غيرها في علم السياسة ، وهي ، كما لاحظت في بداية هذا الفصل ، تنشأ غالباً عن الاهتمامات السياسية الطاغية للعصر . ففي اوروبا القرن الثامن عشر، اعطيت التيبولوجيا التقليدية للملكية والاوليكاركية والديمقراطية ، التي صاغها الاغريق في الاصل ، معنى جديداً في كتابات مونتسكيو من خلال المعارضة بين« الاستبداد الشرقي » وملكيات اوروبا الغربية ، وطوّر هذا المعنى من قبل ادم سمث وهيغل والاقتصاديين والمؤرخين اللاحقين ، ولعب دوراً كبيراً في تكوين مفهوم ماركس عن النمط الآسيوي في الانتاج ، وكانت احدى السمات الرئيسية للمعارضة هي « تقدمية » المجتمعات الغربية ازاء «جمود»

المجتمعات الآسيوية[1] . وفي القرن التاسع عشر بعد الثورتين الامريكية والفرنسية ، اكتسب تمييز آخر ـ بين الملكية والجمهورية ـ اهمية عظيمة ، وتطورت الجمهورية كحركة سياسية راديكالية موجهة ضد بقايا النظام القديم او محاولات اعادته ، مندمجة الى حد كبير مع الحركة الديمقراطية العامة . وفي الفترة اللاحقة من القرن ، مع صعود الحركة العمالية ووضع تضاد مختلف ، بين الرأسمالية والاشتراكية ، بين « الديمقراطية البورجوازية » و « الديمقراطية الاشتراكية » ، وهيمن هذا التمييز الى حد كبير على الجدل السياسي حتى الوقت الحاضر. ومع ذلك، فخلال القرن العشرين ، على اثر تجربة اشكال مختلفة من الدكتاتورية ، نشأ بعضها عن ثورات اشتراكية ، طغى على هذا التمييز تمييز آخر، بين «الكليانية» و«الديمقراطية» او كما يعبّر احياناً ، بين نظامي الحزب الواحد والاحزاب المتعددة[2] . وثمة تمييز آخر ، كما بينت آنفاً ، يمكن رسمه بين الانظمة السياسية للمجتمعات « المتطورة » و « المتخلفة » ، غالباً على اساس عدم استقرار الاخيرة بالمقارنة مع الاولى[3] ، والذي يتجلى جزئياً في كثرة الانقلابات العسكرية وغلبة الانظمة العسكرية في الاقطار غير الصناعية .

وازاء هذا التنوع العظيم في التمييزات ، يمكننا ان نتساءل ما اذا كان من الممكن حقاً وضعها ضمان نطاق تيبولوجيا واحدة . ومن الواضح، على الأقل، ان هذا لم يتحقق بعد بأية طريقة مقبولة عموماً،

---

(١) هناك شرح جيد لتطور الافكار المتعلقة بـ « الاستبداد الشرقي » في كتاب بيري اندرسن الانف الذكر ، الملاحظة (ب) . ص ٤٦٢ ـ ٥٤٩ .

(٢) يمكن القيام بتمييزات اخرى وفق هذه المقاييس فمثلاً ، شخصت الهند من قبل و . هـ . موريس في كتابه (حكومة وسياسة الهند) (هتشنسن . ١٩٧١) بكونها ذات نظام « الحزب المسيطر الواحد » . ومع ان هذه الصفة لم تعد قائمة الا انها تمثل وضعاً وجد في احيان غير قليلة في اقطار احرزت فيها حركات قومية الاستقلال ووصلت الى السلطة .

(٣) انظر كتاب ساموبل ب . هنتنكتن .

وبهذا المعنى فان بعض العناصر الاساسية في الاطار النظري لعلم الاجتماع السياسي تبقى غير محددة . ان المخططات التطورية هي اكثر تجريداً وبساطة من ان تستوعب مختلف الانظمة السياسية التي ظهرت داخل التواريخ السياسية ، المستقلة الى حد كبير ، لمختلف مناطق العالم ، وبالرغم من كافة التحفظات التي جرى ادخالها فانها أكثر ارتباطاً بفكرة التقدم ـ الذي ان لم يكن احادي الخط ، فانه على الاقل ينتهي الى نفس النتيجة ـ من ان تسمح بامكانية تكرر الانظمة السياسية ، مع بعض التغييرات الضرورية ، في مسيرة التاريخ : بامكانية قيام انواع جديدة من الاوتوقراطية او اشكال جديدة من الامبراطورية في اعقاب انظمة ديمقراطية .

وليس معنى هذا انه لا يمكن ملاحظة اية اتجاهات عامة اطلاقاً في تطور الانظمة السياسية . ففي منظور تاريخي بعيد ، وبصورة اخص منذ قيام الرأسمالية الصناعية ، كان هناك بشكل واضح ـ بصحبة نمو المجتمعات وتمايزها الداخلي ـ زيادة في نطاق الحكومة ، في درجة التدخل السياسي وفي السير العام للحياة الاجتماعية وفي النشاط السياسي المنظم ، نمو في الادارة البيروقراطية وتكوين نمط متميز ، سائد حالياً من الكيان السياسي ـ هو الدولة القومية . وفضلاً عن ذلك ، فان القرن العشرين يمكن اعتباره ، من احد الجوانب ، المرحلة النهائية في عملية يتحول فيها العالم ، ليس الى نظام سياسي واحد ، بل الى ساحة سياسية واحدة لم تعد فيها وحدات معزولة ومستقلة ، بل تتشابك جميع الدول والحركات السياسية في حياة سياسية عالمية تبدي في داخلها درجات متفاوتة من التبعية او الإستقلال .

وقبل الشروع في النظر فيما اذا كان من الممكن الآن وضع تيبولوجيا اكثر اكتمالاً للأنظمة السياسية ، من المفيد في هذه المرحلة ان ندرس بصورة أكثر امعاناً الوسائل التي تستخدم بها مفاهيم

« الدولة » و « النظام السياسي». وسأبدأ بشرح للرأي الذي سبق ان ذكرته ، وهو ان الفعاليات السياسية ـ اي بعبارة اخرى ، الصراعات على السلطة بين افراد ومجموعات بالنسبة لمصالحهم الخاصة وللتنظيم والتوجيه العامين للحياة الجماعية ـ تجرى في كل مجتمع بشري . وبهذا المفهوم ، اذن ، فان لكل مجتمع نظاماً سياسياً ـ مجموعة من القواعد والممارسات ، مهما كانت غير رسمية ، واولية وغير محددة ، تشكل الاطار (المعرّض بدوره للتغيير) الذي تجري في داخله هذه الصراعات بصورة اعتيادية بما في ذلك المجابهات بين مختلف اساليب العمل الممكنة ـ ويبدو لي ان من الخطأ والضلال تماماً التحدث ، كما يفعل بعض الماركسيين ، عن « مجتمعات » ليس فيها « مستوى سياسي » .

الا ان القول بأن لكل مجتمع نظاماً سياسياً ، لا يعني التأكيد على ان كل مجتمع « دولة » ، بمعنى امتلاك جهاز سياسي متميز ومستقل ، فقد وجدت مجتمعات بلا دولة ، ترتبط فيها الصراعات والقرارات السياسية بعلائق النسب ، او بمفاهيم وطقوس دينية ، ويحق لجميع او معظم افراد المجتمع البالغين المشاركة في هذه الفعاليات ، بدون ان تستطيع اية فئة خاصة من الناس ادعاء مسؤولية خاصة عن تنفيذها . وقد وصف هذا الوضع بالعبارات التالية :

« ان مجتمعات اللادولة مبنية بشكل يجعل التعاقب الكاليدسكوبي لاوضاع اجتماعية للمؤسسة ، مصدراً للحافز الذي يحرك كل فرد للعمل من أجل مصلحته الخاصة او مصلحة اقربائه وجيرانه الاقربين الذين يرتبط بهم كلياً ، بطريقة تحافظ على كيان المجتمع ... ان انعدام الادوار المتخصصة وما ينتج عن ذلك من طابع تعددي للاجهزة الاجتماعية ، يعنيان انه لا يمكن لأحد ان يسعى من أجل اهداف اقتصادية او سياسية بشكل حصري مضرّ بالمجتمع ، لأن الاهداف متشابكة ببعضها وموجّهة وفق طقوس معينة وخاضعة للعقائد

التي تعبر عنها الطقوس »[1] .

ان المجتمعات اللادولوية هي بوجه عام مجتمعات عشائرية صغيرة ، خالية من اي تقسيم معقد للعمل وفقيرة اقتصادياً ، الا ان بعض ملامح انظمتها السياسية يمكن ايضاً ان توجد في انماط اخرى من المجتمع ، لا سيما في مجتمعات قروية مثل مجتمعات المانيا في القرون الوسطى ، او الهند (حيث كانت توصف وقتاً ما بـ « جمهوريات صغيرة ») ، بالرغم من انه في هذه الامثلة توجد فعلاً درجة ما من الخضوع لدولة ، مهما كانت بعيدة ، وعنصر ما من الهرمية واللامساواة في القدرة في المجتمع المحلي نفسه . واذا اعتبرنا المجتمعات العشائرية اللادولوية ممثلة الى حد ما للمجتمعات البشرية المبكرة جداً ، فيمكننا ان نتساءل عن الاسباب التي اظهرت الدولة الى الوجود وضمنت تطورها اللاحق . والاجوبة عن هذا السؤال تقع ضمن فصيلتين رئيسيتين ، فالطراز الاول من الاجوبة يشير الى التمايز المتزايد للوظائف الاجتماعية مع اتساع المجتمعات البشرية وزيادة تعقدها ، والى الحاجة الى سلطة عليا في المجتمع قادرة على ضبط صراع المصالح بين الافراد والمجموعات وتمثيل « المصلحة العامة » بشكل ما . اما الرأي الآخر فهو ان الدولة تظهر الى الوجود وتبقى كأداة للسيطرة الناجمة اما عن التمايز الداخلي للمجتمع الى طبقات مسيطرة وخاضعة (طبقاً للنظرية الماركسية) ، او عن فرض حكم فئة ما من الناس على اخرى بالقهر (كما جادل أوبنهايمر) .

ان هذين المفهومين عن الدولة يخلقان تضاداً مألوفاً في تاريخ الفكر السياسي ، ويتكرران باشكال مختلفة ، ضمنية غالباً ، في علم

---

(١) آيدن ساوتول ، « المجتمع اللادولوي » في (الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية) (ماكميلان نيويورك ، ١٩٦٨) المجلد ١٥ . انظر ايضاً المناقشة لدى جون مدلتن ولايد تايت (تحرير) ، (قبائل بدون أحكام) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٥٨) .

السياسة الحديث ، ولا يبدو لي من الضروري او المرغوب فيه التمسك بشكل حصري بواحد او آخر من هذين الموقفين النظريين . ان التحديد المضبوط لكيفية وزمن ظهور اول دولة في تاريخ المجتمع البشري مسألة يستحيل حلها ، وبقدر ما يتعلق الامر بذلك ، فان من غير المعقول ان تكون اشكال جُنينية من الدولة قد وجدت دائماً كتركة من المجتمعات الحيوانية (ما قبل الانسانية) . وعلى اية حال ، فان التاريخ المبكر للمجتمعات يكشف عن ان الحرب والفتح لعبا دوراً هاماً في تطور الدولة ، ليس فقط بخلق فئات مسيطرة محددة بوضوح ، بل كذلك بتوسيع نطاق المجتمع ، ومن ثم تحفيز تمايز داخلي اعظم في الوظائف ، وكذلك نمو جهاز ممركز للحكم والادارة .

وبالنسبة لمعظم التاريخ البشري ، فان السيطرة السياسية في شكل امبراطوريات ، وحكام وراثيين ، وارستقراطيات ، قد اعتبر الى حد كبير من المسلمات برغم التمردات المتقطعة ، بحيث ان ملاحظة موسكا بأنه « في جميع المجتمعات ـ من المجتمعات ذات التطور الضئيل للغاية والتي توصلت بالكاد الى فجر الحضارة ، الى المجتمعات الاكثر تطوراً وسلمية ـ تظهر طبقتان ـ طبقة حاكمة وطبقة محكومة » ، هذه الملاحظة ليست الا اعترافاً بحقيقة تاريخية ، وكما يقول هو ، « واضحة »[1] ، وفي الازمة الحديثة فقط ، منذ ان واجهت سلطة الفئات الحاكمة تحدياً وصريحاً وواسعاً باسم الديمقراطية ، ثم الديمقراطية الاجتماعية ، اصبحت مسألة طبيعية وقاعدة الدولة موضع جدل حاد ، تمخض عن المفهومين المتضادين اللذين اوردتهما . وفي الوقت نفسه ، ففي المجتمعات الديمقراطية الحديثة تزداد الشكوك حول

---

(١) كيتانو موسكا ، (الطبقة الحاكمة) (١٨٩٦ ، نقح ووسع في ١٩٢٣ ، الترجمة الانكليزية ، ماكرو ـ هيل ، نيويورك ، ١٩٣٩) .

هذا التضاد الحاد بين الدولة كنظام للسيطرة والدولة كنظام للرفاه ، ويصبح من الضروري النظر اليها من هذين الجانبين في آن واحد .

في الديمقراطيات الغربية في اواخر القرن العشرين اتخذت الدولة طابعاً مختلفاً تماماً عنها في عهد الرأسمالية اللاتدخلية (الحرة او التنافسية) ، او في العهود الاكثر سبقاً ، عندما كانت وظائفها مقتصرة بالدرجة الرئيسية على جباية الضرائب ، والقمع الداخلي ، والصراع الخارجي مع الدول الاخرى ، فهي الآن مسؤولة ، بالاضافة الى ذلك ، عن تشغيل نطاق ضخم من الخدمات العامة وكذلك التنظيم العام للنظام الاقتصادي بأسره . وبين الاقطار الصناعية المتطورة بشكل عام لا تزال الوظائف القمعية للدولة بارزة بالدرجة الرئيسية في المجتمعات الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، ازاء خلفية مماثلة من التخطيط الاقتصادي وتوفير خدمات الرفاه.وقد شهد النظام السياسي العالمي ايضاً تغيّراً مع اختفاء الامبراطوريات بالرغم من بقاء اشكال مختلفة من التبعية والخضوع السياسي غير العادل الى هذا الحد او ذاك .

واذا نظرنا الى الوراء من موقع « دولة الرفاه » في القرن العشرين نستطيع ايضاً ان نرى ، مع ذلك ، ان كل دولة ، حتى عندما كان لها طابع قمعي بالدرجة الاولى قد أدت ايضاً وظائف ضرورية اخرى في تنسيق وتنظيم مجتمعات معقدة ، لا سيما من خلال تطوير نظام قانوني ، وفي بعض الحالات ـ كما بالنسبة للامبراطورية الرومانية ـ كان لها تأثير تمديني بوجه عام . ولذلك فان النظرة الى الدولة ، التي تشدد على طابعها الاكثر بروزاً كنظام للسيطرة قد تعترف ايضا بالحاجة الى نوع ما من السلطة العامة المنظمة في كل مجتمع ، وتتوصل الى الاهتمام بشكل الدولة اكثر منها بمجرد وجودها . ان هناك ايحاء يمثل هذا المدخل في نظرية ماركس السياسة المخططة بايجاز ، ليس فقط في نقده المبكر لفلسفة هيغل في الدولة باعتبارها تكشف عن

«نقص الدولة الحديثة » ، وطرحها لـ « مصلحة عامة وهمية » في مواجهة مصلحة عامة حقيقية،بل كذلك في عمله اللاحق (نقد برنامج غوتا) ، حيث يطرح ، السؤال التالي ، دون الاجابة عنه : « ... ما هو التحول الذي ستمر به الدولة في المجتمع الشيوعي ... ما هي الوظائف الاجتماعية التي ستبقى قائمة هناك ، والتي تتشابه مع وظائف الدولة الراهنة ؟ » وبطبيعة الحال ، فان هذه التأملات تقابلها اشارات وجيزة الى « دكتاتورية البروليتاريا » خلال فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية و « الغاء الدولة » بشكل تدريجي ، وتصفية « السلطة السياسية بمفهومها الصحيح » ، والاستعاضة عن « حكم البشر بادارة الاشياء » (وهذه الفكرة الاخيرة مستمدة من سان سيمون) . ان هذه الملاحظات المجزأة ، والتي يثير بعضها البلبلة ، مثل المعارضة بين الحكم والادارة[1] لا تصل ، كما هو واضح ، الى نظرية منظمة عن الانتقال السياسي من المجتمع الرأسمالي الى الاشتراكي او عن الطبيعة النهائية لنظام سياسي اشتراكي . وفي السنوات الاخيرة فقط ، جرت محاولة متواصلة من جانب مفكرين ماركسيين لاعادة النظر ، بشكل شامل في العلاقة بين الدولة والاقتصاد والطبقات الاجتماعية ، او لتحليل تلك التجربة التاريخية التي تكشف عن ظهور نمط جديد من الدولة السلطوية نتيجة للعملية الثورية نفسها او للسيطرة الممركزة لاقتصاد اشتراكي[2] .

---

(١) ان الادارة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة تتضمن بشكل واضح ، اختيارات سياسية ، بين السياسات المختلفة التي يمكن تبنيها وتخصيصات متباينة للموارد ومن هنا يقوم بالضرورة « حكم البشر » . وبصورة أكثر عموماً ، يمكن الادعاء بأنه لا توجد ، ولا يمكن ان توجد ، في المجتمعات البشرية ، اية ادارة لـ « اشياء » بحد ذاتها ، لأن كل نوع من التبادل مع الطبيعة ـ حتى بمقاييس مفهوم ماركس الخاص ـ انما يجري ضمن اطار من الاتصالات والعلاقات الشخصية المتبادلة .

(١) ينبغي اقامة استثناء بالنسبة للماركسيين ـ النمسويين الذين كرسوا كثيراً من الاهتمام =

وهنـاك اسلوب آخـر في علم الاجتمـاع السيـاسي ، متـأثـر بالماركسية الى حد كبير ويشدد بنفس القوة على طبيعة الدولة كنـظام للسيطرة ، واعتمد بذلك نظرية النخبة لباريتو وموسكا . وبموجب هذه النظرية ، تعتبـر السيطرة سمـة عالميـة وشمـوليـة لا يمكن ازالتها من المجتمعات البشرية ، وتفسر اما بفروق متأصلة بين الكائنات البشرية (باريتو)[١] او بالقدرة المتفوقة التي تمتلكها اقلية منظمة دائمـاً ازاء الاغلبية غير المنظمة (مـوسكا) . بـالرغم من ان موسكـا يقدم بعض التنـازل لفكرة ان تقـدم الديمقـراطيـة يقلص الفجـوة بين الحـاكمين والمحكومين[٢] ان علم الاجتماع السياسي لماكس فيبر قريب جداً الى افكار نظـريي النخبة ، لا سيما موسكا ، في قبوله لشمولية السيطرة ، وتشـديده على قـدرة الاقليات المنـظمة ، واهتمـامه العـظيم بالنـزعة القومية ، ورفضه تصور اية امكانية حقيقية لانهـاء السيطرة ، او حتى تحديدها بشكل محسوس ، من خلال توسيع الديمقراطية[٣] .الا ان فيبر

= لمشكلة الدكتاتورية السوفييتية في علاقتها بالديمقراطية ، كما ان كارل رينر شدد على امكانيات الانتقال السلمي الى الاشتراكية باستخدام جهاز الدولة القائم (بعد تحويل اتجاهه السياسي) لتوسيع الملكية العامة للمشاريع الاقتصـادية ، وتـوسيع وتـطوير اتجاهات جديدة للخدمات الترفيهية التي توفرها الدولة البورجوازية حالياً . للاطلاع على آراء رينر انظر بـوجه خـاص مقالاتـه (مشاكـل الماركسيـة) المكتوبـة في ١٩١٦ ، والمترجمة جزئياً في كتاب توم بوتومور وباتريك كود ، (الماركسية ـ النمسوية) الآنف الذكر .

(١) فيلفـريدو بـاريتو ، (رسـالة في علم الاجتماع العام) (منشورات دوفـر ، نيويـورك ، ١٩٦٢) ، الفصل الحادي عشر .

(٢) موسكا . ان مفهوم موسكا عن « الاقلية المنظمة » يلعب ايضاً دوراً هاماً في تحليل ميشيل للعلاقة بين قادة الحزب واعضائه ، المبحوثة في الفصل السابق ، وفي دراسات لاحقة اخرى . وقد درست نظريات النخبة باسهاب اكثر في (النخب والمجتمع) (س . ا. واتس وشركاه ، ١٩٦٤) .

(٣) في كافة هذه النواحي كان ويبر يشارك ميشيل وكذلك سومبارت آراءهما، بالرغم من انهما خلافاً لفيبر توصلاً الى استنتاجاتهما نتيجة خيبة امل متزايدة في الحركة الاشتراكية .

يختلف من حيث ادخاله المزيد من التحليل الماركسي في نظريته الخاصة ، بقدر ما يتعلق باعترافه بالطبقات الاجتماعية ـ وبشكل اكثر عموماً ، بـ « مجاميع المصالح » المختلفة في المضمار الاقتصادي ـ كأسس هامة للسيطرة ، وكذلك في اهتمامه الشديد بتنامي السيطرة البيروقراطية ، وفي تركز تحليله على الطرق المختلفة التي يمكن بها للسيطرة ان تدعي الشرعية ، وبذلك تنصّب نفسها كسلطة ادبية(١) .

ان التجريد النظري لفيبر ، ان يعترف بـ « اسس اجتماعية » مختلفة للسياسة على طريقة ماركس (وموسكا ايضاً) ، فانه في الوقت نفسه يضفي درجة من الاستقلال على السياسة ، يقر بتطور مستقل جزئياً للدولة نفسها . ومرة اخرى ، مثل ماركس ونظريي النخبة ، فانه يتصور الدولة الى حد كبير ، ان لم يكن كلياً ، بمفهوم السيطرة ، وهذا الرأي « الواقعي »(٢) يميزه بشكل حاد عن علماء الاجتماع الذين يختلفون حول ما يجب ان يكون عليه دور الدولة (مدى تدخلها او لا تدخلها) ، الا انهم يتفقون في الاساس على اعتبارها هيئة مستقلة

---

(١) مع ذلك ، هناك بوضوح بعض التقارب بين مفهوم فيبر عن « المشروعية » و « المعادلة السياسية » لدى موسكا و « الزعامة » لدى كرامشي ، والتي تهدف كلها الى جلب الانتباه الى ، وتفسير ، العناصر اللاقسرية في اي نظام للسيطرة . وفي علم الاجتماع السياسي الحديث حل محل هذه المفاهيم الدقيقة نسبياً ، الى حد كبير ، الاصطلاح العام الاكثر ابهاماً « الجمعية السياسية » بدون الاشارة عادة الى السيطرة او اية نظرية عن الدولة ، بالرغم من وجود استثناء هام في المفهوم الماركسي ـ الجديد ـ الذي يناقض الآن على نطاق واسع ـ لـ « اعادة الانتاج الثقافي » ، كما صاغه مثلاً بيير بوردیو و ج . س . باسيرون في (اعادة الانتاج : في التعليم والمجتمع والثقافة) (منشورات ساج . ١٩٧٧) .

(٢) هكذا يشخصه ستيفن لوكس في دراسته عن المفهمات المختلفة للسلطة السياسية ، والتي تدرس بطريقة اكثر إسهاباً عديداً من المسائل المبحوثة هنا بايجاز ، انظر لوكس ، « القدرة والسلطة » في كتاب توم بوتومور وروبرت نيسبت (تحرير) ، (تاريخ التحليل العلم اجتماعي (بيسك بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٨) .

ومحـايدة ، تقـوم بدور تحكيمي بين الادعـاءات المتنافسـة وتعبر عن الاجماع الحقيقي في المجتمع ، الـذي يكمن وراء صراعات المصـالح الخصوصية . وكما بينت ، فان نظرية الدولة كنظام للسيطرة ، بشكلها الماركسي ، اصبحت معدّلة في نـواح معينة ، ويعـاد النظر فيهـا الآن بشكل واسع ، في حين ان نظريات النخبة قد اضطرت هي الاخرى الى ان تواجه ، ولو بشكل ناقص ، احتمـال صيرورة السيـطرة صفة اقـل بروزاً مع تنامي الديمقراطية .

ان من المشكوك فيه بعض الشيء ما اذا كان هنـاك اي تعديـل محسوس للنظرية المضادة عن الدولة كنظام للرفاه وتجسيـد اصيـل لـ «الارادة العامة » بحيث تأخذ بنظر الاعتبار التفاوت الحقيقي في السلطة السياسية او وجود انظمة قمعية بشكل واضح خلال التاريـخ . وقد كتب احد الدعاة المعروفين لهذه النظرية ، وهو تالكوت بارسونـز ، في تحليل حديث لمفهوم السلطة السياسية : « ان السلطة ، اذن ، قدرة عامة على ضمان تأدية التزامات واجبة من قبـل وحدات في نـظام من التنظيم الجماعي عندما تشرع الالتزامات بالنسبة لعلاقتها بالاهـداف الجماعية....»[1] . وفي هذا التعريف ، وخلال تحليل بارسونز ، تتطابق « السلطة » مع « الصلاحيـة المشروعـة » ، وهذه الصـلاحية نفسهـا يفترض انها تنشأ عن نوع ما من الاتفاق العام على اهداف جمـاعية . ان هذا التصور يستمر في التجاهل التام لأحد العناصـر الرئيسية في الحيـاة السياسيـة ، وهو الصـراعات التي جـرت ، ولا تزال تجـري ، بالضبط حول « مشروعية » اي نظام قـائم للسلطة السياسيـة ، وحول استبعـاد بعض اعضاء المجتمـع ـ وغالبـاً اكثريـة السكان ـ من ايـة

---

(١) تالكوت بارسونز ، (السياسة والهيكل الاجتماعي)(فري بريس ، نيويورك ١٩٦٩) الفصل الرابع عشر « حول مفهوم السلطة السياسية » .

مشاركة فعالة في تحديد الاهداف الجماعية (وهي غالباً ما تكون ، كما لاحظ ماركس ، تعبيرات عن « مصلحة عامة » زائفة وهمية) سواء عن طريق تقييد الحقوق السياسية (مثل حق التصويت) ، او القسر ، او الالاعيب الايديولوجية .

ان المسائل التي تطرحها هذه النظريات عن السلطة السياسية والدولة ـ فيما يتعلق بتطور الدولة ، وعلاقتها بالميادين الاخرى للنشاط الاجتماعي ، وطابعها القمعي او التمثيلي ـ توحي بذاتها بمعايير لتحديد انماط مختلفة من النظام السياسي . الا ان احدى هذه المسائل ـ وهي تتعلق باصول الدولة ـ لا تبدو لي جديرة بالمتابعة . ان المجتمعات اللادولوية الراهنة لا تمثل بالضرورة او حتى معظم المجتمعات البشرية الاكثر قدماً ، والتي ربما كان الكثير منها يتسم منذ البداية ببعض التمايز في الوظائف السياسية ، على اساس السن او الجنس ، وعلى اية حال فان الاستقصاء في هذه المسائل يبقى افتراضياً الى بعد كبير . وفضلاً عن ذلك ، فان المجتمعات اللادولوية هي اما مجتمعات قبلية صغيرة ، او تجمعات صغيرة ضمن نظام سياسي اوسع ، ولا تنبئنا تنظيماتها السياسية بالشيء الكثير فيما يتعلق بالاغلبية العظمى من المجتمعات البشرية . وفي مجال واحد فقط يكون دراسة خصائصها[1] مفيدة ، وذلك بالتأكيد على واقع ان الدولة ليست الوسيلة الوحيدة التي يتحقق بها تماسك المجتمع ، وبالتالي تقديم بعض الدعم لتلك النظريات التعددية اللبرالية التي تعتبر الدولة مجرد ارتباط ضمن ارتباطات اخرى . وهو ليس دائماً الاكثر اهمية . وكما يدعي ماكايفر :

« ... في ظل الدولة الاكثر مطلقية ، كانت العادة والشيوع ، العرف والتقاليد ، السلطة الاجتماعية غير المستمدة من الدولة بل

---

(١) كما اجمله ساوثول ، ص ٩١ ـ ٩٢ .

بالعكس المكونة اساس السلطة السياسية ، كانت هذه قوى اشد تأثيراً بكثيـر في تنظيم الحيـاة المشاعـة ... ان تنظيم الدولة ليس تنـظيمـاً اجتماعياً كله ، والاهداف التي تمثلها الدولة ليست كـل الاهداف التي تسعى اليها الانسانية ، وبشكل واضح تماماً ، فان الوسائل التي تسعى بها الدولة لتحقيق اهدافهـا ليست الا بعض الوسائـل التي يسعى بها البشر ، ضمن المجتمع ، لتحقيق الاهداف التي ينشدونها »[1]

ولكن بطبيعة الحال ، فان النظرة التعددية لا تعتمد في منطقيتها على الشواهد المستمدة من المجتمعات اللادولوية ولا هي ارتبطت عادة بهذه الشواهد .

وثمة مسألة اهم بكثيـر من مسألة الاصـول ـ وهي ايضاً أكثـر سهـولة بالنسبـة للاستقصـاء التـاريخي ـ وهي التي تتعلق بـالتـطور والتنظيم الفعلي للدولة في مظاهرها المختلفة فهنا تظهر نقـاط الخلاف في نظريات الدولة كسمات يمكن استخدامها لتشخيص كل دولة معينة ، اذ اننـا بحاجة، في كل حـالة ، للنـظر في مـدى استقـلال الدولة عن الميادين الاجتماعية الاخرى ، او على العكس خضوعها لـ « مجـاميع المصالح » التي ينبغي تحديدها هي الاخرى ، وكذلك الدرجة التي تكون

---

(١) ر . م . ماكايفر : (الدولة الحديثة) (مطبعة جامعة اوكسفورد) ١٩٢٦ . ان هذا الكتاب هو احد العروض الرئيسية لوجهة نظر تعددية . طرحت ايضاً في الكتابات الاولى لـ هـ . ج . لاسكي ، لا سيما في (السلطة في الدولة الحديثة) (مطبعة جامعة ييل ، نيوهيفن ، ١٩١٩) . ومن وجهة نظر مماثلة ، هناك نقد عميق للمفهوم المضاد عن الدولة لا سيما في صيغته الهيغلية ـ الجديدة ، بوصفها تجسيداً للوحدة المعنوية للمجتمع ـ « مسيرة الله في العالم » ـ من قبل ل . ت . هوبهاوس في كتـابه المهمـل الى حد كبيـر « النظرية الميتافيزيقية عن الدولة » (الن وانوين ، ١٩١٨) . الا ان هذا النقد يجب ان يقرأ في ضوء دراسة ش . افينيري الحديثة ، (نظرية هيغل في الدولة الحديثة) (مطبعة جامعة كامبردج ، ١٩٧٢) ، الفصل الثامن ، التي تدعي أن نظرية هيغل الخاصة كانت تعددية في جوهرها .

بها الدولة اما جهازاً قمعياً يسيطر على المجتمع (وماهية مصادر هذه السيطرة) او هيئة تنفيذية للمجتمع ككل . الا ان هذه المعايير لا تزال كافياً لبناء تيبولوجيا مرضية للانظمة السياسية . فأولا ، من الضروري ان تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في نطاق المجتمعات ، سواء حصلت بسبب زيادة في السكان او وسائل سياسية وعسكرية ، كما هو الأمر في تكوين دول قومية من بين الوحدات الصغيرة الكثيرة في اوروبا الغربية في ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (والذي سنبحثه مرة اخرى في الفصل الخامس) او في عملية الفتح والتوسع الامبريالي . وثانياً ، يجب ان نعير الاهتمام لتوسع فعاليات الدولة نفسها ، والذي لا ينشأ فقط عن اتساع نطاق المجتمعات ، بل كذلك من تأثيرات اخرى كثيرة تشجع تدخل الدولة ، ولنأخذ كمثال محدد ، التأثيرات التي حققت الانتقال من « دولة الحارس الليلي » الى « دولة الرفاه » .

ان المعايير المذكورة آنفاً قد استخدمت غالباً ، كما لاحظنا في بداية هذا الفصل ، في بناء تطورية عريضة جداً ، الا ان هذه التخطيطات قد انتقدت بشكل متزايد ـ في الفكر الماركسي كما في غيره ـ لتصويرها المفرط في التجريد لـ « مراحل التطور » التي يبدو انها لا تتناسب الا بشكل فضفاض جداً مع التغيرات الفعلية في الانظمة السياسية في مناطق مختلفة من العالم وفي فترات تاريخية حاسمة . ويبدو الآن أكثر فائدة لكثير من علماء السياسة والاجتماع ، تركيز تحليلهم على الهيكل السياسي وعمليات التطور ضمن انماط محددة جيداً من النظام السياسي ـ مجتمعات قبلية، دول ـ مدن، امبراطوريات بيروقراطية وانظمة امبراطورية اخرى ، دول مطلقية ، دول صناعية اشتراكية او رأسمالية ، وهلم جرّا ـ بدون محاولة تحديد موقعها في تخطيط تاريخي شامل ... وبطبيعة الحال ، فان هذه الدراسات تحتاج الى بعض المفاهيم العامة التي قد تكون مفيدة في تحليل أي نظام سياسي ، ويمكنها ايضاً ان تتوصل الى استنتاجات حول الاهمية

العالمية لعناصر معينة تؤثر على طبيعة النظام الى هذا الحد او ذاك ـ حقوق الملكية ، الطبقات الاجتماعية ، الاسطورةوالايديولوجيا كوسائل لمنح السلطة (الشرعية) الضرورية والادبية[١]ـ الا انها يمكن ايضاً ان تعير اهتماماً اكثر للتقاليد الثقافية المتميزة بالتجارب التاريخية ، وللظروف والمشاكل المحددة التي تواجهها دول معينة او مجموعة من الدول . وثمة مثال جيد على ما تحتويه هذه الدراسات ، هو استعراض انتقادي حديث للنظريات المتعلقة بالتطور السياسي في امريكا اللاتينية[٢] حيث يلاحظ المؤلفون الاهمية المحورية لمفهوم الدولة « التنموية » في اشكالها المختلفة ، واصرار كثير من علماء الاجتماع في السنوات الاخيرة على ضرورة دراسة سير التاريخ بالاستعانة بمقولات « مناسبة تاريخياً » لامريكا اللاتينية .

ان هذا المثال يصلح ايضاً بالنسبة لسمة هامة اخرى في بناء تيبولوجيا للانظمة السياسية . ففي بداية هذا الفصل لاحظت كيف ان التمييزات التي اجريت بين الانظمة السياسية قد نشأت غالباً من صراعات واهتمامات سياسية راهنة ، وهذه السمة تتجلى بوضوح كبير في علم الاجتماع السياسي للعقود الأخيرة . فليست المسألة هي اننا نستطيع ان نميز ببساطة ، بطريقة محايدة تماماً ، بين بعض الانماط

---

(١) انظر فيما يتعلق بأهمية هذه العناصر في المجتمعات القبلية ، والتماثلات الهامة بين هذه المجتمعات وغيرها ، بما فيها المجتمعات الحديثة : ماكس كلوكمان (السياسة والقانون والطقوس في المجتمع القبلي) (بازل بلاكويل ، ١٩٦٥) جورج بالانديه ، (علم الانسان السياسي) (الن لين . ١٩٧٠)، لا سيما الخاتمة ، وموريس كوديليه ، (منظورات في علم الانسان الماركسي) (مطبعة جامعة كامبردج ، ١٩٧٧) القسم الرابع ، حول الاسطورة والايديولوجيا .

(٢) خورخي كراثيارينا ورولاندو فرانكو : (التشكيلات الاجتماعية وهياكل السلطة في امريكا اللاتينية) في (علم الاجتماع المعاصر) المجلد ٢٦ ، العدد الاول (ربيع ١٩٧٨) ، ١ . ٢٦٦ .

التاريخية الرئيسية للنظام السياسي ، حتى بالاسلوب اللاتطوري الذي المحت اليه، ذلك انه ، من جهة، ما كان يعتبر مهماً في الماضي يتأثر بالاهتمامات الراهنة ، ومن جهة اخرى ، فان لهذه الاهتمامات ، على اية حال ، اهمية عملية عظيمة جداً ولا بد ان تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام المفكرين السياسيين لذلك لم يكن من الغرابة في شيء ، ان تصاغ مفاهيم جديدة ـ عن الدولة « التنموية » ، او الدولة « التدخلية » او الاشكال الخاصة للدولة في المجتمعات « الصناعية » او « ما بعد الصناعية » ـ او ان يعاد تفسير التطور السياسي في القرن العشرين وسوابقه في القرن التاسع عشر ، وفق مصطلحات الديمقراطية والكليانية ، ونشوء الدولة القومية ، وكذلك نمو الحركة الاشتراكية .

الفصل الرابع

التغير
والصراع السياسيان

ان تغيراً سياسياً من نوع ما يجري باستمرار في كل مجتمع ، استجابة لظروف داخلية وخارجية متغيرة مختلفة ، من ضمنها العلاقة بالطبيعة والمجتمعات الاخرى ، وتفاعل المجموعات داخل كل مجتمع ، والتحول المستمر في الملاكات من خلال اختفاء الاجيال القديمة وصعود اجيال جديدة . وتبعاً لنمط المجتمع المعني ، قد تنجم تغيرات سياسية هامة بوجه عام عن ادخال تكنولوجيا جديدة ، عن التجارة او الحرب ، عن انقلاب في « القصر » ، او تغير في الاسرة الحاكمة ، او صعود امبراطور كفؤ او عاجز ، او ظهور قائد موهوب بشكل استثنائي ، عن حركات ثقافية وفكرية ، عن صعود وهبوط فئات اجتماعية معينة ، بما فيها طبقات ، وفئات دينية وثقافية ونخب تمثل مصالح اجتماعية متميزة .

ان هذه التأثيرات المختلفة لقيت اهتماماً غير متساو من جانب علماء الاجتماع ، كما تفاوتت الاهمية الخاصة التي اعطيت لكل واحد منها . فقد اعترف عموماً بكون التغيرات الاقتصادية مهمة جداً ، الا ان تأثيرها قد قيّم بطرق مختلفة . ان نظرية ماركس عن الانتقالات التاريخية الكبرى من نمط من المجتمع الى آخر ، تشخّص علتها الاولى في تغيرات في « نمط انتاج الحياة المادية » التي تنجم عن تطور قوى

الانتاج وتحقق تحولاً سـريعاً بشكـل عام في « البنـاء الفوقي الضخم بأسره » ، في فتـرة من الثورة الاجتماعية[١]. وفي السنـوات الاخيرة جرى جدل مكثّف بين الباحثين الماركسيين حول نظرية انماط الانتاج ، ونموذج القاعدة والبناء الفوقي ، والعلاقة بين الخصائص البنيوية (بما فيها التناقضات) لشكل معين من المجتمع والتصرفات الواعية للطبقات الاجتماعية والفئات الاخرى ، وهو ادى الى اعادة نظر واسعة جداً في النـظرية المـاركسية ، وفي بعض الحـالات الى اعادة تقييم انتقـادية للمفاهيم الاساسية للنظرية[٢] .

وثمة نظرية بديلة ، لا تـزال تعنى بالانتقـالات الكبرى بـالارتباط بـالتغيرات الاقتصـاديـة ، وهي تعتبـر ان نقـطة التحـول في الحيـاة الاجتماعية هي ظهور وتطور المجتمع الصناعي ، الذي يلعب فيـه نمو العلم والتكنولوجيا الحديثين دوراً حاسماً[٣] . كما ان هناك امتداداً آخر للنظرية ، يؤكد بقوة أكبر على الاهمية الطاغية لانتاج المعرفة النظريـة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع[٤] . ان ما تشترك فيه كافة هذه المفـاهيم

---

(١) كارل ماركس ، (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) (١٨٥٩ ، عدة طبعات انكليزية) ، المقدمة .

(٢) انظر المناقشة في الفصل الثالث .

(٣) انظر العروض لهذا الرأي في كتاب ريمـون آرون ، (المجتمع الصنـاعي) (وايدنفيلد ونيكـولسن ، ١٩٦٧) ، وارنست كلنر ، (الفكـر والتغيير) (وايـدنفيلد ونيكـولسن ، ١٩٦٤) ،

(٤) رغم هذه الارضية المشتركة هناك تباين كبير في تفسيرات المجتمع « الما بعد الصناعي » لا سيما فيما يتعلق باثارة السياسية. انظر مثلاً الان تورين، (المجتمع الما بعد الصناعي) (دار راندوم ، نيويـورك ١٩٧١) ودانييل بيـل، (حلول المجتمع المـابعد الصنـاعي) (بيسـك بوكس،نيـويورك،١٩٧٣) وقـد ادت هذه المنـاقشات ايضـاً الى بعض اعـادة التقييم لكتابات ماركس حول تطور الرأسمـالية لا سيمـا في مقاطـع معينة من (Grundrisse) ، حيث يبدو أن ماركس يتصور الظهور التدريجي ضمن الرأسماليـة لمجتمع قائم على العلم والتكنولوجيا المتقدمين .

هو فكرة ان التطور الاقتصادي ، القائم على نمو العلم ـ وحتى نوع ما من « التكنولوجيا الضرورية » ـ يؤثر تأثيراً شاملاً واساسياً على مجمل الحياة الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم يحدد الى حد كبير طبيعة الصراعات السياسية ، مبرزاً فئات اجتماعية جديدة ، ومغيِّراً ميزان القوى بين الأمم ، ومكرساً تدخلاً متنامياً باضطراد للدولة في الاقتصاد .

ان النظريات التي نظرنا فيها حتى الآن تتناول بالدرجة الكبرى تغيرات رئيسية في شكل المجتمع ، ولكن من الواضح ان هناك تغيرات صغيرة نسبياً ، أكثر استمرارية ، تؤثر في الحياة السياسية . وهكذا فان بيران ، في دراسته عن تطور الرأسمالية[1] ، قد ميّز بين مراحلها المختلفة على اساس الاتجاهات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والفئات الاجتماعية التي قامت بالدور القيادي في كل مرحلة ، كما ان كثيراً من الدراسات التاريخية عن النخب قد ركزت الاهتمام بشكل مماثل على صعود وانحلال فئات اقتصادية معينة[2] . الا انه ، حسب علمي ، لم تكن هناك اية دراسات شاملة عن صعود وانحلال الفئات الاقتصادية المختلفة في الأزمنة الأكثر حداثة . كما لم تجر محاولة لتوفير تفسير اقتصادي على نطاق عريض ، للأحداث السياسية في القرن العشرين ، بالرغم من ان هناك بالطبع عناصر عديدة لمثل هذا التفسير في المجادلات الماركسية الحديثة حول انماط الانتاج ، وفي تحاليل التطور والتخلف ، وفي النظريات عن المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية . وعلى اية حال ، فان ما هو واضح من الدراسات المتوفرة عن كل من

---

(١) هنري بيران ، (مراحل التاريخ الاجتماعي للراسمالية) في (المجلة التاريخية الامريكية) ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث (١٩١٤) .

(٢) كمثال جيد ، انظر بيتر بيرك ، (البندقية وامستردام ، دراسة في نخب القرن السابع عشر) (تمبل سمث ، ١٩٧٤) .

الفترات الاكثر قدماً والاكثر حداثة ، هو ان التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية تحقق آثارها السياسية من خلال اعمال فئات اجتماعية محددة تتكون نتيجة لهذه التغيرات . ومن هنا سوف يتعين علينا ان ندرس ، في الموضع المناسب ، تكوّن وتطور الطبقات الاجتماعية ، والنخب المختلفة (اقتصادية وسياسية وثقافية) والفئات الجيلية (Generational) وغيرها .

وبالمقارنة مع الاهتمام المكرس للتأثيرات الاقتصادية على السياسة ، فقد كان هناك تحليل سيوسيولوجي قليل نسبياً للعواقب السياسية للحرب ، بالرغم من اهميتها الواضحة في تطور المجتمعات . فبعض علماء الاجتماع الاوائل اعتبروا الحرب الوسيلة التي تحققت بها اول خطوة عظيمة في التطور الاجتماعي ـ وهو توسع المجتمعات البشرية[١] ـ ، في حين رأى فيها آخرون العامل الرئيسي في تكوين الدولة نفسها[٢] . ومن الواضح ان الحرب قد ظلت عاملاً هاماً في هذه العمليات لتوسع وتوطد سلطة الدولة . وفي جميع فترات التاريخ المسجّل كان النظام السياسي في العالم ككل ، الى حد كبير جداً ، ثمرة للفتح وتأسيس الامبراطوريات ، والنضالات المسلحة من أجل الاستقلال الوطني والصراعات بين السلالات او الامبراطوريات او

---

(١) مثلاً ، كونت وسبنسر . حول الاول ، انظر ريمون آرون ، (الحرب والمجتمع الصناعي) (مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٥٨) ، الذي يقتبس من (نهج الفلسفة الوضعية) ملاحظة كونت القائلة بأنه « ... لم تكن هناك اية وسيلة ، في المراحل الاولى ، لتحقيق التوسع الضروري في المجتمع البشري ... سوى الاندماج التدريجي للشعوب المتحضرة في امة فاتحة واحدة » .

(٢) لا سيما فرانز اوبنهايمر ، في (الدولة) (مطبوعات فري لايف ، نيويورك ، ١٩٧٥) ، حيث يكتب : (ان الدولة ... مؤسسة اجتماعية ، فرضتها مجموعة منتصرة من البشر على مجموعة مدحورة ، لغرض وحيد هو تنظيم سيطرة المجموعة المنتصرة على المقهورة ، وحماية نفسها من التمرد الداخلي والهجمات الخارجية » .

الدول القومية . وكثيراً ما اوجدت الحرب امما جديدة ، كما فعلت حرب الاستقلال الامريكية وحروب اخرى كثيرة من أجل التحرر او التـوحيد القومي ، سواء قبلها وبعدها . ومن جهة اخـرى ، فانهـا سببت سقوط انظمة سياسية قديمة ، كما حطمت الحرب العالمية الاولى امبراطورية هابسبورك . وحطمت الحرب العالمية الثانية النظام النازي في المـانيا والنظام الفاشي في ايطاليا . لقد خلق الفتح ونمو الامبراطوريات وحدات سياسية أكبر ، وحتى بعد انحلالها تركت ، كمخلفات أكثر دواماً ، بعض عناصر حضارة متميزة،في اشكال مثل القانون الروماني او الديمقراطية البرلمانية البريطانية . وبطريقة اقل مباشـرة ، فان الحـرب ، ولا سيما الاندحار في الحرب ، قد يكون عاملاً رئيسياً في تحقيق تغيرات سياسية ضـخمة ، بخلق ظروف ملائمة لثورة داخلية ناجحة ، كما في روسيا في ١٩١٧ . ان هـذا الاقتـران الوثيق بين الحـرب والثـورة سيكـون من الضروري دراسته بشكل اكثر اسهاباً في مرحلة لاحقة .

ومع نمو المجتمعات ، اخذت الحرب تزداد سعة وشدة ، بـالغة الذروة في بعض الفترات . وكانت احدى هذه الفترات هي القرن السابع عشر في اوروبا الغربية ، وهو عصر تميز بالتـطور الباكـر للرأسماليـة وللدول القومية ، وكذلك بالحروب الدينية ، وثمة فترة اخرى هي القرن العشرون ، الذي نشبت خلاله حروب ذات امد طويل ودمار فـظيع على نطاق عالمي . وتتسم حروب القرن العشرين ببعض السمات المميزة : ولا تنطوي على « الحرب الشاملة » ، بمفهوم تعبئة شعوب واقتصاديات بأسرها لخوض الحرب ، وهي تتسم ثانياً بتقدم تكنولوجي سريـع جداً في الاسلحة المستخدمة . ويمكن المجادلة بـانه ، نتيجـة لذلك ، جرت « عسكرة » معينة للمجتمع في الأمم الصناعية الكبرى . ان الاستعداد للحرب ، وكذلك خوض الحرب فعلاً ، يصبح اهتماماً سياسياً رئيسيـاً ، ويكتسب القادة العسكريون مكانـاً أكثر بـروزاً في النظام السيـاسي ، ويجيّر الاقتصاد بشكل متزايد لصالح الاغراض العسكريـة ، خالقـاً ما

يسمى بـ « المجمّع الصناعي العسكري » ، كأحد المراكز الرئيسية للقوة والنمو الاقتصادي . وقد اشاد تقرير لليونسكو في ١٩٧١ الى انه في ١٩٦٧ انفقت امم العالم ككل ٧,٢ بالمائة من نتاجها الوطني الاجمالي على الاغراض العسكرية بالمقارنة مع ٥,٠ بالمائة على التعليم و ٣,٥ بالمائة على الصحة . الا انه في السنوات الأخيرة ، ربما كان هناك بعض الهبوط في نسبة الانفاق الحكومي المخصص للشؤون العسكرية ، نتيجة لزيادة النفقات على الرفاه ، في بعض الاقطار على الأقل(١) .

ان المناقشة السابقة لا تهدف الى الايحاء بأن الحرب عامل مستقل كلياً في الحياة السياسية . فمن الواضح ان الحرب اداة للسياسة ، والاشكال المختلفة التي تتخذها تتأثر بالظروف الاجتماعية والثقافية . وقد حاولت النظريات المختلفة عن الحرب تفسير حدوثها ونطاقها وشدتها على اساس هذه التأثيرات(٢) ، وبالنسبة للحرب الحديثة فقد ميّز المفكرون الماركسيون بين الحروب الناشئة عن

---

(١) ان موريس جانوويتز . في (نصف القرن الاخير : التغير الاجتماعي والسياسة في امريكا) (مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٧٨) ، ص ١٨٥ ـ ٩ ، يشير الى ان هذا ينطبق على الولايات حيث هبطت النفقات العسكرية ، كنسبة من مجموع الانفاق الحكومي من ٣٠ بالمائة في ١٩٦٧ الى ١٦ بالمائة في ١٩٧٥ ، بالرغم من انها لا تزال اعلى بكثير مما كانت عليه في الثلاثينات ، للاطلاع على مناقشة اوسع لهذه المسائل ، انظر مقال « نظرية الحرب » في (الموسوعة البريطانية) ، الطبعة الخامسة عشرة ، ماكروبيديا ، المجلد التاسع عشر .

(٢) ان اشمل عمل عن الموضوع هو كتاب كونسين رايت (دراسة في الحرب) (مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٦٥) ولكن انظر ايضاً ريمون آرون ، (السلم والحرب : نظرية في العلاقات الدولية) (دوبلدي ، نيويورك ، ١٩٦٦) ، ليون برامسن وجورج و. كوثالز (تحرير) ، (الحرب : دراسات في علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الانسان) (بيسك بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٨) ، والستير مانهايم بوكان ، (الحرب في المجتمع الحديث . مقدمة) (س . ا . واتس وشركاه ، ١٩٦٦) .

المنافسات الامبريالية وتلك الناشئة عن صراعات بين اقطار اشتراكية ورأسمالية ، وحروب التحرير المناهضة للاستعمار ، في حين شدّد نظريون اجتماعيون آخرون على قوة النزعة القومية والمنافسة بين الدول القومية ، مشيرين الى ان المصالح القومية قد تخلق مجابهات عسكرية واستخدام القوة المسلحة حتى بين اقطار اشتراكية ، كما كان الامر في هنغاريا (١٩٥٦)وتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) ، وكما هو الحال الآن في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والصين . ولكن مهما كان تفسيرنا للأسباب ، تبقى الحرب نفسها احد الاشكال الرئيسية للصراع السياسي ، ولها عواقب سياسية هامة وبعيدة المدى .

ولم يقتصر الامر على الحرب وحدها ، بل ان علماء الاجتماع السياسي قد جنحوا اكثر من ذلك الى اهمال التأثيرات الأكثر تبطّناً والاقل بروزاً ، التي تحرك التغير السياسي. وبقدر ما يتعلق بتعاقب الاجيال ، يبقى التحليل الرئيسي هو ذلك الذي نشره كارل منهايم لأول مرة في ١٩٢٧[١] . وقد جادل مانهايم بان لكل جيل « تماثلاً بنيوياً معيناً » مع الموقع الطبقي :

« ان واقع الانتماء الى نفس الطبقة او واقع الانتماء الى نفس الجيل او المجموعة العمرية ، يشتركان في امر واحد ، وهو ان كليهما يكسبان الافراد المشتركين فيهما موقعاً مشتركاً في العملية الاجتماعية والتاريخية ، وبالتالي يحدد انهم ضمن مدى معين من التجربة الاحتمالية ، مع تهيئتهم سلفا لقبول نمط مميّز معين من الفكر والتجربة ، ونمط مميّز من الفعل المناسب تاريخياً » .

وقد ادرك مانهايم ان المكانة البارزة التي اعطيت للاختلافات الجيلية ، واحتمال تكوّن فئات جيلية منظمة ، يعتمدان على ظروف

---

(١) كارل مانهايم (مشكلة الأجيال)، في (مقالات حول علم اجتماع المعرفة) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٥٢) ص ٢٧٦ ـ ٣٢٢ .

اجتماعية اخرى كثيرة . ففي اوقات مختلفة في الماضي كان « جيل أكثر شباباً » يؤكد بقوة على مطالبة بالزعامة الثقافية والسياسية واحد الأمثلة الحديثة البارزة على ذلك ، والتي ايقظت من جديد اهتمام علماء الاجتماع بمشكلة الاجيال ، هي حركات الشباب (لا سيما الحركة الطلابية) و « ثقافة الشباب » في الستينات والتي كان لها ، لوقت ما على الاقل ، وربما بطريقة أكثر دواماً ، تأثير كبير على الحياة الثقافية والسياسية في الاقطار الصناعية . ان هذه الظاهرة يمكن تفسيرها بطرق مختلفة ، الا ان أحد العوامل ذات الاهمية المعترف بها هو بالتأكيد سرعة التغير الاقتصادي والاجتماعي ، التي تجنح الى الفصل ، بشكل أكثر حدة ، بين خبرة وتوقعات ونظرة الاجيال القديمة والشابة ، كما جادلت ماركريت ميد في دراسة شبّهت فيها « الشباب المنشق » بالرواد الذي يتحرّون عن عصر جديد ، لا بلد جديد[1] .

ان مقارنة مانهايم بين الانتماء الى جيل والانتماء الى طبقة ، تهيء ايضاً نموذجاً لتحليل « مواقع مشتركة » هامة اخرى ، كتلك التي تخلقها الاثنيّة او الجنس . ان الحركات الاجتماعية القائمة على الانتماءات الاخيرة ، والتي بحثت في فصل سابق ، قد اكتسبت اهمية سياسية اعظم بكثير خلال العقود القلائل الماضية وان تطورها ، شأن تطور حركات الشباب ، بحاجة الى دراسة بالارتباط مع تغيرات اجتماعية اوسع . الا انها في الوقت نفسه تجسّد وتعبر عن توجهات ثقافية متميزة ، ونقل كافة « المواقع المشتركة في العملية الاجتماعية والتاريخية » فانها ينبغي النظر اليها ايضاً في اطار الحركات الثقافية . ان الاطار الذي يدرس فيه علماء السياسة عادة هذه الجوانب من السياسة ، مستخدمين افكار « الثقافة السياسية » و « الجمعية السياسية » (Sociolization) هو اضيق من ان يحتوي كافة الظواهر

---

(١) ماركريت ميد ، (الثقافة والالتزام : دراسة في فجوة الاجيال) (بودلي هيد ، ١٩٧٠) .

ذات الصلة ، والاكثر فائدة ، في رأيي ، هو الانطلاق من مفهوم « اعادة الانتاج الثقافي »[1] ، الذي يتمتع بمزية كبرى هي التأكيد على ان الافكار والقيم التي تحدد شكل العمل السياسي لا تنعكس بالضرورة في شكل سياسي سافر ، وكذلك ربط هذه الافكار والقيم بالهيكل الاجتماعي بأسره .

ان اعادة الانتاج ، بالشكل الذي يستخدم به المفكرون الماركسيون هذا الاصطلاح ، تشير الى العملية التي يحافظ بها شكل معين من المجتمع ، او التشكيل الاجتماعي ، على نفسه اي بعبارة اخرى ، يعيد خلق نفسه باستمرار . وفي هذه العملية فان نظاماً اقتصادياً معيناً او نمطاً معيناً من الانتاج ، ونظاماً سياسياً او شكلاً من الدولة والمعايير الثقافية ، بالرغم من ان كل هذه تمر بتطور مستقل جزئياً ، فانها مع ذلك مرتبطة ببعضها بطريقة تعيد انتاج مجتمع بكامله . ومن وجهة النظر هذه ، فان النظام الثقافي ، حتى في مظاهره الاكثر « لاسياسية » ، يعتبر عنصراً هاماً في السيطرة الثقافية . وعليه فان (بورديو) و (باسيرون) يحلّلان دور ما يسميانه « العنف الرمزي » في المحافظة على نظام معين للسلطة ، ويستقصيان تبعية النظام التعليمي ، الدقيقة والمعقدة ، للعلائق الطبقية ، بالرغم من استقلاله النسبي[2] ، في حين يدرس كلاوز اوفّه وينتقد « مبدأ الانجاز » كايديولوجية عامة تمنح الشرعية للامساواة في المجتمع الرأسمالي[3] .

والظاهر ان اعادة الانتاج الثقافي بهذا المعنى ليست عملية آلية

---

(١) انظر بيير بورديو وجان كلود باسيرون ، (اعادة الانتاج : في التعليم والمجتمع والثقافة) (منشورات ساج ١٩٧٧) .

(٢) ذاته .

(٣) كلاوز اوفه ، (الصناعة واللامساواة) (ادوارد ارنولد ، ١٩٧٦) .

او خالية من النزاع . فقد تظهر ثقافات مضادة وتفرض نفسها ، وهذا ما يجري فعلاً [1] ، وقد تطرأ « ازمات مشروعية » تفقد فيها المعايير الثقافية السائدة قوتها الاقناعية وتتعرض السيطرة السياسية للخطر[2] الا ان ما تكشفه نظرية اعادة الانتاج هو الشبكة الكثيفة من الافكار والممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية في الحياة القومية ـ لا سيما في المجتمعات الصناعية الحديثة ـ والتي تؤلف عقبة كأداء امام اي تغير سياسي جذري واسع النطاق .

ان هذا البحث التمهيدي يوحي بعدد من التمييزات التي لا بد منها في تحليل أكثر عمقاً لعمليات التغير والصراع السياسيين . فمن الضروري التمييز بين التغيرات السياسية التدريجية والفجائية ، الصغيرة والكبيرة ، السلمية والعنيفة ، وكذلك ربط هذه الظواهر المختلفة ، الى اقصى حد ممكن ، بأسبابها او ظروفها . وكما لاحظت سابقاً ، فان نوعاً من التغير السياسي يجرى طيلة الوقت ، نتيجة لتعاقب الاجيال ، وصعود وسقوط السلالات الحاكمة والمنافسة بين مختلف الفئات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والثقافية ، والظروف الخارجية المتغيرة ، وعوامل أكثر خصوصية ، لا يمكن فهمها تماماً الا من خلال دراسات تاريخية مفصلة.وفي الديمقراطيات الغربية الحديثة تتأسس هذه التغيرات التدريجية جزئياً في المنافسة بين الاحزاب السياسية ، وفي التأثير الذي تمارسه على الحكومة مختلف الحركات الاجتماعية والفئات ذات المصالح ، وهي تعكس بالدرجة الرئيسية ، في هيئة تشريعية تمر بتعديل وتوسع متواصلين .

ان التغيرات السياسية من هذا النوع قد تكون تدريجية وثانوية ،

---

(١) كما لاحظت في موضع آخر ، فان الاشتراكية ظلت لأكثر من قرن الثقافة الفعالة المضادة للرأسمالية .

(٢) انظر يوركن هابرماس . (ازمة المشروعية) (هانيمان ، ١٩٧٦) .

ولكنها ليست بالضرورة سلمية . ان ازاحة سلالة او فئة حاكمة اخرى كانت مصحوبة في كثير من الاحيان باغتيالات سياسية او اشكال اخرى من العنف ، بدون ان تؤدي مع ذلك الى اي تغير اساسي في النظام السياسي ، ومن باب اولى في المجتمع ككل . ومع ذلك ، فبشكل اكثر عمومية ، يجب ان نطرح السؤال عما اذا لم يكن من الممكن في ظروف معينة ان تكون هناك تغيرات ثانوية ـ بغض النظر عن مقدار العنف الذي تنطوي عليه ـ ذات طابع تراكمي ، وتؤدي بمرور الزمن الى تحولات كبرى . ان احد الاشكال الرئيسية التي نوقش بها هذا السؤال هي الجدل الطويل الامد في الحركة الاشتراكية حول الاستراتيجيات السياسية « الاصلاحية » و « الثورية » . وكان الانقسام ، في خطوطه العريضة ، قائماً بين اولئك الذين يرون ان تراكم الاصلاحات والتآكل التدريجي للسيطرة البورجوازية سيؤديان الى وضع يتحقق فيه انتقال سهل وسلمي نسبياً الى مجتمع اشتراكي ، واولئك الذين يعتبرون الاصلاحات الى حد كبير مجرد مسكّنات ، ويقيّمون النضال من أجل الاصلاحات بالدرجة الرئيسية من خلال اثره في تطور الوعي والتنظيم العماليين ، ويتصورون تحقيق الاشتراكية كحدث ينجم بالأحرى عن مجابهة نهائية عنيفة الى هذا الحد او ذاك ، بين البورجوازية والبروليتاريا . الا انه في كلا الجانبين قد تندمج هذه الآراء مع اخرى متضادة بشكل أكثر وضوحاً : فقد تتحول فكرة الطريق الاصلاحي الى الاشتراكية الى انشغال كلي باصلاح المجتمع القائم وتخلٍ فعلي عن الاشتراكية كهدف نهائي ، كما قد يتطور المقترب (Approach) الثوري الى رفض لكل نوع من الكفاح من أجل الاصلاحات باعتباره ضاراً بشكل مباشر بنمو الوعي الطبقي الثوري ، وتبنّي سياسة « الامر الاكثر سوءاء » ، وتوقع انهيار كارثي للرأسمالية ، تنطلق منه عصبة من الثوريين المكرسين فتقود الجماهير نحو الاشتراكية .

ويكمن في هذا الجدل الاشتراكي ، وفي المناقشة الاكثر سعة

عن الاصلاح والثورة ، تصور محدد عما يؤلف تغيراً رئيسياً في النظام السياسي . وبالنسبة للمفكرين الماركسيين فان هذا يعني عادة وصول طبقة جديدة الى السلطة ، منطوياً على تغيير النظام الاجتماعي بأكمله ، كما في الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية ، او من الراسمالية الى الاشتراكية ، وبهذا المفهوم ميّز ماركس ، اول الامر في (نقده لفلسفة هيغل عن الحق) ، بين « ثورة جزئية » ، سياسية **فقط** ، تترك اركان البناء على حالها و « ثورة اجتماعية » ، وبذلك غيّر مفهوم الثورة بكامله ، كما جادل ماكس ادلر فيما بعد[1] ، من الفكرة السياسية المحضة عن تغيّر الدولة ال المفهوم الاجتماعي عن تغير اقتصادي في اسس المجتمع » .

ومن جهة اخرى ، كان المفكرون الاجتماعيون الليبراليون بوجه عام اقل ميلاً الى مثل هذا التخطيط الحاد لعهود تاريخية ضخمة سادت فيها انماط متميزة من النظام السياسي ، او الى التأكيد على هذه العلاقة الوثيقة بين النظام السياسي وهيكل المجتمع[2] . ولذلك فانهم ، بالدرجة الرئيسية ، يتصورون حدوث التغيرات السياسية الكبرى بطريقة أكثر استقلالاً ، واقل مفاجئة ، مع اندماج المراحل المختلفة ببعضها ، ويتجلى ذلك ، مثلاً ، في شروحهم لنمو وتوطد الحرية الفردية ، او لتطور الديمقراطية الحديثة .

وقد سبق ان ناقشنا بعض المشاكل في النظرية الماركسية عن التاريخ ، ومختلف التفسيرات الجديدة لها ، التي تسمح بدرجة اعظم من الاستقلال للتغيرات السياسية ـ مثل ظهور الدولة المطلقية

---

(١) ماكس ادلر ، (علم اجتماع الثورة) في كتاب توم بوتومور وباتريك كود الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ١٣٦ ـ ٤٦ .

(٢) هذا بالرغم من ان ل . ت . هوبهاوس ، مثلاً ، في شرحه لتطور المؤسسات السياسية ، استخدم مخططاً للتصنيف تعاقبت فيه ثلاثة انماط رئيسية من المجتمع ، تاريخياً ، وكانت الروابط الاجتماعية الاساسية فيها على التناظر هي القرابة ، والسلطة ، والمواطنة .

(الاستبـداديـة)[1] وأود في السيـاق الراهن ان اركـز الانتبـاه على ظاهرتين أكثر حداثة ، واتساءل عما اذا كـان يمكن اعتبارهـا من قبيل التغيرات الرئيسية في النـظام السياسي ام لا . فـأولا ، هل يمكن ان نعتبـر دولة الرفاه ، التي لا تنسجم الا بصعـوبـة ، اذا كـانت تنسجم اساساً ، مع المخطط المـاركسي ، نمطاً جـديداً من الدولة يختلف في جـوانب اساسيـة عن الدولة كما وجـدت في المجتمعات الرأسمـاليـة اللاتدخلية في القرن التاسع عشر ؟ يمكن المجادلة ، ولو بصعوبة كما اعتقد ، بأنه ليس ثمة فرق هام بين دولة الرفاه الحديثة ودولة « الحارس الليلي » للقـرن التاسـع عشـر من حيث انهـا لا تـزال اداة للسيـطرة البورجوازية . او ان دولة الرفاه ـ التي تنـطوي على مستوى عـال من التدخل الحكومي في الاقتصاد ، وتوفير خـدمات اجتمـاعية واسعـة ، ودرجة كبيرة من التخطيط الاقتصادي الوطني ـ تتناسب مـع مرحلة جـديـدة في تـطور الرأسمـاليـة ، يمكن تسميتهـا بـ « الرأسمـاليـة المنظمة » ؟ او اخيراً ، ان دولة الرفاه هي مرحلة خاصة في اتجاه عام نحو الجماعية ، اوحت به الحركة العمالية بالدرجة الرئيسيـة ومن هذه الناحية يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية في الطريق الى الاشتراكية[2] .ان التكييفين الاخيرين اللذين يبدوان لي أكثـر منطقيـة بكثير من الأول ، يعترفان معاً ، بطريقتين مختلفتين ، بأن دولة الرفاه هي نمط متميز من النـظام السياسي ، تكـوّن في مجتمعـات مـرت بتغيـرات رئيسيـة في انظمتها السياسية وعلائقها الاجتماعية وتوجهاتها الثقافية خلال القرن الماضي .

---

(١) انظر ص ٦٢ ـ ٧ .

(٢) للاطلاع على مناقشة اوسع لهذه المسـائل انـظر بوجـه خاص كلاوز اوفه ، (السلطة السياسية ـ الهياكل الطبقية : تحليل للمجتمعات الرأسمالية الحديثة) وقد سبقت الاشارة اليه .

وثمـة مثال ثـان على التغيـر السيـاسي الذي لا يمكن اعتبـاره صغيراً ، هو صعود وسقوط الانظمة الفاشية في اوروبا . ان هناك فرقاً جسيماً بين النظامين السياسيين للفاشية والديمقراطية اللبرالية اللذين يمكن ان يقوم اي واحد منهما في مجتمع رأسمالي ، ولا يمكن لأحد ان يشك في ان تاريخ العالم كان سيصبح مختلفاً جداً لو انتصرت الدول الفاشية في الحرب العالمية الثانية . وفي الـعشرينات والـثلاثينات كان بعض الماركسيين ـ لا سيما المتمسكين بآراء بلشفية ـ ينـظرون الى الفاشية بصفتها الشكل الحتمي ، الى هذا الحد او ذاك ، الذي يكتسبه حكم البورجوازية في المرحلة الاحتكارية من التطور الرأسمالي ، وكانوا في الوقت نفسه يقدرون قوة الحركات الفاشية بأقل من قدرها . ان هذا التفسيـر يبدو الآن ، في احسن الحـالات ، نـاقصـاً ، ليس فقـط لأن الرأسمالية الاحتكارية (اي الرأسمالية التي تسيطر فيها شركات كبيرة على الاقتصاد) الى الحد الذي تفلت فيه من تنظيم الدولة التـدخلية ، تبدو منسجمة تماماً مع نظام ديمقراطي لبرالي ، بل ايضاً لأن صعـود الفاشية اعتمد على عدد من العوامل الاخرى ومن المؤكد ان الحركات الفـاشية ظهـرت في ظروف الأزمة الاقتصـادية والصـراعات الطبقيـة الضارية ،إلا أن تطورها أصبح ممكناً ايضاً بوجـود اعداد كبيـرة مـن الانـاس المنـزوعـي الصفـة الطبـقيـة والجنـود والضـبـاط السـابقين السـاخـطين الذين شكلوا المليشيـات الفـاشيـة وكـذلك تصـاعد النـزعة القـومية ، بتقـاليـد سلطويـة في الحكم في الاقـطار التي نجحت فيهـا . ومن هنـا ، فمن احـد الوجـوه ، يمكن اعتـبـار الانظمة الفاشية في اوروبـا (وكذلك النـظام السلطوي العسكري في اليابان) بمثابة الوسيلة التي تحققت بها « ثورة تحديثية من فوق » في مجتمعات لم تمر بثورات ديمقراطية بورجوازية نـاجحة[1] . ومن وجـه

---

(١) للاطلاع على تفسير وفق هذه الخـطوط ، انظر بـارنكتن مور ، (الاصـول الاجتماعيـة للدكتاتورية والديمقراطية) (الن لين ، ١٩٦٧) .

آخر . يمكن اعتبار هذه الانظمة تجسيداً لاتجاهات كامنة في « المجتمعات الجماهيرية » الحديثة ، ناجمة عن ازياد سلطة الدولة واتساع نفوذها ، عن نمو النزعة القومية والمنافسات الدولية ، وعن الصراعات بين النخب السياسية ، التي اكتسبت بطريقة او بأخرى ، نفوذاً جماهيرياً . وقد تجسد هذا الرأي في نظريات الكليانية كنمط متميز من النظام السياسي ، متمثلاً في الدكتاتورية الستالينية كما في الانظمة الفاشية(*)(١) .

ان كلاً من تطور دولة الرفاه وظهور الفاشية ، او بشكل اكثر عموماً ، الانظمة الكليانية ، يجب ان يعتبرا في نظري ، تغيّرين سياسيين كبيرين . وفي ضوء تجربة القرن العشرين ، ولكن مع اخذ التحولات التاريخية الاخرى ايضاً بنظر الاعتبار ، فاني احدد التغير السياسي الكبير بأنه ذلك الذي يحقق اعادة تنظيم هامة في جهاز الحكومة ، تغيراً في العلائق بين الحكومة والشعب ، والى حد كبير ، اعادة بناء العلائق الاجتماعية الأخرى ، بما في ذلك تعديلات في التسلسل الهرمي لمختلف الفئات الاجتماعية. كيف اذن، ترتبط هذه التغيرات بالتغيرات الضخمة في مجمل هيكل المجتمع ، بالانتقال من تكوين اجتماعي الى آخر،والتي هي العناصر الحاسمة في النظرية الماركسية عن التاريخ ؟ان هذه النظرية حسب ما يبدو لي،في جوانب معينة،تؤدي الى ضلال كبير بالرغم من قيمتها الهائلة كمخطط فكري لتوجيه بعض الانواع الهامة من الاستقصاء التاريخي . ان مصدرها ، في فكر ماركس نفسه ، كان

(*) قد يتفق المرءمع المؤلف على ان الاتحاد السوفياتي (في مرحلته الستالينية وليس الآن) قد افتقد الى الكثير من الشروط الديمقراطية واللبرالية . ولكن اي نظرة موضوعية ومنصفة لا يمكن ان تضعه على قدم وساق مع الانظمة الفاشية كما يود ان يطرح المؤلف (المترجم) .

(١) ان احد التحاليل الرئيسية لهذه الاتجاهات هو (اصول الكليانية) لهانا آرنت (مريديان ١٩٥٨) . وللاطلاع على اعادة نظر في هذه المفاهيم انظر كارل ج . فردريك ، ومايكل كيرتس ، وبنجامين ر . باربر (تحرير) ، (الكليانية في المنظور : ثلاثة آراء) (مطبعة بول مول ، ١٩٦٩) .

حسب الظاهر تأمـلاً في ثورات القـرن التاسـع عشر ، وفي السمـات العريضة للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية،الاّ ان هذا الانتقال ، في حدة انفصاله عن الماضي، واهميته الثورية للمستقبل، ربما لم يكن له مثيل تاريخي باستثناء الثورة الحجرية ـ الحديثة في المراحل الاولى من التاريخ البشري . ولم يكن لأي تحول تاريخي آخر نفس الطابع الواضح والمحدّد .

والامـر الاكثر اهميـة ، هو ان هـذه النـظريـة ، رغم ان معـظم المفكرين الماركسيين قد اتخذوها نموذجاً ،لا تهيء مرشداً موثوقاً بـه الى التحولات الاجتماعية المستقبلية . اننا ، بكل بساطة ، لا نملك اي تصور واضح عن الشكل الذي سيتخذه الانتقـال من الرأسماليـة الى الاشتراكية ، وذلك بالدرجة الاولى لأنه ليس هناك تجربة تاريخية مقنعة عن هذا الانتقال . هناك بالتأكيد اتجاه واضح نحو الجماعيـة ، الا ان هذا يمكن ان يتخذ ، وقد اتخذ فعلاً ، اشكالاً متنوعة جـداً ، من بينها الدولة الشمولية الفاشية ، والاوتـوقراطيـة الستالينيـة وما اعقبهـا من مجتمـع خـاضـع لانضبـاط صـارم ، تحت سيـطرة حـزب واحـد ، و « الاقتصاد المختلط » لدول الرفـاه الرأسمـاليـة ، حيث تمتلك بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد ملكية عامة . وتـوجد شبكـة ضخمة من الخدمات الاجتماعية الممولة والمدارة من قبـل هيئات عـامة ، وينـظم الاقتصاد الوطني ويخطط جـزئياً من قبـل الدولة ، التي تستخدم الآن نسبة كبيرة ومتـزايدة من السكـان الفعالين ، والنـظام اليوغـوسلافي للتسيير الذاتي في اقتصاد خاضع للملكية العامة الى حد كبير . ولكن ظهرت ايضاً ، في الفترات الاكثر حداثة ردة فعل قوية ضد الجمـاعية على شكل تمردات ضريبية ، ومعارضة للسياسات الحكومية فيما يخص الاسعار والمدخولات وعداء عام للتدخل المفرط في الحياة الاجتماعيـة من قبل البيروقراطيات العامة . ولذلك يتوجب على الاشتراكية باعتبارها فكـرة الشكل المستقبلي للمجتمـع ، ان تواجـه تأكيـداً جـديـداً على

الفردية ، وعلى الحقوق الديمقراطية في مجابهة الحكم الأوتوقراطي ، ويبدو ان الانتقال الى مجتمع اشتراكي ، في حالة حدوثه فعلاً ، سيتخذ طرقاً مختلفة عديدة، تبعاً لطراز المجتمع الذي ينطلق منه، وقد ينطوي على اعادات تحديد كبيرة جداً **لماهية** الاشتراكية مع استمرار عملية التغيّر(١).

وثمة سؤال هام هو : الى اي مدى يجنح التغير السياسي ، الذي ينطوي دائماً تقريباً على نوع ما من الصراع ، الى التحقق بوسائل عنيفة ؟ وكما اشرت سابقاً فحتى التغيرات السياسية الثانوية قد تعتمد على استخدام القوة ، في انقلابات او تمردات متقطعة ، الا انه في الوقت نفسه ، قد تتحقق بعض التغيرات الكبيرة بشكل سلمي الى هذا الحد او ذاك . ان مفهوم ماركس **عن الثورة الاجتماعية** ـ اي التحول الكبير من نمط من المجتمع الى آخر ـ لا يذكر اي شيء مباشر ، عن استخدام العنف ، بالرغم من ان ماركس ، والماركسيين من بعده ، اعتقدوا دون شك بأن **الثورات السياسية** التي تتحقق من خلالها هذه الانتقالات ويتثبت المجتمع الجديد بشكل مستقر ، تتطلب في معظم الحالات كفاحاً مسلحاً . ان النتيجة الاكثر احتمالاً لكافة الصراعات الطبقية ، حسب هذا الرأي ، هي الحرب الاهلية ، وان استخدام مصطلح « الثورة » في هذا الاطار من قبل كثير من الماركسيين(٢) ، ومن قبل مفكرين راديكاليين آخرين هو الذي خلق الترابط الوثيق في الفكر الحديث بين فكرتي الثورة والصراع المسلح .

والواقع أنه من الواضح جداً أن التغيرات السياسية الكبرى قد نجمت في أحيان كثيرة جداً عن العنف ، ليس فقط في ثورات وثورات

---

(١) للاطلاع على مناقشة اضافية لهذه النقطة ، انظر الفصل السادس .

(٢) ولكن ليس جميعهم،فالماركسيون ـ النمسويون ، مثلاً ، شددوا بمنتهى القوة على امكانية ومزايا الانتقال السلمي الى الاشتراكية ، وحددوا موقفهم الخاص ازاء استخدام القوة بمفهوم « العنف الدفاعي » .

مضادة، بل كذلك في حروب الفتح او الاستقلال الوطني . وعلاوة على ذلك ، ففي الازمنة الحديثة بوجه خاص ، كانت الحرب والثورة وثيقتي الصلة .فالثورة الروسية ، والثورات في اوروبا الوسطى في نهاية الحرب العالمية الاولى ، جرت بعد هزائم عسكرية ، وفي الوقت الذي انتصرت فيه الحركة الثورية في الصين بقيادة الحزب الشيوعي ، بصورة نهائية في حرب اهلية جرت بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، فان هذا الانتصار كان مبعثه ، مع ذلك ، الى حد كبير ، الاندحار السابق وتراجع الجيوش القومية الصينية في الحرب مع اليابان ، ونجاح الحزب الشيوعي في تنظيم حرب الانصار في المناطق المحتلة من قبل اليابانيين . وفي الوقت نفسه من الواضح ايضاً انه ليست هناك علاقة دقيقة ودائمية بين الحرب ، لا سيما الهزيمة في الحرب ، والثورة السياسية فان الشيء الكثير يعتمد على قوة وتماسك الدولة والطبقة او النخب الحاكمة في الأمم المهزومة وعلى سياسات الدول المنتصرة . فبعد الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك حركات ثورية هامة في الاقطار المدحورة ، وفي اوروبا الشرقية ، باستثناء يوغوسلافيا(*) ، لم تنجم التغيرات الكبرى في الانظمة السياسية عن ثورات محلية بل فرضت الى حد كبير من قبل الاتحاد السوفييتي .

ولذلك فان نتائج الحرب بالنسبة للأنظمة السياسية هي متنوعة جداً . ويمكن المجادلة ، مثلاً ، بان « الحروب الشاملة » في القرن العشرين ، بسبب انتزاعها شعوباً بكاملها من طرق حياتها المألوفة ، وفي الوقت نفسه فرض تضحيات عظيمة عليها ، تخلق حركات اصلاحية قوية حتى بين الامم المنتصرة ، وانها في الواقع ساهمت بشكل هام في تطور دولة الرفاه(١) .

(*) والبانيا (المترجم)

(١) انظر بوجه خاص مقالة ريجارد .م.تيتموس، (الحرب والسياسة الاجتماعية) في (مقالات

وفي بعض الحالات الاخرى ، في نضالات التحرر الوطني مثلاً ، قد يؤدي الصراع المسلح بشكل أكثر مباشرة الى ظهور حركات اصلاحية او ثورية قوية ، والى تغيرات في النظام السياسي تتجاوز تحقيق الاستقلال الوطني .

الا ان بعض التغييرات السياسية الهامة ، كما اشرت ، قد تحققت ايضاً بوسائل سلمية . ان دولة الرفاه ، بالرغم من ان تطورها قد تأثر بالحروب بين الامم ، ورافقه عنف متقطع ، ليست في الاساس نتيجة ثمرة للحرب او الثورة العنيفة . وعلى نفس الشاكلة ، فان كثيراً من حركات الاستقلال الوطني ، لا سيما المؤتمر الوطني الهندي ، قد حققت اهدافها بدون استخدام القوة . وحتى تأسيس الانظمة الفاشية في اوروبا ، في الوقت الذي انطوى فيه على استخدام العنف على نطاق كبير ، فانه لم ينجم عن مجابهة مسلحة ضخمة او حرب اهلية . وفي فترة ما بعد الحرب ، وجّه كثير من المفكرين الاجتماعيين ، وهم يحسبون الثمن الفظيع ، بمقاييس الموت والعذاب ، للحروب والحروب الاهلية في النصف الاول من القرن العشرين ، انتباههم بشكل متزايد نحو امكانيات وطرائق التغير السلمي .

ان هذا التوجه الجديد للفكر الاجتماعي ، في الظروف الجديدة ، قد أثر على المفكرين الماركسيين ايضاً . ان انجلز ، في مقال عن السلطة موجه ضد الفوضويين[1] علق على الثورات السياسية العنيفة بقوله « ان الثورة هي بالتأكيد أكثر الامور سلطوية » . ولكنه لم يمض

= عن « دولة الرفاه» (الن وانوين ، ١٩٥٨) ، وكذلك الندوة « حول دولة الرفاه » في (المجلة الاوروبية لعلم الاجتماع) المجلد الثاني ، العدد الاول (١٩٦١) حيث تشير آسا بريكنر ، مثلاً الى « ... الارتباط الوثيق بين الحرب والرفاه » .

(١) نشر لأول مرة في ١٨٧٤ بالايطالية .

بعد ذلك الى البحث فيما اذا لم يكن من المحتمل ان تترسخ سلطوية كفاح ثوري مسلح ، بشكل قوي ، في ممارسات حكومة تعقب الثورة ، ولم يكن بامكانه التنبؤ بأن « دكتاتورية البروليتاريا » (وهي لفظ استخدمه هو وماركس احياناً للاشارة الى السيطرة السياسية للطبقة العاملة ، المفترض كونها الاغلبية العظمى من السكان ، في المرحلة الاولى من المجتمع الاشتراكي) يمكن ان تتحول الى دكتاتورية سافرة وحكم ارهابي ، موجه ضد الشعب نفسه . وقد كان بعض الماركسيين ، ومن جملتهم روزا لوكسمبرغ والماركسيون ـ النمسويون ، نقاداً اوائل للدكتاتورية السوفييتية ، الا انه في السنوات الاخيرة فقط ظهر تشكيك واسع واساسي في فكرة الدكتاتورية بأسرها ، واعادة تقييم للاشكال السلمية الديمقراطية للتغير السياسي ، لا سيما من قبل المثقفين والقادة السياسيين المرتبطين بالحركة الشيوعية ـ الاوروبية .

ان هذا الاهتمام الجديد ، بين المفكرين الاجتماعيين من مختلف الاتجاهات ، بامكانيات التغير السلمي ، ينبعث بلا شك ، جزئياً ، عن نفور من العنف المتطرف الذي يسم النصف الاول من القرن العشرين ، ومن الانظمة السياسية السلطوية التي خلقتها بعض انواع العنف ، وكذلك عن تخوف عميق وواسع من العواقب النهائية للعنف في عصر الاسلحة النووية . ولكن هناك ايضاً ، كما اعتقد ، قبولاً أكثر ايجابية لفكرة ازدياد السيطرة العقلانية على ظروف الحياة الاجتماعية التي تحمل معها اقراراً بالامكانيات القائمة الآن لتحقيق تغيرات سياسية عن طريق الاقناع العقلي والتشريع ، ولكن بدون تجاهل واقع الصراع السياسي المحسوس او الانغمار في تصور طوبائي للوئام الاجتماعي . واني اقر بأن هذا الوضع الذي اجملته يتجلى في الشؤون الداخلية للمجتمعات الراهنة ـ وحتى في هذه الحالة ففي الديمقراطيات الغربية بالدرجة الرئيسية ـ أكثر منه في العلاقات بين الامم ، بالرغم من

المحاولات المثابرة ، وغير الفاشلة كلياً ، لخلق اطار فعال من القانـون الدولي واجراءات التفاوض .

وفضلاً عن ذلك ، فان أياً من الاعتبارات التي اوردتهـا لا يوحي بأن العنف السياسي سيتقلص بسرعة ، او يتلاشى من باب اولى . ان الفئات الحاكمة لا تزال مستعدة ، في بعض الظروف ، لمقاومة او نقض التغيرات السياسيـة بالقـوة العسكريـة ، سواء كـان ذلك في شيلي او تشيكوسلوفاكيا،ومن الجهة الاخرى ، لا يبقى للفئات المحكومة مناص من التمرد المسلح في حالة حـرمانها من الوسائـل الاخرى لممـارسة الحقوق السياسية ، او قد تجد نفسها في وضـع لا يمكنها فيـه تطبيق حقوقها الرسمية عملياً الا باستخدام العنف او التهديد به . وفي فصل سابق لاحظت ان دراسة حركات الناس الفقـراء في الولايات المتحـدة تـؤدي الى الاستنتـاج بـأن النفـوذ الذي امتلكتـه كـان مستمـداً من الاحتجـاجـات الجمـاهيـريـة اكثـر من المسـاهمـة في السيـاسـة الانتخـابية . . وتجادل دراسة حديثة عن التقدم الاقتصادي للامريكان السود بأنه « .... تحت ضغط حركة الحقوق المدنية وثورات الغيتو في الـستينات ، استطاع السود الحصول على امكانيات جديدة للاشتغـال في الاعمال ، والحكومة ووسائل الاعلام ، ووظائف عـالية الاجـور في الحرف التي تتطلب المهارة[1] » .

الا ان ايـة دراسة للصـراع السياسي تحصـر نفسها في هـذه الحالات المحدّدة للاقناع العقلي من جهة واستخدام القوة المادية من

---

(١) روبرت س . سميث ، « الشكل المتغير للسياسة السوداء المدينية : ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ » في (حوليات الاكاديمية الامريكية للعلم السياسي والاجتمـاعي) . ٤٣٩ (ايلول ١٩٧٨) ص ٢٠ .

جهة اخرى ، تكون ناقصة بشكل جدي . فبين هذين النقيضين يـوجد نطاق كامل من الوسائل التي تستخدم لدعم او مقاومة التغير السياسي ، اعادة انتاج ايديولوجيا مسيطرة (وهي ما يسميه بورديو وباسيرون « العنف الرمزي») وبلورة ونشـر ايـديـولوجيـات مضـادة ، القسـر الاقتصادي بأنواعه المختلفة ، والممارس على النطاق الوطني والدولي معاً ، من قبل الحكومات والشركات الكبرى والوكالات الدولية (مثلاً عن طريق السيـاسات الاقـراضية لوكـالات مثل صنـدوق النقـد الدولي ، والسياسات الاستثمارية للبنوك والشركات متعددة الجنسيات) ،حركات الاحتجاج ، والمظاهرات السلمية الى هذا الحد او ذاك ، والاضـرابات السياسية . ان كل حالة تـاريخية للتغيـر السياسـي او مقـاومة التغيـر ينبغي تحليلها ، اذن ، في ضوء تأثيرات متعددة ، تتخذ طابعـاً واهمية محدّدين في اقطار معينة . الا انه من المهم ايضاً بنفس الدرجة ، في عالم اواخر القرن العشرين ، تكـوين تصور واضـح عن كيفية تحـديد مـوقع عمليـات التغير السيـاسـي في اي قطر منفـرد او مجموعـة من الاقطار ، ضمن شبكة عالمية من القوى السياسية . لا شك اننا نعيش في فترة من الاضطراب السياسي الكبير ، توجد فيه « ازمة مشروعية » معقدة (حسب تعبير هابرماس) ليس فقط في المجتمعات الرأسماليـة بل كذلك في المجتمعات الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، وفي كثير من اقطار العالم الثالث ، الا ان الازمة تكشف عن نفسها في نظام دولي من العلائق ، وان احداثاً مثل اسقاط حكومة الرئيس الليندي في شيلي ، او التدخل العسكري السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا، لا يمكن فهمها تماماً ما لم ينظر اليها في ضوء الصراعات السياسية العالمية .

واخيراً ، فإن هذا الاطار الدولي مهم بنفس الدرجة في تحديد ماهية الادوات الرئيسية للتغير السياسي . ففي مواضع مختلفة من هذا الكتاب أشرت الى هذه الادوات ـ ومن بينها الامم والسلالات الحاكمة ، والطبقات الاجتماعية ، والنخب على اختلاف انـواعها ، والمجمـوعات

الجيلية والاثنية والثقافية ـ وينبغي علينا الآن ان نتفحص بمزيد من الدقة دورها في الحياة السياسية ولا سيما الظروف التي تمارس فيها احداها او الاخرى تأثيراً طاغياً . الا ان هناك مسألة اولية ينبغي بحثها . ففي علم الاجتماع الحديث ، كما لاحظت في المقدمة ، أُعيرَ اهتمام كبير ، لا سيما من قبل المفكرين الذين يمكن اعتبارهم بشكل عام بنيويين ماركسيين ، لتحليل « منطق البنى » الخفي ، او « السببية البنيوية » . ويظهر هذا المقترب بجلاء في مقال موريس كوديليه عن « البنية والتناقض في (رأس المال) »[1] ، وفي الجدل بين بولانتزاس وملبياند حول الدولة في المجتمع الرأسمالي[2] ويجادل كوديليه بان ماركس يصوغ تناقضين رئيسيين في (رأس المال) : الاول بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، والثاني ـ وهو الاساسي ـ بين تطور وجماعية القوى المنتجة وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذا التناقض الاساسي هو الذي يحدد مصير الرأسمالية ، التي يكون انهيارها ، والانتقال الى مجتمع اشتراكي ، هما النتيجة الضرورية لتناقض بنيوي ، وليس للفاعلية البشرية . وعلى نفس الشاكلة فان بولانتزاس في نقده لملبياند يؤكد بقوة على طبيعة الدولة والطبقات الاجتماعية كـ « بنى موضوعية » ويتصور الافراد كمجرد « حملة » لـ «حالات موضوعية» ويرفض التصورات البديلة التي تدخل في التحليل اهداف الفاعلين الاجتماعيين الواعين . ويثير ملبياند في رده اعتراضات على ما يسميه « الجبرية المتطرفة البنيوية » ويجادل ضمناً ـ وان لم يستعمل التعبير ـ لصالح ديالكتيك الفرد (او الفاعل الاجتماعي) والبنية ، وهو ديالكتيك استقصاه سارتر مطولاً في (نقد

---

(١) اعيد طبعه في كتاب (الايديولوجيا في العلم الاجتماعي) من تحرير روبن بلاكبرن (فونتانا / كولنز ، ١٩٧٢) ، ص ٣٣٤ ـ ٦٨ .

(٢) بلاكبرن ، ص ٣٣٨ ـ ٦٢ .

العقل الديالكتيكي) .

وفي المناقشة التالية يكون موقفي ان هناك في كل نظام اجتماعي عناصر موضوعية وذاتية معا ، بنى موضوعية وفعلاً اجتماعياً واعياً ، وانه من الضروري في اي تحليل سياسي واقعي بحث هذين العنصرين وترابطاتهما . ومن هذا الموقف ، فان التناقضين في الرأسمالية اللذين يميز بينهما كوديليه ، ينبغي اعتبارهما اساسيين ومهمين بنفس الدرجة. ان التناقض البنيوي لا يخلق آثاره بطريقة آلية ولا شخصية ، بل هو مصدر صراع واع بين الطبقات ، وهذا الصراع يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية اخرى عديدة. وعلى هذا الأساس، فان «السببية البنيوية» هي شيء اقل من التحديد الصارم لنتيجة محددة ، انها بالاحرى نتاج ظروف واضطرابات يحتمل في ضمنها قيام مسارات مختلفة ، ولكن ليس لامحدودة ، للعمل والتطور السياسيين[1] .

ان مخططاً من هذا النوع قابل للتطبيق في كل نمط من المجتمع ، وهو يوحي بسؤال مثير للاهتمام بشكل خاص ، وهو ما اذا كانت هناك تناقضات في المجتمع الاشتراكي ايضاً ، اي بعبارة اخرى ، في المجتمعات الاشتراكية القائمة فعلاً ، والتي يمكن دراستها ، في العالم اليوم ، وليس في مجتمع مستقبلي من وحي الخيال ، حيث يسود الوئام الاجتماعي الكامل بحكم التعريف . وليس من الصعب جداً ملاحظة هذه التناقضات على شكل صراعات بين فئات اجتماعية مختلفة ، وبوجه خاص صراع ـ يظهر علناً من وقت لآخر في اضرابات او احتجاجات او حتى انتفاضات ، ولا يتم احتواؤه وقمعه الا بصعوبة ـ بين اولئك الذين يسيطرون ويوجهون التطور الاجمالي للمجتمع واولئك الذين تخطط وتوجه حياتهم وعملهم من الاعلى . اما السؤال عما اذا كان هذا

---

(١) انظر ايضاً المناقشة في الفصل الاول .

الصراع ، الشبيه بالصراعات الطبقية في المجتمعات الرأسمالية ، يرتبط بتناقض بنيوي ما في المجتمع الاشتراكي ، فانه سؤال اوسع جداً ولا يمكن متابعته هنا[1] .

ان اهتمامنا الرئيسي ، في السياق الراهن ، هو البحث في كيفية تطور الصراعات بين الفئات الاجتماعية ضمن حدود ظروف بنيوية معينة ، وكيفية حصول تغيرات سياسية نتيجة لهذه الصراعات ، وأية انواع من الفئات الاجتماعية تلعب دوراً رئيسياً في هذه العملية . ففي فصل سابق شددت على اهمية الطبقات الاجتماعية في الصراعات السياسية التي تجري في المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، وكذلك تنوع الحركات والمنظمات السياسية التي تخلقها الطبقات ، فيما يتعلق بالسياسة الحديثة . ان تطور دولة الرفاه ، والثورات والثورات المضادة في اوروبا في القرن العشرين ، كلها مظاهر لصراع طبقي متواصل تجابه فيه الحركة العمالية ممثلي الرأسمال . الا انه من الواضح ايضاً ان الطبقات الاجتماعية هي احد العناصر الاساسية في الصراع السياسي في انماط اخرى كثيرة من المجتمع ، وان تمردات العبيد ، والانتفاضات الفلاحية والثورات البورجوازية كانت امثلة على صراع متواصل على السيطرة على العمل واستملاك منتجات العمل .

ومع ذلك فان هذه المظاهر التاريخية للفعل الطبقي اتخذت اشكالاً

---

(١) قد يكون احد الامثلة على هذا التناقض هو القائم بين المجتمع المدني والدولة والذي يظهر في المحاولات لاقامة وحدتهما ، وحول هذا الموضوع انظر المناقشة الطريفة لليزيك كولاكوفسكي وستيوارت هامبشاير في الكتاب الذي حرراه ، (الفكرة الاشتراكية : اعادة تقييم) (وايدنفيلد ونيكولسن ، ١٩٧٤) ، ص ١٨ ـ ٣٥ . ان مفهوم « التناقض » نفسه ـ سواء كان يشير الى نوع من التناقض في « منطق البنية » او الى اتجاهات متضادة في « السببية البنيوية » ـ يتطلب بشكل واضح شرحاً اكثر اسهاباً بكثير مما قام به هؤلاء الكتاب الذين يستخدمون المفهوم .

مختلفة عديدة ، وكانت نتائجها متنوعة ، وكانت ترتبط بطرق شتى بحركات وفئات اجتماعية اخرى . ففي المجتمعات الاقطاعية الاوروبية لم يكن لصراع بين السيد والفلاح هو الحاسم في تحقيق التغير (وفي القرن العشرين فقط اصبح من الممكن تنظيم الفلاحين في حركات ثورية مؤثرة) ، بل ظهور وتنامي عنصر غريب وغير منسجم في هذه المجتمعات ـ هو البورجوازية . وفي الوقت نفسه ، فان صعود هذه الطبقة الجديدة ، والانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية الذي حققته في اوروبا الغربية ، اصبحا ممكنين بواسطة تحولات اخرى وصراعات سياسية او ثقافية ، بواسطة تأسيس دول ـ امم مركزية ، ومدارة بشكل فعال ، وبواسطة الصراعات الدينية التي ظهرت منها الطوائف البروتستانتية وانتشار الاخلاقيات البروتستانتية ، التي عززت على اقل تقدير ثقة البورجوازية بنفسها وعزيمتها ، وكرست مناخاً من الآراء المؤاتية لفعالياتها وعجلت بانتصارها .

ان التعقد العظيم للصراعات الطبقية الذي قدمنا عنه في هذا المثال مجرد صورة اولية ، ليس مع ذلك الموضوع الوحيد الذي ينبغي دراسته لدى تقييم دور الطبقات الاجتماعية في التغير السياسي . فينبغي، أولاً، ملاحظة أنه ليست كل طبقة، في كافة الظروف، تبدي القدرة على خلق المنظمات الضرورية لخوض الصراعات السياسية بصورة جدية . ومن الامثلة الاولية على طبقة هي بهذا المفهوم ، لاسياسية ، الفلاحون في اوروبا الغربية . الذين شبههم ماركس بـ« كيس من البطاطا» ، ومن الامور تجتذب الانتباه انه حتى عندما تطورت حركات ثورية فلاحية في اجزاء اخرى من العالم في القرن العشرين ، فانها كانت دائماً تقريباً تنظم وتقاد من قبل ساسة مدنيين او احزاب سياسية قائمة في المدن . ومع ذلك ، يمكن ايضاً المجادلة بشكل أكثر عموماً على غرار ماكس فيبر ، بأن « الطبقة في حد ذاتها ليست طائفة » (Comunity) ،وان«نشوء فعل مجتمعي (Societal)

او حتى طائفي من وضع طبقي مشترك ليس على الاطلاق ظاهرة عالمية » ، وان «مدى نشوء «فعل طائفي» و « فعل مجتمعي» محتمل من « الافعال الجماهيرية» لافراد طبقة ما ، يرتبط بظروف ثقافية عامة .... »[1] .ويصح هذا بوجه خاص على وضع الطبقة العاملة في دولة الرفاه ، حيث التمايز داخل الطبقة ، والتحركية الاجتماعية والجغرافية ، وتغيير العلاقات مع الطبقات الاخرى ، والوظائف الجديدة للدولة ، وتطور « المواطنة » الى جانب درجة معينة من التوحيد الثقافي ، تجنح الى اضعاف الشعوب بالانتماء الى طبقة محددة بشكل حاد وذات مصالح طبقية متميزة وبشكل أكثر ، فكرة اية « مهمة تاريخية » لخلق حضارة جديدة .

بل ربما كان الامر الاكثر اهمية ، في تأثيره على الفعل الطبقي ، هو تعلق الافراد دائماً بطائفة قبلية ، او اثنية ، او لغوية او قومية ، يقرنون بها مصالحهم الخاصة بتعارض بل وصراع في معظم الاحيان ، مع طوائف مماثلة اخرى . ان هذه الرابطة الاجتماعية تبلغ على الارجح اكثف اشكالها في دولة الامة الحديثة ، وسوف نبحثها بإسهاب اكثر في الفصل التالي . ان المقولة القائلة بأن « تاريخ كافة المجتمعات حتى الآن هو تاريخ الصراعات الطبقية » لا تعبر الا عن حقيقة جزئية ، وان وجود « الشعوب » و « الامم » والعلاقات ما بينها ، تؤلف ، حسب رأيي ، اساساً مستقلاً الى حد كبير لنظرة عالمية سياسية للفعل السياسي بحيث يكون مفعوله (اي الاساس) وضع حدود لاهمية العضوية الطبقية ونتائجها العملية .

---

(١) ماكس فيبر ، (الاقتصادوالمجتمع)(مطبعة بيد منستر ، نيويورك ، ١٩٤٨) القسم الثالث ، الفصل الرابع .

الفصل الخامس

نشوء أمم جديـدة : القومية والتنمية

ان دولة الأمـة ، في العالم الحـديث ، هي الوحـدة السياسيـة الكـبرى . ومن الواضـح ان الأمـر لم يكن دائمـاً بهـذا الشـكـل . فـالمجتمعـات القبليـة ، ودول المـدن ، والامبـراطوريـات القـديمـة ، والمجتمعات الاقطاعية ، كانت كلها منظمة وفقاً لمبادىء اخرى ، وكانت تحافظ على تماسكها السياسي بأنواع اخرى من الروابط . والواقع ان صعود دولة الامة الى هذا المركز البارز امر حديث جداً . ففي اوروبا بقيت دولة متعددة القوميات ـ هي ملكية هابسبورك ـ قـوة كبرى حتى ١٩١٨ ، في حين ان امبـراطوريـات دول اوروبيـة اخـرى ، لا سيمـا بريطانيا وفرنسا ، منعت الاستقلال الوطني عن الشعوب في جـزء كبير من بقية العالم الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تتجاوز عضوية عصبة الأمم من ١٩١٩ الى ١٩٣٩ اربعاً وخمسين امـة ، في حين ان ١٥١ دولة امة تغطي المعمورة كلها تقريباً ، اعضاء في الأمم المتحدة حالياً .

ان ظهـور دول الأمم ، اول الامر في اوروبـا الغربيـة وامريكـا الشمـالية ، اعتمـد على شرطين رئيسيين : الأول هـو تطور الحكـومة المركزية الحديثة ، الذي حققه الملوك المـطلقون من القـرن السادس عشر الى الثامن عشر ، والثاني هو صعود النزعة القـومية ، مجسـدة

فكرة تقرير المصير السياسي لفئة اجتماعية تقطن منطقة محددة ، وتعتبر نفسها ذات طابع اثني وثقافي متميز ، وتنطلق في كفاح لغرض السيادة الشعبية بدلاً من الحكم السلالي . ان هانز كون، مشدداً على هذه السمة الاخيرة ، يلاحظ ان « القومية لا يمكن تصورها بدون افكار السيادة الشعبية مسبقاً ـ بدون اعادة نظر كلية في مركز الحاكمين والمحكومين ، الطبقات والطوائف » ، ويمضي ليسجل اهمية صعود طبقة جديدة ، الطبقة الثالثة :

« حيثما اصبحت الطبقة الثالثة قوية في القرن الثامن عشر ـ كما في بريطانيا العظمى ، وفي فرنسا ، وفي الولايات المتحدة ـ وجدت القومية تعبيرها بشكل طاغ ، ولكن غير حصري ابداً ، في تغيرات سياسية واقتصادية . ومن جهة اخرى ، حيثما كانت الطبقة الثالثة لا تزال ضعيفة وفي مرحلة التبرعم فقط في بداية القرن التاسع عشر ، كما في المانيا ، وايطاليا ، وبين الشعوب السلافية ، وجدت القومية تعبيرها بشكل طاغ في المضمار الثقافي . وبين هذه الشعوب ... مع تنامي قوة الطبقة الثالثة ، واليقظة السياسية والثقافية للجماهير ، خلال القرن التاسع عشر ، تحولت هذه القومية الثقافية بسرعة الى الرغبة في تكوين دولة ـ امة »[1] .

ففي بداياتها اذن ، يمكن اعتبار القومية الحديثة كجانب واحد في حركة طبقية وجدت تعبيرها السياسي في كفاح عام من أجل الديمقراطية ، وقد تجلت بأوضح اشكالها في الثورة الامريكية ـ التي فسرها بعض المدرسين بأنها تشكيل « اول امة جديدة »[2] ـ وفي الثورة الفرنسية ، اللتين اسستا معاً نموذج نوع جديد من النظام

---

(١) هانز كون، (فكرة القومية) (كولبير ، نيويورك ، ١٩٦٧) ، المقدمة ، ص ٣ ـ ٤

(٢) انظر بوجه خاص س . م . ليبسيت ، (الامة الجديدة الاولى) (انكر / دبلدي ، كاردن سيتي نيويورك ، ١٩٧٤) .

السياسي يجسد فكرتي « المواطنة » و « السيادة الشعبية » . ومن الواضح ان عملية تشكيل دولة الامة لم تسر على منهج واحد في كل مكان . ففي المجتمعات التي كانت الطبقة الثالثة فيها ضعيفة في البداية ـ وخلال تطورها اللاحق في القرن التاسع عشر اصبحت منقسمة بوضوح اكثر الى طبقات متمايزة ـ اعتنقت البورجوازية ، بفعل التهديد الفعلي للحركة العمالية ، نمطاً أكثر محافظة من القومية ، كما ان خلق دولة امة حديثة قائمة على نمط الانتاج الرأسمالي تحقق بشكل اكثر سلطوية عن طريق ما سمي بـ « ثورة من الاعلى »(١) .

ان المنظرين الماركسيين للقومية(٢) قد شددوا بقوة كبيرة على هذا الارتباط بين صعود البورجوازية وظهور دولة الامة . فباور ، مثلاً ، يجادل بأن « كل نظام اقتصادي جديد يخلق اشكالاً جديدة من البنية الدولية وقواعد جديدة لتحديد الهياكل السياسية ...»ومع تطور « النمط الرأسمالي في الانتاج الاجتماعي وتوسع الرابطة الثقافية القومية ... يصبح الاتجاه نحو الوحدة القومية على اساس التربية القومية اقوى من الاتجاه الخصوصي لانحلال الامة القديمة ، القائمة على الاصل المشترك ، الى مجموعات محلية متمايزة بشكل متزايد الحدة » .

ويختتم مناقشته لمفهوم « الامة » بالقول :

« بالنسبة لي ، لم يعد التاريخ يعكس صراعات الأمم ، بل ان

---

(١) بارنكتسن مور، المصدر الآنف الذكر .

(٢) ان الطروح الاكثر غنى هي التي قدمها الماركسيان ـ النمسويان ، اوتوباور وكارل رينر ، اللذان توجب عليهما مواجهة مشاكل السيادة القومية والنزعة القومية بشكل حاد جداً في امبراطورية هابسبورك . ان كتاب باور (المسألة القومية والديمقراطية الاجتماعية) (فينا ، ١٩٠٧ ، طبعة موسعة في ١٩٢٤) قد اعتبر بشكل اوسع اهم دراسة ماركسية في هذا المضمار ، بالرغم من انه يهمل غالباً في الشروح العامة للقومية . ففي كتاب انتوني د . سمث (نظريات القومية) (دكوورث، ١٩٧١) ، لا نكاد نجد اشارة الى باور والماركسيين ـ النمسويين الآخرين .

الامة نفسها تبدو انعكاساً للصراعات التاريخية ، ذلك ان الامة نفسها لا تظهر الا في الطابع القومي ، في قومية الفرد ، وليست قومية الفرد الا جانباً واحداً من تقرير مصيره بواسطة تاريخ المجتمع ، بواسطة تطور ظروف وتقنيات العمل »[١] .

وكان الماركسيون ـ النمسويون معنيين ايضاً بتقصّي التطور اللاحق للقومية ولا سيما تحولها الى ايديولوجيا الامبريالية في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر . وقد جادل رينر[٢] بأنه « كما ان الرأسمالية تنتقل الآن من مرحلتها الصناعية الى المرحلة الرأسمال ـ مالية » فكذلك المبدأ القديم للقومية ،« ... المبدأ الديمقراطي ، بل الثورة لوحدة الامة وحريتها وتقرير مصيرها ، قد انتهى امره » ، واصبحت الفكرة القومية السائدة الآن هي فكرة « الامبريالية القومية » ، التي تدعمها الطبقات الحاكمة[*] . الا انه في الوقت نفسه ، كان رينر يخشى ان يؤدي الشعور القومي المكثف والواسع الانتشار ، الذي كشفت عنه الحرب ، الى ما سماه « الامبريالية الاجتماعية : امبريالية شعب بأسره »[٣] .

ان التكييفات التي اعطاها المفكرون اللبراليون عن القومية حيث يقرنونها بالكفاح البورجوازي من أجل الديمقراطية ، وكذلك تكييفات الماركسيين ـ النمسويين الذين يرون فيها احدى السمات في صعود

---

(١) باور

(٢) كارل رينر ، (الماركسية والحرب والامية) (شتوتكارت ، ١٩١٧) .

(*) من الواضح ان الكاتب يتحدث هنا عن (القومية) في اوروبا الاستعمارية وليس القومية التحررية المعادية للاستعمار وذات النزعة التقدمية كما هو الحال في العالم الثالث والقومية العربية (المترجم) .

(٣) للاطلاع على مناقشة انتقادية للنظرية الماركسية ـ النمسوية عن القومية والامبريالية ، انظر ا . م . ونسلو ، (نموذج الامبريالية) (مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ١٩٤٨) ، ص ١٥٩ ـ ٦٩ ، ١٧٩ .

وتوطد النمط الرأسمالي للانتاج ، مندمجة في مرحلة لاحقة بالامبريالية ، لا تستنفد التصورات المختلفة لهذه الظاهرة . بل ان بعض المفكرين المحدثين قد شددوا بدلاً من ذلك على التأثيرات الفكرية والثقافية ، او على عمليات التصنيع والتحديث . ان ا .خضوري ، مثلاً ، يجد المصدر الرئيسي للقومية الاوروبية في فلسفة كانت وفيخته التي جعلت من تقرير المصير الهاً اعلى ، وفي تسرب هذا الاسلوب من الفكر الفلسفي الى السياسة الالمانية (وفيما بعد الاوروبية) عقب انهيار طرز الحياة التقليدية والمجتمعات المستقرة . ان هذه « النظرية المستنبطة في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر » صدرت فيما بعد الى اجزاء اخرى من العالم نتيجة للتوسع الاستعماري ، وهذا هو السبب ـ وليس الثورات الشعبية ضد الحكم الاستعماري ـ في قيام الحركات القومية في القرن العشرين بقيادة مثقفين قوميين يشغلون مكاناً « هامشياً » في مجتمعاتهم الخاصة[١]. ولكن هذا التحليل يركز بشكل مفرط على المحتوى الفكري للقومية ، بينما يهمل مصادرها الاجتماعية[٢] كما انه يضفي على المثقفين اهمية مبالغاً فيها كقادة للحركات القومية[٣] .

---

(١) ا .خضوري ، (القومية) ، الطبعة الثالثة ، (هتشنسن ، ١٩٦٦) .

(٢) انظر الانتقادات الموجهة ضمن هذا الخطوط لدى أ .كيلنر ، (الفكر والتغيير) (وايدنفيلد ونيكولسن ، ١٩٦٤) ، ص ١٥٩ ـ ٣ ، (انتوني د .سمث) (نظريات القومية) ، ص ٣٠ ـ ٤٠ ، وبراين ترنر ، (ماركس ونهاية الاستشراق) (الن وانوين ١٩٧٨) ، ص ٥٤ ـ ٧ .

(٣) يلاحظ روبرت بريم في (المثقفون والسياسة) (الن وانوين، ١٩٧٩) ، الفصل الثالث ، ان الضباط العسكريين لعبوا دوراً هاماً ، لا سيما في الانظمة القومية التي تأسست بمرور الزمن ، ويبين بشكل اعم انه ليس هناك ما يبرر اعتبار الثورات او نضالات الاستقلال القومي انقلابات «مثقفين» (كما يفعل لاسويل مثلاً) بل هي حركات اجتماعية عريضة يتحالف معها بعض المثقفين .

ان العلاقة بين القومية والتصنيع / التحديث قد كملت بأكمل شكل من قبل كيلنر[1] ، في مخطط يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية . وجدله الرئيسي هو انه «...مع انطلاق موجه التصنيع والتحديث الى الامام ، فانها تبعثر الاحداث السياسية السابقة (التي هي) عموماً اما صغيرة ووثيقة الترابط ... او كبيرة ولكن فضفاضة ممركزة بشكل سيء». ويشير الى ان « شوكتي القومية » تجنحان الى ان تكونا بروليتاريا وانتلجنسيا » : فالاولى تقتلع بادىء الامر ثم تدمج بالتدريج في رابطة قومية جديدة ، والاخيرة تهيئ تعاريف ثقافية جديدة للعضوية المجموعية ، تنتشر بشكل واسع مع تطور التعليم الجماهيري والنظام التعليمي القومي الذي يحتمه التصنيع نفسه .

ان هذه النظريات الحديثة ، سواء كانت تعالج حركة فكرية ـ ابتداع نظرية جديدة ـ او العملية الاجتماعية للتصنيع ، تعنى بالدرجة الرئيسية ، كما هو واضح ، بقومية القرن العشرين ، وبما يدعى انه جذورها في التغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي جرت في اوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر . ولكن من الواضح ان تطور فكرة « الامة » وتكوين دول الامم في اوروبا بدآ في وقت اسبق بكثير ، ولأجل فهم قوة الحركات القومية اللاحقة في اوروبا وغيرها ، ينبغي النظر بمزيد من الامعان في تلك العملية التاريخية .

ان جارلس تيلي ، في مقدمته وخاتمته لمجلد يبحث بالتفصيل بعض الجوانب الرئيسية في تطور دول الامم في اوروبا الغربية[2] ، يدرس الظروف المحددة التي بدأت فيها هذه الدول بالظهور منذ اوائل القرن السادس عشر ويُجمل سماتها المميزة ، ويستعرض اسباب تطورها

---

(١) ارنست كيلنر، المصدر الآنف الذكر ، الفصل السابع .

(٢) جارلس تيلي (تحرير)، (تكوين الدول القومية في اوروبا الغربية) (مطبعة جامعة برنستن) (برنستن ، ١٩٧٥) .

وسيطرتها في النهاية . ان الدولة القومية ، عندما تكونت في اوروبا الغربية ، سيطرت على اقليم مترابط واضح الحدود ، وكانت ممركزة نسبياً ، وكانت تتميز بوضوح عن المؤسسات الاخرى ، وقد دعمت ادعاءاتها باكتسابها بالتدريج احتكاراً لوسائل القسر المادي ضمن اقليمها .

ان هذا النمط الجديد من الدولة توسع ، كما يشير تيلي بواسطة الحرب ، ولكن كانت هناك بعض الظروف العامة التي سهلت امتصاص سكان الوحدات السياسية الصغرى ، وابرزها التجانس الثقافي لاوروبا ، ووجود اقتصاد موحّد قائم على الزراعة الفلاحية وطبقة صغيرة ولكن واسعة الانتشار من الملاكين ، وهيكل سياسي لامركزي ولكن موحد نسبياً . وبين الاسباب الاكثر تحديداً يشير تيلي الى نمو المدن ، والتجارة ، والتجار والصناعيين ويلاحظ انه « فيما بعد تطورت علاقة متبادلة قوية بين توسع الرأسمالية ونمو سلطة الدولة .... » ، علاقة هي احدى الموضوعات الرئيسية في دراسة فرناند براودل عن اوروبا في القرن السادس عشر[1] .ان هذا الارتباط بالتطور الرأسمالي له اهميته في تحديد اسباب نجاح بعض الجهود لبناء دول الامم ، في الوقت الذي فشلت فيه معظمها ، اذ ان احد العناصر الاساسية في النجاح كان توفر الموارد التي يمكن استخلاصها من السكان وتكريسها لبناء جهاز دولة وخوض الحروب كما ان تطور عدد صغير من الدول القوية كان وثيق الارتباط بنمو تقسيم اقتصادي واسع النطاق للعمل ، وظهور ما سماه فالرشتاين « الاقتصاد ـ العالمي الاوروبي »[2] الا انه ، بالاضافة الى ذلك ، كانت هناك عوامل سياسية

---

(١) فرنان براودل ، (البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني) (كولنز ، ١٩٧٢)

(٢) ايمانويل فالرشتاين ، (النظام العالمي الحديث : الزراعة الرأسمالية واصول الاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر) (المطبعة الاكاديمية، نيويورك، ١٩٧٤).

محـددة ساهمت بشكـل هام في النجـاح حسب رأي تيلي ، ومن بينها وجود وفرة مستمرة من ارباب الاموال السياسيين ، وتحالفات قوية بين السلطة المركزية وقطاعات رئيسية من النخبة العقاريـة . ومن الواضح ان النجاح في الحرب ، الذي كان عاملاً حاسماً في بناء دول كبيـرة ، اعتمد على توفر الموارد الاقتصادية وكذلك على تعبئة واستخدام هذه الموارد بشكل سياسي مؤثر .

ان هـذا التعليل لقيـام دول الامم في اوروبا الغـربية ، ولتـطور الاحساس بالقومية كرابطة اجتماعية اساسية ، هو اشمل واعمق بكثير من النظريات التجـريديـة والمحدودة تـاريخياً التي تهـدف الى تفسير القومية الحديثة وظهور امم جديدة اما على اساس اعادة توجه الفكـر الاوروبي ، او على اساس عملية تصنيع عامة . وينبغي الآن ان ننظر ، كما فعل تيلي في الضوء الذي يمكن ان يلقيه هذا التحليل على ظاهرة القومية وتطور دول الامم في وقت لاحق . ومن الضروري هنا ان نميز بين تلك الظروف التي يمكن اعتبارها ملازمة بشكـل شامـل لقيام دولة الأمة ، وتلك التي هي خاصة بفترة تـاريخية معينـة . وبقدر مـا يتعلق بالاخيرة ، فمن الواضح ان الحركات الهادفـة الى التوحيـد القومي او الاستقلال القومي في القرنين التاسـع عشر والعشـرين قد قـامت في ظروف تختلف جداً عن تلك التي كانت سائدة عندما تكـونت دول الامم الاولى . ان كـافة هـذه الحركـات كانت تـواجه ، كنموذج، دول الامم القائمة ، وقد تأثرت بالافكار القومية المتبلورة فعلاً والواسعة الانتشار . ان توحيد ايطاليا والمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان تحقيقاً متأخراً من قبل البورجوازية(*) في هذه الاقطار ، لدولة حديثـة

(*) ترى الى اي مدى يمكن اعتبار بسمارك في بروسيا والمانيا ممثلاً للبورجوازية ؟ والى اي مدى يمكن اعتبار وحدة ١٨٧١ الالمانية وحدة بقيادة البورجوازية؟ اعتقد ان المؤلف يجانبه التوفيق في هذه العبارة المتسرعة (المترجم) .

كبيرة منظمة بشكل جيد ، وضرورية للتطور السريع للانتاج الرأسمالي ، مثل تلك الموجودة من قبل في معظم اوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية . وكانت ثمة حركات قومية اخرى في اوروبا تحمل ، بدلاً من ذلك ، طابع حركات استقلالية موجهة ضد امبراطورية مهيمنة مثل امبراطورية آل هابسبورك او القياصرة الروس ، وكما لاحظ هيوستين ـ واتسن ، فإن بعضها ـ مثل حركات السلوفاك والاوكرانيين ـ بدأت كحركات ثقافية ناجمة عن خلق لغة ادبية قياسية(١) وثمة امم اخرى ، مثل تركيا ، نشأت ايضاً على اساس لغوي ، في حين أن اللغة العربية الحديثة واقترانها بلغة الدين المقدسة ، هي عنصر هام في القومية العربية(٢) .

وفي القرن العشرين ، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية ، اتخذت الحركات القومية بشكل عام شكل نضالات استقلالية ضد الحكم الامبريالي للدول الاوروبية ، او ضد انماط من السيطرة اقل مباشرة ، تخلق وضعاً تبعياً . ان الاطار الذي قامت فيه هذه الحركات كان الاقتصاد العالمي الرأسمالي والامبريالية ، ومن هنا كان هناك ، في معظم هذه الحركات نفوذ اشتراكي محسوس ، وفي بعض الاقطار ، والصين مثال بارز ، تكللت الحركات القومية بثورة اجتماعية . ومع ذلك فان الاشكال التي اتخذتها القومية ، والانظمة السياسية التي اظهرتها الى الوجود ، هي في غاية التنوع . وفي امريكا اللاتينية ، فان موجة ثانية من القومية ، يمكن اعتبارها استمراراً للنضالات الوطنية الاستقلالية ضد الامبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية في اوائل القرن التاسع عشر ، قد تطورت بقوة في القرن الحالي ضد السيطرة الاقتصادية الأمريكية ، وارتبطت بشكل وثيق الى هذا الحد او ذاك

---

(١) هيوستين ـ واتسن . (القومية والشيوعية) (مبثوين ٠ ١٩٦٤) ، ص ٩ ـ ١٠ .
(٢) ذاته ، ١٠ ـ ١١ .

بحركات اشتراكية واصلاحية موجهة ضد السيطرة الداخلية على هذه المجتمعات من قبل طبقة عليا مؤلفة من ملاكي الاراضي ، وفي الفترة الاكثر حداثة ، من عناصر من البورجوازية الوطنية .

ولكن بالرغم من ان المذاهب الاشتراكية او الاصلاحية ـ اللبرالية كانت ذات تأثير هام في بعض الحالات ـ في الثورة الكوبية ، في حكومة الوحدة الشعبية في شيلي ، وفي الحركة البيرونية في الارجنتين ـ فان القومية المحافظة ، المتمثلة في انظمة عسكرية ، هي التي سادت الى حد كبير . ويوجد وضع مماثل في مناطق اخرى من العالم . ففي الهند ، كان حزب المؤتمر ، بالرغم من وجود جناح اشتراكي فيه ، حركة استقلالية للطبقة الوسطى بالدرجة الاولى ، وان تقسيم الهند بعد انهاء الحكم البريطاني خلق في الباكستان دولة يسيطر عليها ملاكو الاراضي والعسكريون ، وفي الهند نظاماً ديمقراطياً لبرالياً تختلط فيه العناصر الاشتراكية والرأسمالية . وفي افريقيا،تتسم بعض الامم التي خرجت عن الحكم الاستعماري بالاشتراكية بأساليب متنوعة ، ولكن أما اخرى ، خلقتها حركات استقلالية ذات طابع شعبوي او اشتراكي هام ـ كما في غانا ـ وهادفة الى تحقيق شكل ما من « الاشتراكية الافريقية » ، قد تطورت بعد ذلك تحت الحكم العسكري . والشعوب العربية ، كما هو واضح ، هي قومية بشكل طاغ ، وليست اشتراكية ، في توجهها(*) . ويمكن ايضاً مشاهدة التوتر بين افكار القومية والاشتراكية ، والقوة العظيمة للاولى في حالات اخرى ، مختلفة بعض الشيء ، ففي كوبيك ، مثلاً ، كان صعود (الحزب الكوبيكي)

(*) مرة اخرى نعتقد ان الكاتب يتسرع في اطلاق احكامه او يستند الى مصادر خاطئة .فالحركة القومية العربية ارتبطت ـ منذ الخمسينات وبشكل اوضح في الستينات ـ بنزعة اشتراكية بارزة . ومن الخليج الى المحيط نكاد لا نرى حزباً او حركة قومية عربية الا وارتبطت بهدف الاشتراكية بشكل او بآخر (المترجم) .

الى السلطة ناجماً بالتأكيد تقريباً عن قوميته اكثر منه عن الجوانب الديمقراطية الاجتماعية في برنامجه[1] .

وهكذا فان الحركات القومية والامم الجديدة التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية تكشف عن سمات تميزها في جوانب عديدة عن الحركات السابقة التي ادت الى تكوين دول الأمم في اوروبا الغربية ، لأنها قامت في اطار عالمي مختلف جداً ـ في اقتصاد رأسمالي عالي التطور ، وفي اعقاب تقسيم العالم بين الأمم الامبريالية القومية ، وفي وسط تحولات سياسية ناجمة عن نمو الحركة الاشتراكية . الا انه في الوقت نفسه ، يتشابه تكوين هذه الأمم الجديدة في بعض الجوانب الهامة مع خلق دول الأمم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وحتى قبل ذلك . ففي المقام الاول ، يعتبر ذلك من قبل الشعوب المعنية شرطاً اساسياً لأي تطور كبير في مجتمعاتها . وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالنمو الاقتصادي ، بالرغم من ان ذلك قد اصبح امراً متزايد الاهمية وربما طاغياً ، بل بتطور اكثر عموماً لثقافة وطريقة حياة متميزة تسمح للمجتمع باشغال موقعه « الشرعي » كوحدة مستقلة بين امم العالم الاخرى .

وثانياً ، ان الدول الجديدة ، مثل سابقاتها ، هي نتاج صراعات بين فئات وطبقات اجتماعية مختلفة . وان الاشكال المختلفة التي تتخذها انظمتها السياسية تعتمد على نتيجة هذه الصراعات . ان الفلاحين وملاكي الاراضي ، والبورجوازية الناشئة والطبقة العاملة

---

(١) اظهرت دراسة للمواقف السياسية للشباب في كويبك في اوائل الستينات ، عندما بدأت الحركة الاستقلالية تتطور على نطاق واسع ، انه بينما كانت الافكار الاشتراكية واسعة الانتشار للغاية ، فانه لم يكن هناك اشتراكي بدون ان يكون قومياً في الوقت نفسه ، وفي المجموعة ككل طغى الوعي القومي بشكل واضح جداً على الوعي الطبقي ، انظر مارسيل ريو ، (الوعي القومي والوعي الطبقي في كويبك) ، في مجلة « الدفاتر الدولية لعلم الاجتماع) ، العدد ٣٨ (١٩٦٥) ، ص ٩٩ ـ ١٠٨ .

الصناعية الصغيرة نسبياً ، والمثقفين الذين تتراوح ولاءاتهم المذهبية من قومية سلفية محافظة الى الماركسية ، والموظفين الحكوميين ، وزعماء الاحزاب السياسية والضباط العسكريين،كلهم قادرون احتمالياً على التأثير في بناء دولة جديدة . وربما كان الاختلاف الاكثر اهمية عن العمليات السابقة بتكوين الدولة يقوم في الدور الفعال للاحزاب السياسية المنظمة التي تستطيع تعبئة الدعم الجماهيري او الضباط العسكريين الذين تكمن قوتهم في خبرتهم بالتكنولوجيا والادارة الحديثة وسيطرتهم على وسائل القسر الجسدي .

ثالثاً ، يتوجب على الحكام الجدد ، مهما كانت الوسائل التي توصلوا بها الى السلطة ان يوطدوا سيطرتهم المركزية على المجتمع ، ويعززوا الشعور بالهوية الوطنية . ومرة اخرى مثل اسلافهم ، كما يشير تيلي في مقارنة مع الجهود السابقة لبناء الدولة في اوروبا ، فان جهودهم لـ « بناء جيوشهم ، والمحافظة على تدفق الضرائب وتشكيل تحالفات فعالة ضد منافسيهم ، والسيطرة على مرؤوسيهم الاسميين وحلفائهم ، ودرء خطر التمرد من قبل الناس العاديين » ، هي التي تؤدي ، كـ « نتيجة غير مقصودة » الى تنامي المشاركة السياسية[1] . وبطبيعة الحال ، فإن الانظمة الجديدة تختلف اختلافاً كبيراً في نوع المشاكل التي يتوجب عليها مجابهتها . فقد تواجه انقسامات قبلية ، او لغوية ، او دينية، تخلق الاسس لمراكز بديلة للسلطة ، وقد تكون بلادهم فقيرة او غنية بالثروات الطبيعية ، وقد يكون وضعها الجغرافي - السياسي ازاء الأمم الاخرى مؤاتياً او غير مؤاتٍ ، وقد تكون الفروق بين الطبقات ، وشدة الصراع الطبقي ، كبيرة الى هذا الحد او ذاك . وهذه الفروق تؤثر في النجاح او الفشل تماماً كما فعلت في المحاولات السابقة لتكوين الدول ، لا سيما من خلال اثرها على النمو الاقتصادي ،

---

(١) تيلي ، ص ٦٣٣ .

الذي لا يوفر فقط موارد لتوسيع جهاز الدولة وتطوير التعليم الوطني ، بل هو ايضاً عامل رئيسي في اضفاء الشرعية على النظام .

واخيراً ، فان التطور الوطني قد يخلق بذاته نـزعة قـومية أكثـر عنفاً ـ كما فعـل بالنسبـة لدول الأمم الاقدم عهـداً ـ ويثير منـافسات وصراعات دولية كبيرة . وفي هذا الصدد ، في الواقع ، ليس هناك فرق على الاطلاق بين الأمم القديمة والجديدة ، ويكـون من الضلال تمـاماً تركيز الاهتمام بشكل حصـري على قوميـة الاقطار المستقلة حـديثاً ، فخـلال القرن العشـرين نجمت حربـان عـالميتـان الى حـد كبيـر عن الصراعات بين الأمم الاوروبية ، التي امتدت في الحرب العالمية الثانية فشملت المنـافسة بين الولايـات المتحدة واليـابـان ، وبـالرغم من ان الحـرب الثانيـة يمكن اعتبارهـا ايضاً ، من احـد الجوانب ، مجـابهـة ايديولوجية بين الفاشية والديمقراطية فان تأثير القـومية كـان لا يزال عظيماً جداً . كان عنصراً حاسماً في التوجه السياسي لالمانيا وايطاليا واليابان ، في حين كان هناك في الاتحاد السوفييتي تشديد متزايد على « القومية السوفييتية » مع تقدم الحرب .

ومنذ ١٩٤٥ كانت هناك محاولات متجددة لخلق منظمـات فوق ـ قومية ، ليس فقط على نطاق عـالمي من خلال تـأسيس الامم المتحدة ووكالاتها المختلفة بل كذلك على اساس اقليمي . الا ان هذه المنظمات لم تحقق الا نجاحاً محدوداً في كبح المطامح القومية وفي الصـراعات بين الدول . ان الأمم المتحدة تكون عاجزة الى حد كبير عندما تواجه اصطداماً للمصالح بين دول كبرى ، او حتى في معالجة صراعات أكثر محلية مثل الصراع بين اسرائيل والدول العربية ، تكون للدول العظمى مصـالح فيها ايضـاً . وعلى نفس الشاكلة ، فـان المنظمـات الاقليمية المختلفـة التي تم تشكيلهـا لا تقضي على السعي النشيـط لتحقيـق المصالح القومية . ان المجموعة الاوروبية ، مثلاً ، ظهرت في الحقيقة الى الوجود كنتيجة ، الى حـد كبير ، لادراك دقيق للمصـالح القوميـة

الفرنسية من قبل جان مونيه ، الذي كان المسؤول الرئيسي عن تأسيس (رابطة الفحم والفولاذ الاوروبية) ـ سلف السوق المشتركة ـ كوسيلة لحماية الصناعة الفرنسية ولا سيما صانعي الفولاذ الفرنسيين من منافسيهم الالمان الاكثر كفاءة[1] ، ومن المعترف به على نطاق واسع في الوقت الحاضر أن المصالح القومية هي العليا في مناقشات وقرارات المجموعة ، في حين ان آفاق الوحدة الاوروبية تتضاءل باضطراد وحتى الى الحد الذي تنجح فيه المنظمات الاقليمية في تحقيق السعي وراء الاهداف القومية الخالصة ـ ولا شك ان احد المنجزات الكبرى للمجموعة الاوروبية هو تخفيف المنافسة الطويلة الامد بين المانيا وفرنسا ـ فان هذه المنظمات نفسها قد تتطور الى تكتلات قوى تنقل الصراعات الدولية الى صعيد آخر ، بطريقة تذكرنا بالمنافسات الامبريالية في الشطر السابق من هذا القرن .

كما لا يمكن الادعاء ، بشكل مقنع جداً ، بان الاشتراكية كانت ايديولوجيا مضادة فعالة في مواجهة القومية ، او أن الحركة الاشتراكية قد أعاقت ، بأي شكل محسوس ، افعال دول الأمم . فمنذ ١٩١٤ ، عندما ايدت الغالبية العظمى من قادة الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في اوروبا المجهود الحربي لدول اممها الخاصة ـ تحت تأثيرات مختلفة ، احدها بلا شك هو الحماس القومي للشعوب المتورطة ـ فان قدرة الحركة الاشتراكية على تحقيق نوع جديد من العلاقة السياسية بين شعوب العالم قد اصبحت موضع شك ، وقد تضاءلت الشكوك ليس فقط كنتيجة للنهج الذي اتخذته الثورة في روسيا ، مكللاً بمشروع بناء « الاشتراكية في بلد واحد » الذي ادى بمرور الزمن الى جعل الاشتراكية مرادفة للمصالح الوطنية للاتحاد

---

(١) جان مونيه ، (مذكرات) (دبلدي ، نيويورك ، ١٩٧٨) .

السوفييتي ، بل كذلك في ضوء العلاقات الفعلية بين الاقطار الاشتراكية في العالم الراهن، حيث يقوم الآن صراع كبير بين دولتين اشتراكيتين ـ الاتحاد السوفييتي والصين ـ وتمثل القومية بمنتهى الوضوح قوة ضخمة ومتنامية في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي واقطار اوروبا الشرقية . وفضلاً عن ذلك ، ففي الاقطار الاشتراكية التي تضم مجموعات قومية مختلفة ضمن خدودها ـ مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ـ برزت ايضاً مظاهر للشعور القومي كلما سمحت الظروف السياسية بالتعبير عنه .

ان هذا التعارض والتنافس بين الاشتراكية والقومية كان على الارجح اهم سمة عامة للحياة السياسية خلال الاعوام المائة الماضية . حتى الآن ، كما اشرت ، برهنت القومية ، في اية مجابهة مباشرة ، على انها الاقوى ، وليس ثمة شك في ان وسع الصراعات وأكثرها تدميراً في القرن العشرين كانت حروباً بين امم ، لا صراعات بين طبقات . وهناك ولا شك ، فضلاً عن ذلك ، أدلة على ان القومية تزداد قوة ، بالنسبة للأمم الجديدة والقديمة على السواء ، وحتى ضمن الاخيرة ، حيث ان احدى أكثر الظواهر السياسية لفتاً للنظر في العقود القلائل الاخيرة كانت ظهور حركات انفصالية قوية ، كما في كويبيك وسكوتلنده .

كيف تفسّر القوة المتواصلة ، بل والمتنامية ، للقومية ؟ ان هذه مسألة معقدة ، وقد اهملها علماء الاجتماع الى حد كبير جداً . ان المفكرين الماركسيين ابتداء من ماركس وانجلز نفسيهما،كانوا يميلون الى اعطاء القومية اهمية ثانوية بالمقارنة مع الصراعات الطبقية او الى رفضها (كما فعلت روزا لوكسمبرغ في تصريحاتها عن حركة الاستقلال البولندي)[1] بوصفها ملاذاً للبورجوازية الصغيرة ، سيفقد

---

(١) انظر المناقشة لدى ج . ب . نيتل ، (روزا لوكسمبرغ)(مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٦٦) ، لا سيما ص ٩١ ـ ٤ ، ٨٤٥ ـ ٦٢ .

اهميته السياسية مع نمو الحركة الاشتراكية ، او الى ربطها بشكل خاص بتطور الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية ، او اخيراً ، الى اضفاء قيمة محدودة على النضالات القومية ضد الامبريالية ، بوصفها ملحقة بالصراع الاساسي بين الطبقة العاملة والبورجوازية . كما ان الماركسيين القلائل الذين كرسوا اهتماماً جدياً لمسألة القوميات والنزعة القومية ـ وعلى رأسهم اوتو باور وكارل رينر ـ قد عالجوها من وجهة نظر طبقية . فقد رأوا في القومية حركة بورجوازية ، ولكن ايضاً خطراً على حركة الطبقة العاملة ، التي يمكن ان تصبح مشوبة باتجاهات قومية . الا انه في الوقت نفسه ، نظر باور ورينر ، بادىء الامر ، نظرة متفائلة الى نتيجة الصراع بين الحركتين ، فقد كانا يعتقدان أن امبراطورية هابسبورك المتعددة القوميات يمكن ان تتحول الى اتحاد اشتراكي للأمم ، حيث يتغير مفهوم «الامة» نفسه ويأخذ مبدأ القومية بفقدان بعض اهميته كأساس لتشكيل الدول[1] . والواقع ان الامبراطورية تحللت بعد الحرب العالمية الاولى الى عدة امم جديدة ، بالرغم من ان هذا نجم عن سياسات دول الأمم المنتصرة ، بقدر ما نجم عن الحركات القومية المحلية .

ولكن اذا لم يكن المفكرون الماركسيون ، ككل ، قد ساهموا بشكل عميق جداً في دراسة القومية ، فان نفس الشيء تقريباً يمكن ان يقال عن علماء الاجتماع الرئيسيين الآخرين.لقد كان ماكس فيبر قومياً متحمساً ، يسترشد في علم اجتماعه السياسي بمبدأ « اولوية مصالح دولة الامة » ، الذي طرحه بقوة في محاضرته الافتتاحية في فرايبورغ في ١٨٩٥ ، الا انه لم يعن بدراسة اسس هذه « الاولوية » بشكل عميق . وكما لاحظ مومسن:«ان فيبر لم يتصور ابداً عالماً غير عالمه ،

---

(١) كما راينا ، عدل رينر افكاره بعض الشيء، اقر بأن المذاهب القومية والامبريالية ، في بعض الظروف ، قد تكون لها الغلبة بحيث تحدد النظرة السياسية لشعب بأسره .

الذي كان يتصف الى حد كبير بتنافس دول الأمم »[1] وفي اواخر حياته فقط اضطلع بتحليل نظري للامبريالية الحديثة ، وحتى آنذاك قام بجمع عدد من الملاحظات الخاصة اكثر مما صاغ بديلاً متماسكاً عن النظرية الماركسية ، مثل الذي انتجه شومبيتر في نفس الفترة تقريباً[2] .

وبشكل مماثل بعض الشيء ، وان كان بدون هذا التعبير الصارخ عن الحماس القومي ، كان علم اجتماع اميل دوركهايم يسترشد بالاهتمام بـ « انبعاث فرنسا » والتغلب على الانقسامات الداخلية العميقة ، لا سيما بين الطبقات ، واعادة خلق « التضامن »[3]. ومثل فيبر ، كان دوركهايم شديد العداء للماركسية ، سواء كنظرية للمجتمع او كمذهب سياسي ، ولكنه كان أكثر تعاطفاً مع طراز اصلاحي من الاشتراكية ، بالرغم من انه كان يتصورها كما يبدو ، بشكل حصري ضمن اطار قومي ، وقد رفض كلياً فكرة الاممية العمالية[4] . وقد سلم دوركهايم بوجود دول الامم ، بل انه شدد على دور الدولة بوصفها ، «جهاز الضبط الاخلاقي » وعلى اهمية التربية القومية كتربية اخلاقية للجيل الفتي ، تهيئه لمهماته المستقبلية في الحياة الجماعية للأمة . وكان أكثر من فيبر لامبالاة بالاطر التاريخية التي تطورت فيها الامم ، او بالعواقب المحتملة للقومية ، والامبريالية والتي لا يأتي على ذكرها ، والمنافسات بين دول الأمم . ان الكراسين اللذين كتبهما خلال الحرب

---

(١) وولفكانك مومسن. (عصر البيروقراطية) (بازل بلاكويل ، ١٩٧٤) ، ص ٣٧ .

(٢) ماكس فيبر . (الاقتصاد والمجتمع) (مطبعة بيد منستر ، نيويورك ، ١٩٦٨) . المجلد الثاني . انظر ايضاً المناقشة لدى مومسن ، ص ٤١ ـ ٦ . نشر مؤلف ج . ا. شومبيتر (علم اجتماع الامبريالية) في ١٩١٩ (الترجمة الانكليزية ، الامبريالية والطبقات الاجتماعية . اوكستس م . كيلي ، نيويورك ، ١٩٥١) .

(٣) انظر البحث في « قومية » و «وطنية» دوركهايم لدى ستيفن لوكس ، (اميل دوركهايم : حياته وعمله) (الن لين ، ١٩٧٣) ، ص ٤١ ـ ٢ ، ٣٣٨ .

(٤) ذاته ص ٣٢ ـ ٧ .

العالمية الاولى[1] تكشفان عن اغفال كلي ـ غريب لدى عالم اجتماع ـ للاسباب الاجتماعية للحرب . فالاول يحتوي على تاريخ دبلوماسي مختصر للاحداث المؤدية الى الحرب ويهدف الى اظهار ذنب المانيا ، في حين يحلل الثاني بسذاجة ، « العقلية الالمانية » باعتبارها « منظومة من الافكار ... المصنوعة للحرب » ، الناشئة عن « ارادة القوة » لدى المانيا .

ان الاهتمام الاعظم الى حد كبير ، الذي اظهره علماء الاجتماع ، منذ الحرب العالمية الثانية ، بالحركات القومية وتكوين دول الامم يمكن فهمه بسهولة نظراً لأنه يتوافق مع تصاعد في النزعة القومية موجه بشكل محدد ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية العظمى من علماء الاجتماع الأمر الذي خلق وضعاً جديداً تماماً ، ومشاكل جديدة لهذه الأمم . ولكن هذه الحقيقة ادت ، كما جادلت سابقاً ، الى تركيز الاهتمام بشكل مفرط بقومية القرن العشرين في المحاولات المختلفة لبناء نظرية عن الظاهرة ، وقد اصبح واضحاً ان من الضروري اتخاذ نظرة تاريخية اوسع بكثير اذا اردنا تطوير مخطط تفسيري مناسب .

وبدون ان احاول هنا صياغة مثل هذه المخطط بأية طريقة شاملة ، اقترح دراسة بعض العناصر الهامة التي يجب ان تدخل فيه . ففي المقام الاول ، هناك بعض العوامل العالمية التي تساهم بشكل قوي ، في جميع الحالات تقريباً ، في تكوين احساس بالقومية ، وهي الاصل المشترك (اي فكرة الانتماء الى « شعب » متميز ، واشغال اقليم معين ، ولغة مشتركة ، وبشكل اوسع ثقافة مشتركة) . ان هذه العوامل تؤلف الاساس الذي ترتكز عليه امكانية قيام دولة الامة)بحد

---

(١) اميل دوركهايم (من يريد الحرب ؟ اصول الحرب استناداً على وثائق دبلوماسية (كولان، باريس ١٩١٥) و (المانيا فوق الجميع : العقلية الالمانية والحرب) (كولان باريس ١٩١٥) .

ذاتهـا . الا انها تلعب ايضـاً دوراً هامـاً في انماط اخـرى من النظام السيـاسي ـ في القبيلة او في دولة المدينـة ، ، بـحيـث يكـون مـن الضروري ، ثانياً ، استقصاء الظروف الاكثر تحديداً التي تظهـر فيها دول الامم . ومن جهـة اخـرى . هنـاك انـظمـة سيـاسيـة (فـي الامبراطوريات او المجتمعات الاقطاعية الاوروبية) تكتسب فيهـا هذه العوامل اهمية اقل من الولاء او الخضوع لحاكم او فئة حاكمة معينة . ومن هنا يبدو من المناسب المجادلة ، كما يفعل هانز كون، بان القومية وتكوين دول الأمم يعتمدان على تطور السيادة الشعبية[1]، وانهما ظهرا تاريخيا ، في اوروبا الغربية وبعد ذلك في اجزاء اخرى من العالم ، في تعارض مع الترتيبات السياسية القائمة للامبراطوريات او المجتمعـات الاقطاعية كمظاهر لحركة ديمقراطية عريضة .

الا ان هذا لا يعني ان السيادة الشعبية تستلزم قيام دولة امة . ان جارلس تيلي يطرح السؤال الهام عن سبب جريان التطور السياسي في اوروبا الغربية بالشكل الذي جرى به ، في الوقت الذي كانت فيـه خيـارات اخرى لا تـزال مفتوحة . وكمارأينـا فانـه يشخص عدداً من الظروف المحـددة التي لاءمت ، في ذلك الزمـان والمكـان ، خلق دول الأمم وعند تكوين هـذا النمط الجـديد من الدولة ، فـانه ازدهـر ، في رأيي ، لسببين وثيقي الارتباط . فأولا ، انه خلق بيئة ملائمة جداً لتطور الرأسمالية ـ نظاماً سياسياً مستقراً جيد التنـظيم ، مع كيـان قانـوني عقلاني بشكل فعال ، لا سيما فيما يتعلق بالملكية والعقود . ان نمو وتـوطد دولة الامة مـرتبط بشكـل وثيق ، في كافـة مـراحله ، بصعـود البورجوازية الى السلطة[2] . وثانيـاً ، والى حد كبيـر بسبب ارتباطهـا

---

(١) انظر الصفحات السابقة .

(٢) حلل ماكس فيبر هذه العملية ببعض التفصيل في (التاريخ الاقتصادي العام) (كـولبير ، نيويورك ، ١٩٦١) لا سيما الفصلين ٢٨ و ٢٩ حيث استنتج (... ان الدولة القـومية المغلقة هي التي اتاحت للرأسمالية فرصة التطور ..)

بتطور الرأسمالية ، حققت دولة الامة نجاحاً عظيماً ، فيما يتعلق بزيادة الثروة والسلطة ، وقد تجلى هذا النجاح في قدرة امم اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ، خلال القرن التاسع عشر والشطر الأول من القرن العشرين ، على بسط سيطرتها على سائر اجزاء العالم . (*)

ومن هنا ، ليس الا القليل مما يثير الدهشة في نظري ، في واقع انه عندما بدأت الحركات من اجل السيادة الشعبية والديمقراطية تتطور على نطاق واسع بين الشعوب المستعمرة والتابعة ، خلال القرن العشرين ، اتخذت كنموذج سياسي لها ، دول الأمم القائمة ، واصبحت مشربة ، بقوة ، بالنزعة القومية . وبعد تحقيق الاستقلال السياسي لا يخفف هذا الحماس القومي بالضرورة ، بل قد يزيد ، ليس فقط لانه ، في حالات كثيرة ، تبقى الأمم الجديدة تابعة اقتصادياً ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، بل ايضاً لأن تطورها الخاص يعتبر مهمة قومية ، مرتبطة بشكل وثيق بسياسات دولة تدخلية كفوءة . الا ان هذا العامل الأخير لا ينطبق فقط على تجارب الامم الجديدة . ففي كل مكان في العالم الراهن تبدو قوة القومية مرتبطة بشكل وثيق بالقوة المتزايدة للدولة عندما تتولى مسؤولية متعاظمة ابداً عن استقرار الاقتصاد وعن النمو الاقتصادي .

ان الاهتمام العظيم المعار من قبل علماء الاجتماع ، في السنوات الاخيرة ، الى القومية ودولة الأمة ، كان مصحوباً ، كما يقال غالباً ، بموقف انتقادي متزايد ازاء هذه الظواهر . ويلاحظ انتوني سمث ، في

(*) ان الكاتب يسقط في نزعة (محورية ـ اوروبية) اي انه ينظر للعالم كله من خلال تجربة اوروبا حيث ـ الى حد كبير ـ ارتبطت القومية بالبورجوازية . ولكنه يتناسى او يتجاهل ان الحركة القومية في العالم الثالث هي غير ذلك : انظر الثورة الصينية ، الجزائرية ، كوبا ، فيتنام ، البعث ، الناصرية ... الخ حيث ارتبطت القومية بالكادحين وليس بالبورجوازية تماماً . وحتى في اوروبا فالوحدة الالمانية لم تحققها البورجوازية بل اليونكرز . ولقد تحققت الوحدة الروسية قبل ظهور البورجوازية بأمد طويل .

دراسته العامة عن الموضوع ، « ان الصورة السائدة عن القومية في الغرب اليوم هي سلبية بالدرجة الرئيسية ... » ويتابع قائلاً ان هذا التقييم لسلبي « ..... يتناقض مع الموقف الايجابي للبراليين والراديكاليين ، ومن بعدهم المحافظين ، في القرن التاسع عشر ازاء مذهب تقرير المصير القومي»(١) .الا ان جانباً كبيراً من النقد موجه ضد قومية الاقطار النامية ـ ضد القومية العربية او الافريقية او الامريكية اللاتينية مثلاً ـ التي تتحدى بطرق مختلفة سيطرة الأمم الصناعية ، لا سيما الغربية . ومع ذلك فمن الواضح ان القومية هي بنفس القوة في الاقطار الاخيرة ، بالرغم من انها لأسباب تاريخية وجيهة (كونها دول امم طويلة العهد ومعترفاً بها) قد تكون اقل عنفاً في مظاهرها . وفضلاً عن ذلك ، فان المنافسات القومية بين الاقطار الصناعية لا سيما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ـ والتي ينبغي اعتبارها ، حسب رأيي ، صداماً بين امبراطوريتين اكثر منه صراعاً بين الرأسمالية والاشتراكية(*) ـ هي احتمالياً اشد خطراً بكثير على مصلحة الانسانية ، بل وبقائها بالذات .

ان النظام الدولي الحالي لدول الأمم ، التي تمثل القومية في كل منها قوة جبارة ، يحتمل ان يؤدي ، بحكم طبيعته الكامنة ، الى خلق صراعات جدية . ويمكن ملاحظة هذه الصراعات الاحتمالية ، واحياناً الفعلية ، في عدة ميادين مختلفة : في التوترات التي تنشأ عن اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاقطار الصناعية والنامية ـ والتي يتمثل احد جوانبها في المنافسة المتنامية في التجارة العالمية مع زيادة انتاج الاخيرة للبضائع المصنّعة ـ وعن شحة بعض الموارد الطبيعية ،

---

(١) انتوني د . سمث (نظريات القومية) (دكوورت ١٩٧١) ص ٨و ٩ .

(*) لعل هناك جانباً قومياً في الصراع السوفييتي ـ الامريكي ولكن الكاتب يهمل الجانب الايديولوجي من الصراع في مقولته اعلاه . (المترجم)

التي ستزداد حدة مع تقدم التصنيع في الاقطار النامية ، وفي صعوبات السيطرة على انتشار الاسلحة النووية ، وفي الصراعات السياسية الاكثر مباشرة على السطوة والمكانة في بعض مناطق العالم (مثلاً في الشرق الاوسط وبعض اقطار امريكا اللاتينية) وقبل كل شيء بين الدولتين العظميين . ان حلاكة الافق الذي تكشف عنه هذه النظرة الى الوضع الراهن لا يخففه وجود اية حركة اجتماعية هامة قادرة بشكل واضح على تقليص جاذبية القومية ، او احلال مثل اعلى سياسي جديد ومقنع محل دولة الامة . ولم يتغلب اي شكل من الاشتراكية حتى الآن في المنافسة مع القومية ، كما لم تتوجه اية حركة اجتماعية اخرى جهودها ضد القومية اطلاقاً على نطاق عالمي . وفضلاً عن ذلك ، لم تنجح الانظمة الاشتراكية في التطبيق في اقامة قالب جديد من العلائق الدولية ، وان القالب الذي اقيم في اوروبا الشرقية خلال ربع القرن الماضي لا يقدم نموذجاً يحتذى به في اماكن اخرى .

ان التقييم الآنف ، يؤكد الفكرة الكامنة في المخطط النظري الذي رسمته من قبل : وهي ان القومية قوة جبارة للغاية ، اولاً ، لانها ترتكز على احساس عميق الجذور بالانتماء الى رابطة اقليمية وثقافية ، وثانياً ، لأن هذه الاحساس بالانتماء قد اصبح وثيق الارتباط بدولة الامة في عملية تطور سياسي تمتد الى عدة قرون ، وقد اتخذ طابع مبدأ مقدس وثابت للتنظيم السياسي . ومع ذلك فان الموقف الاكثر تشككاً وانتقاداً ازاء القومية ، والذي تنامى في السنوات الاخيرة بين بعض فئات المثقفين والمحاولات الجديدة لخلق منظمات فوق ـ قومية (حتى ضمن منطقة محدودة) ، او لاحياء المجتمعات المحلية ، قد تؤدي بمرور الزمن الى اعادة توجيه الاحساس بالانتماء الى حد ما على الأقل، الى وحدات سياسية غير دولة الأمة .وعلى اية حال ،لا يمكن ان يكون ثمة شك في ان هذه مسألة هامة جداً الآن سواء بالنسبة للتحليل السياسي او العمل السياسي وسأعود الى بعض جوانبها في الفصل التالي .

الفصل السادس

السياسة الدولية
في القرن العشرين

كثيراً ما ثار ، خلال هذه الدراسة ، سؤال يتعلق بالعلاقة بين النظرية والممارسة في الحياة السياسية . فمن الواضح ـ وقد شددت على هذه الحقيقة ـ انه في احيان كثيرة جداً صيغت افكار سياسية جديدة كاستجابة مباشرة للأوضاع التي تواجهها الحركات والاحزاب والقادة السياسيون ، وقد كان الفكر السياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين خصباً بشكل استثنائي في هذا المضمار . الا انه ، من جهة اخرى ، ثمة ضرورة للنظر في كيفية تأثير هذه الافكار ، بدورها ، في الحياة السياسية ، في كيفية دخول التحاليل والتفاسير التي يهيئها علماء السياسة الى الصراعات بين الفئات ذات المصالح المختلفة ، والمساعدة التي تقدمها في تحديد اوضح لطبيعة المصالح المتضادة ، او ادعاءاتها باكتشاف طرائق للتوفيق فيما بينها .

ان تشابك النظرية والممارسة يتجلى في المقام الأول في واقع ان الدراسة المبرمجة للسياسة هي ابعد من ان تكون مقصورة على مؤسسات التعليم العالي حتى وان كانت الدراسات السياسية الاكاديمية ، مثل العلوم الاجتماعية عموماً ، قد شهدت توسعاً ملحوظاً خلال القرن الحالي . لقد انتج كثير من المفكرين السياسيين المهمين افكارهم خارج الاطر الاكاديمية ، اثناء انشغالهم العميق في الصراعات

السياسية . وينطبق هذا بشكل بارز على المفكرين الماركسيين ، من ماركس الى ماوتسي تونغ ، ولكنه يتجلى ايضاً بدرجة متساوية في اساليب اخرى في الفكر السياسي : مثلاً ، في عمل الفابيين ، او غاندي او نهرو . ففي معظم المجتمعات ، وبشكل اخص في المجتمعات الحديثة ، هناك مراكز مختلفة عديدة للفكر والتجربة السياسيين : مؤسسات تعليمية للفكر السياسي ، منظمات حزبية ويضمنها مدارس حزبية ومعاهد ابحاث ، وسائل الاعلام الجماهيرية ، « صهاريج الفكر » الرسمية الى هذا الحد او ذاك ، المكاتب المركزية للنقابات واتحادات ارباب الاعمال ، الوكالات الدولية ، وعدد كبير من الجمعيات الخاصة المكرسة للبحث والتعليم السياسيين ، والتي نشأ الكثير منها عن حركات اجتماعية وبقيت وثيقة الارتباط بها الى هذا الحد او ذاك . وبين هذه الحركات الحديثة ، خلقت حركة الطلبة في الستينات وحركة النساء ، ومختلف الحركات الوطنية مفاهيم سياسية جديدة . ان بعض اهم النصوص السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتي لا تطرح فقط مذاهب بل نظريات في السياسة ، قد ولدت خارج الاكاديميات ، ويبرز بينها ذلك الكراس ذو التأثير الكبير ، (البيان الشيوعي) .

ان المسألة العامة التي تهمنا ، اذن ، هي العلاقة بين المثقفين والسياسة[1] . ان نطاق هذه العلاقة هو ، من جهة ، واسع جداً ، وكما لاحظ غرامشي، فان « جميع البشر مثقفون » ، بمعنى ان كل افراد المجتمع يتأملون ، بطريقة ما ، في حياتهم الاجتماعية ، بما فيها الحياة

---

(١) في البحث التالي سأدرس بالدرجة الاولى تأثير الافكار السياسية على العمل السياسي وليس الطرق المختلفة التي يصبح بها المثقفون متعلقين بحركات او احزاب معينة ، او الدور المحدد الذي يلعبونه فيها . حول الموضوع الاخير انظر روبرت بريم (المثقفون والسياسة) (الن وانوين ، ١٩٧٩) .

السياسية ، وهذا جزء اساسي من وجودهم اليومي . ومع ذلك ، ينبغي التمييز ـ كما اشار غرامشي فيما بعد باضافة انه « ليس لجميع البشر مهمة المثقفين في المجتمع » ـ بين هذا المستوى اليومي للملاحظة والتأمل السياسيين ، والبلورة الاكثر نظامية ودقة للافكار الخاصة بالمجتمع والسياسة ، التي تؤلف الفعالية الرئيسية للفئات المثقفة الاكثر تخصصاً .

وبالنسبة لهذه الفئات فان هناك ، كما اعتقد ، ثلاثة انماط رئيسية من العلاقة بالسياسة العملية.الاول هو الذي ينشأ بالنسبة لمفكر ، او مجموعة من المفكرين الذين يصوغون مبادىء نظرية سياسية جديدة ، عادة ،ضمن اطار نظرية اجتماعية اوسع . ان بنثام والنفعيين ، ماركس وانجلز،باريتو وموسكا ، الفابيين ، البراغماتيين الامريكان ، يقدمون امثلة عن مفكرين سياسيين ـ متباينين بشكل واسع في قوة ومدى نظرياتهم ـ اثروا في الحياة السياسية باعطائهم توجّهاً جديداً لافعال الطبقات، او النخب او الفئات الأخرى في مجتمعاتهم جزئياً بتكوين الآراء، وجزئياً بالاشتراك المباشر في الحركات الاجتماعية والاحزاب السياسية.

ونجد نوعاً ثانياً من العلاقة في تفسيرات الاوضاع والتيارات السياسية الراهنة من قبل مفكرين لا يضيفون نظريات جديدة في السياسة ، ولكنهم مع ذلك يستقون من النظريات القائمة بطريقة مناسبة جداً للظروف القائمة ، ان بعض هؤلاء المفكرين ـ تروتسكي ، الماركسيين ـ النمسويين ، نهرو او ماوتسي تونغ ـ كانوا مشتركين مباشرة في السياسة كقادة لحركات سياسية ، وثمة آخرون ، اقل وضوحاً في الانتماء لمنظمات سياسية ـ سارتر ، فلاسفة مدرسة فرانكفورت ، الدعاة المحدثون للفكر المحافظ ـ اللبرالي مثل بوبروفون هايك ـ مارسوا نفوذاً اكثر توزعاً على حركات من مختلف الانواع ، وكان لجانب كبير من علم الاجتماع السياسي الاكاديمي علاقة مماثلة بالحياة السياسية.فيمكن القول بأن التحليل السياسي لماكس فيبر ، الموجه

بالدرجة الرئيسية ضد الاشتراكية الماركسية ، قد شجع على قيام وجهة نظر سياسية لبرالية الى حد معين . وبشكل اوضح بكثير ،آراء قومية عنيفة ، بين صفوف الطبقة الوسطى الالمانية . وبالنسبة لدوركهايم ، الذي يتسم علم اجتماعه السياسي بوضوح اقل ، يوجد مع ذلك التزام قوى بالجمهورائية (بشكل صريح للغاية ابّان قضية دريفوس) وكذلك تعاطف حذر مع الجناح الاصلاحي في الحركة الاشتراكية وعداء جلي للافكار الماركسية عن الصراع الطبقي . ان علم اجتماع دوركهايم ككل، ولا سيما رأيه عن الحاجة الى سلطة أدبية جديدة في المجتمع، لم يوفر فقط دعماً عاماً للافكار السياسية للجمهورية الثالثة في فرنسا، بل كان له تأثير مباشر على السياسة التعليمية ومحاولات خلق «اخلاقية علمانية » . وربما بشكل أكثر محدودية ، كان للدراسات السوسيولوجية عن الاحزاب السياسية والانتخابات ، من ميشيل فصاعداً ، بعض التأثير على طريقة اجراء الحملات الانتخابية ، بل وحتى على المفهوم السائد للديمقراطية كما ان نظرية شومبيتر عن الديمقراطية ، والتي بحثناها في فصل سابق ، تبين تأثير النظريات النخبوية ، وقد اثرت بدورها على الآراء السياسية اللاحقة . ثالثاً ، ثمة علاقة وثيقة ومتواصلة بين عمل علماء السياسة والتسيير الروتيني للحكومة والادارة . ان كبار موظفي الدولة ، والى حد ما القادة السياسيين ، يتلقون في احيان كثيرة جداً تعليماً في التاريخ السياسي والقانون الدستوري ، والممارسة الادارية ، واصبح علماء السياسة مشاورين للدوائر والوكالات الحكومية ، وتجري الابحاث السوسيولوجية للمساعدة في صنع القرارات السياسية . والواقع انه يمكن المجادلة ، كما فعل هابرماس[1] وآخرون ، بأن هناك اتجاهاً قوياً في المجتمعات الصناعية

---

(١) انظر بوجه خاص المقال حول (التكنولوجيا والعلم : « ايديولوجيا ») في يوركن هابرماس ، (نحو مجتمع عقلاني) (مطبعة بيكن ، بوستن ، ١٩٧٠) .

المتقدمة لتحويل القضايا السياسية الى مسائل فنيـة ومن ثم تعزيز دور علماء الاجتماع كـ « خبراء » يستطيعـون تهيئة الحلول الفنيـة . ولكن كما يشير النقاد ايضاً ، فان هذا التيار نفسه ذو طابع سياسي ، ويمكن تفسيره كنتيجة لصعود طبقة او نخبة بيروقـراطية ـ فنيـة جديـدة الى السلطة(١) ان جميـع المشاكـل ستصبح آنئـذ ، عمـلياً ، « قضـايـا روتينية »من طراز فني ـ السيطرة على التضخم ، زيـادة الانتاجيـة ، تنفيذ سياسة دخـلية (نسبة الى الدخل) ناجعة ، او ايجاد حل لعـدم استقرار اسعار الصرف ـ على اساس اجماع سياسي مفترض يطمس الوجود الحقيقي لفئات مسيطرة وخاضعة في المجتمع . ويقترح كبديل لهـذا المفهوم ، اعتـراف بوجـود فئات ذات مصـالح متضـادة ، يملك البعض منها قدرة اعـظم بكثير على السعي بنجـاح وراء مصالحهـا ، وكذلك بضرورة الجدل السياسي الواسع النطاق حول تخصيص الموارد الاجتماعية بين هذه الفئات ، او بمعنى عريض ، حول العـدالة ومعنى « المجتمع الصالح » .

وليس معنى هذا ان المساهمات التي قد يقدمها علماء الاجتماع لحل مشاكل فنية معينة ، او توسيع نطاق صنع القرار العقلاني ، يجب ان ترفض كلياً . كل ما في الامر هو وجـوب النظر اليهـا ضمن الاطار الاوسـع للنقـاش والاختيـار السيـاسي . ففي اي شكـل متصـوّر من المجتمـع ، ذي اقتصاد صنـاعي متطور ونـطاق واسع من الخـدمـات

---

(١) يقوم الان تورين بمحاججة وفق هذه الأسس في (المجتمع الما بعد الصناعي) (دار راندوم ، نيويورك ، ١٩٧١) و (حركة ايار) (دار راندوم ، نيويـورك ، ١٩٧١) بحيث يكتب : « اصبح المجتمع الفـرنسي يعلم الآن مرة اخـرى ان قراراتـه هي اختيارات سياسية ، حتى عندما ترتكز على افضل الدراسات الفنية وعندما تأخذ بنظر الاعتبـار متطلبات التماسك الاقتصادي . فوراء ايديولوجيا العقلانية عرّيت قوة المصالح الخاصة ، ليس مصالح المضاربين او حتى الراسمال الخاص ، بقدر مصالح الهياكل الضـخمة التي تسيطر على الانتاج والاستهلاك » .

الاجتماعية ، سيكون هناك حشد ضخم من القضايا الروتينية للدولة ، التي ينبغي معالجتها بأقصى ما يمكن من النجاعة والدراية ، بل يبدو من المحتمل جداً ان توسيع التخطيط الديمقراطي واللامركزي سيؤدي الى توسع أكبر في دور العلوم الاجتماعية في تكوين السياسات العامة ، قياساً على توسعها والاستفادة المتعاظمة منها في الفترة القصيرة التي تطورت خلالها دول الرفاه الراهنة .

ومن بين الانماط الثلاثة للعلاقة التي قد تنشأ بين المثقفين عموماً ، وعلماء السياسة بوجه خاص ، وبين السياسة العملية ، فان أكثرها اهمية بالنسبة للدراسة الاضافية هنا هي الثانية ـ اي التي تتألف من تفسير التيارات السياسية الراهنة والقصيرة الامد ، في ضوء نظرية مفهوم عام للحياة السياسية . اذ كما حاولت ان ابين آنفاً ، فان النوع الثالث من العلاقة ـ الفني والاستشاري ـ يقوم في اطار افكار سياسية اوسع ، تعتمد بذاتها على هذه التفسيرات . ومن جهة اخرى ، فان الطراز الاول من العلاقة هو ذو اهمية ضئيلة في الوقت الحاضر ، لأنه ليست هناك نظريات سياسية جديدة على نطاق واسع . ان علماء الاجتماع السياسي ، الى الحد الذي هم غير مشغولين فيه بدراسات وصفية وتاريخية بالدرجة الرئيسية ، يكرسون الآن شطراً كبيراً من جهودهم اما لتحليل مشاكل منهجية من النوع الذي اجملته في المقدمة ، او لاعادة تقييم وتفسير تلك النظريات في القرن التاسع عشر التي صيغت وانتشرت فيها ، لأول مرة ، الافكار التي اعني بها في هذا الكتاب ـ الديمقراطية ، الطبقة ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، الامة .

وقد تعرضت النظرية الماركسية بوجه خاص لمراجعة انتقادية مكثفة ، خرجت منها وهي متغيرة الى حد كبير . فمن كونها نظرة عالمية شاملة ، توجد فيها ، طبقاً لغرامشي ، كل العناصر الضرورية لبناء « حضارة متكاملة » جديدة ، اصبحت تعتبر من قبل كثير من المفكرين نظاماً فكرياً أكثر محدودية وظرفية الى حد كبير ، وهي ابعد من ان

تستطيع التنبؤ ، بأي تفصيل او بأي تأكيد ، بالتطور المستقبلي للمجتمع ، او ان تقدم اي شيء ما عدا توجيهات عمومية جداً للعمل السياسي . وباختصار،فانها اصبحت تعددية . وبالنسبة للبعض ، ادت اعادة تقييم الماركسية هذه الى فقدان الثقة كلية في « الاله الذي فشل » في الماركسية كـ « كاريكاتير وشكل زائف من الدين يطرح اخرويت الزمنية كنظام علمي »(١) .

الا انه بوجه عام ، لم تؤد اعادات التقييم الى رفض تام للنظرية الماركسية ، بل الى جدل حي حولها وتعديل جوهري لبعض مفاهيمها المحورية ـ فيما يخص الطبقة ، والحزب ، والايديولوجيا ، والدولة ، ونمط الانتاج الرأسمالي ، والانتقال الى الاشتراكية ـ وخلال ذلك تأثرت الماركسية الى حد عظيم بالانجازات الحديثة في العلوم الاجتماعية وفلسفة العلم . وقد كان لهذه التعديلات نتائج سياسية ، متمثلة في الحركة الشيوعية ـ الاوروبية . وفي فصل سابق اشرت الى تغير موقف زعماء الشيوعية ـ الأوروبية ازاء مؤسسات الديمقراطية الغربية، وقد صاحب ذلك اعادة نظر في المفهوم اللينيني لحزب الطبقة العاملة الثوري . فلم يعد الحزب البلشفي ، الذي تطور في ظروف تاريخية خاصة ، نموذجاً بالنسبة للاحزاب الشيوعية في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، ومن الواضح ان عملية معقدة وصعبة من التكيف للظروف الجديدة كانت تجري في هذه الاحزاب خلال العقد السابق .

ومن الصعب في الوقت الحاضر ان نرى بوضوح ماذا ستكون النتائج النهائية لهذه التغيرات ، حتى في مستقبل متوسط الامد لبضعة

---

(١) ليزيك كولاكوفسكي ، (التيارات الرئيسية في الماركسية) (مطبعة كلارندن ، ١٩٧٨) ، المجلد الثالث ، ص ٥٢٦ . ان محاججة كولاكوفسكي في هذا المجلد الثالث ، حول « انهيار » الماركسية ، هي عرض قوي بشكل رئيسي من النقد للماركسية ، طرح لأول مرة بشكل منظم من قبل كارل بوبر في (المجتمع المفتوح واعداؤه) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٤٥) .

عقود ، الا ان هناك احتمالين يستحقان الانتباه . الاول هو ان الاحزاب الشيوعية ستصبح بالتدريج متشابهة بشكل متزايد مع مختلف الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية والعمالية ، وسيكون هناك اتجاه نحو اعادة توحيد الحركة الاشتراكية ، الامر الذي تبدو مقدماته في التحالفات الانتخابية والبرامج المشتركة للاحزاب اليسارية في عدة اقطار اوروبية . بل يمكن التصور بأن هذه العملية ستؤدي في النهاية الى اعادة توحيد كاملة . فكما ان انقسام الحركة الاشتراكية بعد ١٩١٧ كان ناجماً عن مجموعة معينة من الاحداث التاريخية ـ وهي افعال الاحزاب الاشتراكية خلال الحرب العالمية الأولى، انقسام تبدو خطوطه الاولية من الآن ، حيث اصبح ضياع جاذبية الشكل السوفييتي في الاشتراكية اكثر اتساعاً ، في حين نجحت الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في تحقيق تقدم أكثر محسوسية نحو مجتمع اشتراكي ديمقراطي ، ومن المحتمل ان يؤدي هذا الوضع الى القضاء على الانقسام(*) .

وفي هذه الحالة ، فان الحزب الاول للطبقة العاملة في المستقبل ، في الاقطار الغربية ، سيكون في اغلب الاحتمال من طراز ديمقراطي اجتماعي ، اي بعبارة اخرى ، حزباً هو بحد ذاته ائتلاف من فئات واتجاهات فكرية مختلفة ، لا منظمة موحدة مركزية يربطها ضبط صارم وايديولوجيا مفسرة بشكل رسمي ، وفق النموذج البلشفي . ان هذا التطور سيكون منسجماً ايضاً مع احتمال ثان ، وهو ان الصراع السياسي في المستقبل المتوسط الامد سيضم فئات اجتماعية كثيرة الى جانب الطبقات ـ في الحركة البيئوية مثلاً ، او في الحركة النسوية ـ بحيث ان اية نظرية سياسية راديكالية ، وكذلك العمل السياسي الراديكالي ، سينبغي عليه النظر بعين الاعتبار الى هذه القوى الجديدة

(*) لا يمكن اعتبار هذا (الاستنتاج) بالحسم الذي يصوره المؤلف . (المترجم) .

الناشئة استجابة الى الاوضاع والمشاكل الجديدة في اواخر القرن العشرين .

ولكن الماركسية ليست النظرية السياسية القرنتاسعشرية الوحيدة التي عرضت في اشكال جديدة خلال العقود الاخيرة . فالنظرية التطورية اللبرالية ، المبنية على اساس تقدم الديمقراطية وظهور نظام سياسي يرتكز على ما يسميه هربهاوس بـ « المواطنة »[1] ، قد ظهرت مرة اخرى (ولو بشكل مختصر) في نظريات التطور والتحديث السياسي . وهذه النظريات اضيق نطاقاً بكثير في عدة جوانب . اولاً ، بحصرها فكرة التطور ضمن « الاقطار النامية » وفي الوقت نفسه جعل نموذجها للمجتمع المتطور « الحديث » هو الاقطار الصناعية الغربية الراهنة ، كما لو كانت هذه الاقطار قد بلغت اقصى حدود تطورها التاريخي ، وثانياً تركيز اهتمامها بشكل حصري مفرط على النمو الاقتصادي مع اهمال الجوانب الاخرى من التطور ، الا انه في السنوات الاكثر قرباً ، ولا سيما منذ الهزّات الاجتماعية والسياسية في الستينات ، انتقدت هذه النظريات على نطاق واسع ، ووسّع مفهوم التطور مرة اخرى بحيث شمل الجوانب الاجتماعية والثقافية ، الى جانب الاقتصادية ، واعير مزيد من الاهتمام للتطور كعملية عالمية يقوم فيها ترابط وثيق بين الاحداث في مناطق مختلفة[2] . وفي الوقت نفسه

---

(١) للاطلاع على عرض مقتضب لنظريته ، التي تشير بوضوح نحو مفهوم لدولة الرفاه الحديثة ، انظر بوجه خاص ب . ت . هوبهاوس ، (التطور الاجتماعي والنظرية السياسية) (مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ، ١٩١١)

(٢) ان احد التيارات الهامة للفكر في هذه المراجعة لنظريات التطور ادى الى صياغة مفاهيم جديدة عن « التخلف » و« التطور التبعي » باعتبارهما عمليتين تاريخيتين فعالتين تنشآن عن العلائق الاقتصادية والسياسية المعقدة بين الاقطار « المتروبولية » (الراسمالية المتقدمة او الصناعية بوجه عام) والاقطار « الذيلية » او « المحيطية » (اللاصناعية ، وفي احيان كثيرة ، المستعمرة سابقاً) وللاطلاع على عرض مفيد لهذه المسائل ، انظر =

ثمة اعتراف متزايد بحقيقة ان التطور قد يأخذ مسالك مختلفة ، ويتوجه نحو غايات مختلفة ، ضمن اطر ثقافية وسياسية متنوعة . ومثل الماركسية ، اصبحت نظريات التطور تعددية وغير نهائية .

لقد شهد الفكر السياسي المحافظ هو الآخر بعض التغيرات في العقود الاخيرة ، ولكنه كان اقل خصوبة ، كما اعتقد ، في خلق افكار جديدة او اثارة جدل نظري في علم الاجتماع السياسي . وكما لاحظ مانهايم في مقال مشهور[1] ، فان الفكر المحافظ ـ كشيء متميز عن السلفية البحتة ـ كان منذ البداية « .... حركة ـ مضادة في تعارض واع مع « الحركة التقدمية » . وفي البداية كان هذا الفكر المعارض موجهاً ضد عقلانية (التنوير) المتمثلة في مذاهب الثورة الفرنسية وفي ممارسات الاقتصاد الرأسمالي المتنامي ، وفي المانيا بوجه خاص ، كان مقترناً بالحركة الرومانسية[2] ولكن بعد الفترة التي يتحدث عنها مانهايم (النصف الاول من القرن التاسع عشر) تطور الفكر السياسي المحافظ بشكل رئيسي كدفاع عن الرأسمالية ضد الحركة الاشتراكية الصاعدة ، وبذلك اصبح أكثر تعاطفاً مع الآراء العقلانية ، لا سيما في المضمار الاقتصادي . بل لقد جادل شومبيتر بأن الرأسمالية تخلق بيئة ملائمة جداً لنمو نظرة عقلانية وانتقادية يمكن تحويلها عندئذ ضد

= هنري برنشتاين (تحرير) ، (التخلف والتطور) (بنكوين ، ١٩٧٣) ، لاسيما مقالت . لوس سانتوس ، ص ٥٧ ـ ٨٠ . وفي السنوات الاخيرة دخلت هذه المفاهيم الجديدة بشكل بارز في الجدل السياسي والعلمي على مستوى دولي في ما يسمى (حوار الشمال ـ الجنوب) ، وفي برنامج اليونسكو للدراسات عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

(١) كارل مانهايم ، (الفكر المحافظ) (١٩٢٧) الترجمة الانكليزية في (مقالات حول علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٥٣) .

(٢) في هذه المرحلة كان للفكر المحافظ تأثير تكويني هام على علم الاجتماع ، كما اظهر روبرت نيسبت ، انظر بوجه خاص مقالته « المحافظانية » في (تاريخ التحليل السيوسولوجي من تحرير بوتومور ونيسبت ، (بيسك بوكس ، نيويورك ، ١٩٧٨) .

النظام الاجتماعي الرأسمالي نفسه[1] .ان هناك عناصر مختلفة في الفكر المحافظ الحديث ـ من بينها القومية والسلفية (الموجهة بالضبط ضد العقلانية)[2] ـ الا ان واحداً من اهمها لا يزال ذلك الذي يؤكد تفوق النظام الاقتصادي الرأسمالي ، من حيث العقلانية ، والكفاءة ودعم الحرية الفردية ، على الاقتصاد المختلط للاشتراكية . وعليه ، فهناك اليوم تكرار لموضوعات قائمة منذ زمن طويل ، الا انها تعلم بمزيد من الالحاح مع انتشار التخطيط الاشتراكي ، هناك معارضة لسلطة الدولة المتزايدة ، الاكثر حضوراً والاكثر مركزية ، وما يرافقها من نمو في البيروقراطية العامة ، ومن جهة اخرى دعوة للامركزية ولما يسميه روبرت نيسبت « لاتدخلية جديدة »[3] .

لقد ميزت ، في المناقشة السابقة ، بشكل متعمد ، بين انماط مختلفة من النظرية السياسية من حيث المذاهب التي تسيطر ، بمفهوم واسع ، على الحياة السياسية في اواخر القرن العشرين . ذلك ان النظريات او المذاهب او الايديولوجيات السياسية ، والعمل السياسي : مترابطة ببعضها في الواقع ترابطاً لا ينفصم. وكما لاحظت في موضع آخر، في دراسة عن الراديكالية الامريكية الشمالية (٤) فان معظم حركات النقد الاجتماعي ، منذ نهاية القرن الثامن عشر ، كانت ترتكز على نظرية عن المجتمع ، ومن جهة اخرى ، فان كل نظرية اجتماعية رئيسية تحاول خلق اطار فكري جديد لفهم الحياة السياسية ، تجسد

---

(١) ج . ا . شومبيتر ، (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) (الن وانوين ، ١٩٧٦) ، الفصلان الحادي عشر والثالث عشر .

(٢) انظر مثلاً مايكل اوكشوت ، (العقلانية في السياسة ومقالات اخرى) (ميثوين ، ١٩٥٢) .

(٣) روبرت نيسبت ، (غسق السلطة) (مطبعة جامعةاكسفورد ،١٩٧٥) ، الفصل الختامي .

(٤) ت . ب . بوتومور ، (نقّاد المجتمع) (الن وانوين، ١٩٧٦) ، الفصل الثامن (النقد والايديولوجيا) .

في الوقت نفسه توجّهاً خاصاً نحو المسائل السياسية الهامة للعصر ، سواء على شكل ولاء ماركس لحركة الطبقة العاملة ، ام اقتران ماكس فيبر بالطبقة الوسطى الالمانية ، ام التزام دوركهايم بأفكار الجمهورية الثالثة في فرنسا .

ان النظريات والمذاهب السياسية على السواء تتأثر بظروف وحاجات النشاط العملي ، تماماً كما تؤثر فيها بدورها ، وان التغيرات في هذه الظروف مسؤولة الى حد كبير ليس فقط عن العملية المتواصلة الى هذا الحد او ذاك لاعادة تفسير ايديولوجيات الاحزاب والحركات السياسية ، بل كذلك عن التعديل الاكثر عمقاً للمفاهيم النظرية . ولذلك فاننا بحاجة بعد ذلك ، الى النظر في ما هي اهم المسائل العملية ، في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، التي يتوجب على علم الاجتماع السياسي عكسها في الفكر وتجسيدها في مخطط تفسيري جديد . ويمكن جمع هذه المسائل في ثلاثة اصناف رئيسية : اولاً تلك التي لها اهمية عامة بالنسبة للتطور المستقبلي لجميع المجتمعات الراهنة ، وثانياً ، تلك التي تنشأ عن العلاقات بين المجتمعات ، وثالثاً ، تلك التي تختص بأنماط معينة من المجتمع .

ويمكن تلخيص المسائل العالمية في التعبير الواسع الاستعمال حالياً « حدود النمو » ان روبرت هايلبرونر ، في دراسته عن الافق البشري[1] ، يشير الى « تآكل الثقة » كصفة مميزة لمزاج عصرنا ويعزوها جزئياً الى « الخوف من ان نكون عاجزين عن مواصلة اتجاه النمو الاقتصادي لمدة اطول بكثير » ، الى اعتراف باننا نواجه « افقاً لم يكن متصوراً حتى الآن ـ وهو سقيفة للانتاج الصناعي » . ان هذا ليس مجرد شعور غير مريح بأن الزيادة السريعة في سكان العالم والتصنيع

---

(١) روبرت هايلبرونر ، (استقصاء في الافق البشري) (و . و . نورتن وشركاه نيويورك ، ١٩٧٤) .

المتسارع يخلقان تهديداً للبيئة عن طريق الاستهلاك الضخم للموارد المادية المحدودة وكذلك اطلاق حرارة مصنوعة بشرياً الى الجو ، وهو وضع مصور بشكل دراماتيكي في تقرير ، انتقد كثيراً فيما بعد ، لـ « نادي روما » ، وورد فيه الاستنتاج التالي :

« اذا استمرت اتجاهات النمو الحالي في سكان العالم ، والتصنيع ، وانتاج الغذاء ونضوب الموارد ، على حالها ، فاننا سنصل الى حدود النمو على هذا الكوكب في وقت ما خلال الاعوام المائة القادمة»[١] .ويمكن المجادلة ايضاً بأن بعض حدود النمو ـ ما يسميه فريد هيرش « الحدود الاجتماعية »[٢] ـ قد بدأت تمارس مفعولها ، وباختصار ، فان محاججة هيرش هي انه « مع ارتفاع مستوى معدل الاستهلاك يكتسب شطر متزايد من الاستهلاك مظهراً اجتماعياً بالاضافة الى مظهره الفردي ... ان الارتياح الذي يستمده الافراد من البضائع والخدمات يعتمد الى درجة متزايدة ليس فقط على استهلاكهم الخاص بل على استهلاك الآخرين ايضاً » ، وانه « ... فيما يتعدى نقطة معينة تم تجاوزها منذ زمن طويل في المجتمعات الصناعية المزدحمة ، فان ظروف الاستعمال تميل الى التدهور مع زيادة انتشار الاستعمار »[٣] . ومن هنا فان الوضع الذي نواجهه يحتوي على حدود مادية للنمو غير مؤكدة بعض الشيء (بمعنى انها غير قابلة للاحتساب بشكل دقيق) ، ويمكن وضعها في مستقبل بعيد الى هذا الحد او ذاك (ولكن ليس لا محدوداً) ، وحدود اجتماعية للنمو تتجلى فعلاً في « نوعية الحياة » المتدهورة التي تجتذب انتباهاً متزايداً من جانب علماء الاجتماع ، وكذلك ما يرافقها من الاحباطات .

---

(١) (دونيللا هـ . ميدوز ، دنيس ل . ميدوز . يوركن راندرس ، وليام ، بيرنس الثالث ، (حدود النمو) (المكتبة الامريكية الجديدة ، نيويورك ١٩٧٢) .

(٢) فريد هيرش (الحدود الاجتماعية للنمو) (راوتليج وكيكان بول ، ١٩٧٧) .

(٣) المصدر اعلاه ص ٢ ـ ٣ .

ان المتضمنات السياسية لهذا الوضع يمكن ادراكها بسهولة . ان مشروعية الانظمة الراهنة تعتمد الى درجة طاغية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، على التكريس الفعال لوتيرة عالية من النمو الاقتصادي ، فاذا ما اصبحت المحافظة على هذه الوتيرة متزايدة الصعوبة ، واتجهت نحو الهبوط نتيجة للحدود الاجتماعية والمادية للنمو ، فما الذي سيحل محلها كغاية تحقق مشروعية الحكومات ؟ ففي العقود الثلاثة الماضية يمكننا القول ، حسب تعبير سكوت فيتزجيرالد، بأن « ... الحياة كانت ترهف لتحقيق غاية ... » ، وفي هذه الحالة فان الغاية هي الاستهلاك المادي المتزايد ، او ، اذا وضعنا الامر في صيغة أكثر سياسية ، فان المجتمعات المصنّعة ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، كانت تطور ذلك الطراز من التوجه الشيق والمهووس الذي انتقده توني عندما كتب :

« .... ان عبء حضارتنا لا يقتصر ، كما يعتقد الكثيرون ، على كون الصناعة يوزّع بشكل سيء ، او كون تسييرها استبدادياً ، او كون عملها مشوياً بالخلافات المريرة . انه يتمثل في كون الصناعة نفسها اصبحت تشغل موقعاً طاغياً وحصرياً بين الاهتمامات الانسانية ، وهو موقع لا تستحق ان تشغله اية مصلحة منفردة ، بما في ذلك ، وبالدرجة الاولى ، توفير الوسائل المادية للعيش »(١) .

لقد خلق النمو الاقتصادي بعد الحرب نزعة اقتنائية عالمية الى هذا الحد او ذاك ولا يزال من غير الواضح ، في الظروف التي لا يمكن فيها اشباع الرغبات التي اثيرت ، او يؤدي فيها السعي وراءها الى خيبة الامل، ما إذا كانت الاشتراكية، المرتكزة تاريخياً على الحركة العمالية ، توفر او تستطيع الآن ان توفر اتجاهاً جديداً . اذ ، كما يلاحظ هيرش وكما سأناقش بتفصيل اكثر فيما بعد ، اصبحت المنظمات

---

(١) ر . هـ . توني. (المجتمع الاقتنائي) (بيل ، ١٩٢١) ، ص ١٠٦ ـ ٧ .

الجماهيرية للعمال ـ النقابات ـ مندمجة بحد ذاتها في نظام السوق الرأسمالي : فهي تتجه بشكل متزايد نحو المصالح المادية الآنية لاعضائها بدلاً من اية اهداف سياسية اوسع[1] . والشيء الواضح هو انه في حالة استمرار هبوط النمو الاقتصادي ـ الذي بدأ يتباطأ في معظم الاقطار الرأسمالية ـ في الوقت الذي لا تزال ادعاءات الحكومات بالمشروعية ترتكز بالدرجة الاولى على قدرتها على تعزيز هذا النمو ، فاننا نستطيع ان نتوقع فترة من اللااستقرار والاضطراب السياسي المتزايد ، الذي سبق ان تجلت قوته الاحتمالية في احداث اواخر الستينات .

والنمط الثاني من المشاكل السياسية التي اشرت اليها ، فيما يتعلق بالعلاقات بين المجتمعات ، يمكن النظر اليه من عدة جوانب . فهناك اولاً العلاقة بين الأمم الغنية والفقيرة ، التي يمكن النظر اليها على اساس الامبريالية الجديدة والتبعية (ولكن في هذه الحالة ينبغي النظر الى الامبريالية من منظور اوسع من ذلك الذي يعالجها حصرياً كمرحلة في تطور الرأسمالية ، بالرغم من اهمية هذه العملية الاخيرة) او على اساس الانشغال الراهن للأمم المتحدة بـ « حوار الشمال ـ الجنوب » ، الذي بدأ يتحول الى مجابهة اكثر منه حواراً . ومن الواضح انه مهما كانت النظرة الى العلاقة ، فانها تتضمن عناصر كثيرة من الفوض والصراع[2] ،وانه اذا لم تكن هناك حركة كبيرة ، في المستقبل المتوسط الامد ، نحو مساواة اقتصادية اعظم بين امم العالم ، فان آفاق التعاون الدولي السلمي ستزداد سوءاً ولكن العلائق بين

---

(١) هيرش ، ص ١٧١ ـ ٢ .

(٢) للاطلاع على احد الآراء حول هذا الوضع ، انظر الحديث مع شريدات رامبال ، الامين العام للكومونولث ، في (فصلية العالم الثالث) ، المجلد الاول ، العدد الاول (١٩٧٩) ، ص ١ ـ ١٧ .

« الشمال » و « الجنوب » ليست الوحيدة التي تخلق مشاكل جدية . ان هناك منافسة وصراعاً أكثر عموماً بين دول الامم ، وقد ناقشت بعض جوانبهما في الفصل السابق ، وقد ثبت حتى الآن ان من غير الممكن التغلب عليها ، او حتى تخفيفها بشكل محسوس.ان مختلف التجمعات الاقليمية التي تشكلت في اوروبا الشرقيةوالغربية ، في افريقيا ، في الشرق الاوسط ، او في امريكا اللاتينية ، تستند اما على طغيان دولة امة واحدة على الاخرى في المنطقة ، او على اتفاق محدود على اطار يمكن في داخله السعي من أجل المصالح الاقتصادية القومية بشكل أكثر فاعلية ، وقد اظهرت كلها عجزها عن السيطرة ، في الاوضاع الحرجة ، على التعبير القوي عن هذه المصالح . فالمنظومة الاوروبية ، اذا اخذنا مثالاً واحداً فقط،ليست منظومة بأي معنى اعتيادي من معاني الكلمة ، بل شكل أكثر تبلوراً لاتحاد جمركي يخدم المصالح الاقتصادية الخاصة لبعض اعضائه على الاقل ولا يؤدي مهامه بشكل صالح الا ضمن هذا الاطار . وحتى اذا حقق تجمع اقليمي او أكثر بعض التقدم الحقيقي نحو شكل فوق ـ قومي من التنظيم السياسي ، فان ذلك لن يحقق بالضرورة انخفاضاً في التوترات الدولية ، اذ ان الوحدة السياسية الجديدة قد تتصرف ككتلة قوى اخرى في الساحة الدولية ، في دور من الطراز الذي رسمه دعاة الوحدة الاوروبية لـ « اوروبا الجديدة » .

وضمن الترتيب العام للصراعات الناشئة عن السعي وراء المصالح القومية هناك صراع طاغ ، حاسم بقدر ما يتعلق باحتمال الحرب النووية ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وحلفائهما المتناظرين ، وهو يؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على كافة العلائق الدولية . ولذلك فان هذه مسألة محورية يجب ان يتوجه اليها الفكر السياسي والعمل السياسي . ولكن ما الذي يستطيع علماء الاجتماع السياسي ، عملياً ، ان يقولوه حول هذه المشكلة العويصة الضخمة ؟

اعتقـد ، اولاً ، انـه على صعيـد عملي جـداً ، ينبغي تكـريس طاقـات سياسية اعظم بكثير ، للجهـود الرامية الى تحـديد ، وبـالتالي تقليص مستوى التسلح (وبشكل اكثر عموماً ، « الاستعداد العسكري ») لدى الجانبين.ذلك انه اذا كان هناك اي حكم عمومي حول اسباب الحرب ، تدعمه شواهد تجريبية ، فيبدو انه ذلك الذي يقيم صلة بين سباق التسلح وازدياد احتمالات الحـرب[1] ويبدو من المحتمـل انه اذا امكن تحقيق تقدم محسوس في تحديد الاسلحـة ، كخطوة نحـو درجة مـا من نزع السلاح ، مهما كانت متواضعة في نطاقها من البداية ، فسيكون هناك انخفـاض في التوتـرات الدولية ممـا يسهل نمـو التعـاون في مختلف الميادين . ثانياً ، يمكن تطبيق هذه الاعتبارات بشكـل اوسع بـالاشارة الى ان موارد أكبر بكثير ، بشرية ومالية معاً ، ينبغي تخصيصهـا من قبل الاقطار الغنية مباشرة لحل المشاكل العالمية ، لأجل تحويل الميزان بعيداً عن الانشغال المفـرط بالمصـالح القوميـة والاقليمية . ان الأمم المتحـدة ووكالاتهـا هي اهم بكثير ، لدى اي تقييم معقـول للمسـائـل الكبرى في السياسة العالمية ، من مؤسسـات المنظومـة الاوروبية او المنـظمات المماثلة ، وسيكون من المنـطقي الاعتراف بـذلك باعـادة تخصيص الموارد للاولى .

ان الجانب الاكثر تثبيطاً في العلائق بين الأمم في الوقت الحاضر هو انه لا يكاد يوجد اي تقييم معقول للمسـائل الكبـرى في السياسـة العالمية ، من مؤسسات المنـظومة الاوروبيـة او المنظمـات المماثلة ، وسيكون من المنطقي الاعتراف بذلك باعادة تخصيص الموارد للاولى .

ان الجانب الاكثر تثبيطاً في العلائق بين الامم في الوقت الحاضر هو انه لا يكاد يوجد اي مؤشـر على هبوط في الشعـور القومي او في

---

(١) انظر ل . ف . ريجاردسن ، (الاسلحة واللاأمن) (مطبعة بوكسوود ، بتسبرك ، ١٩٦٠)

الحمـاس الذي يجري بـه السعي نحو التعـاظم الذاتي القومي(*) بـل بالعكس ، ان الازمة الاقتصادية في الاقطار الغنية قد ادت وهو أمر غير مستغرب ، الى انشغال اعظم بالمسائل الاقتصادية القـومية والتـطور القومي . وأحد مظاهر هذا الوضع هو ان المعونة المقدمة الى الاقطار النامية من قبل الامم الغربية الاعضاء في (منـظمة التعـاون والتطور الاقتصادي) قد استمرت في الهبوط كنسبة مئوية من ناتجهـا الوطني الاجمالي ، في حين ان الاجراءات الحمائية المختلفة التي اتخـذتها في السنوات الاخيرة كان لها اثر سلبي على تجارة الاقطار الناميـة . ومن المرجح ان يصبح هذا الوضع اسوأ بكثيـر جداً في الامـد البعيد مـع بداية مفعول الحدود المادية للنمو التي بحثتها سابقاً ، وسيكـون هناك آنئـذ احتمال اعـظم بكثير لنشـوب نزاع خـطير بين الاقـطار الفقيـرة والغنيـة ، وكذلك بين الأمم الغنيـة نفسها ، في الصـراع على الموارد الطبيعية ، وسيزداد تفاقماً بفعل الانهيار الاقتصادي في بعض الاقطار النامية الاشد فقراً(١) .

ان هذا التحليل يشير بشكل لا لبس فيه الى الحاجة الى تخطيط أكثر دقة للاقتصاد العالمي ، على اساس مؤسسات جديدة وسياسـات جديدة يكون احد اهدافها الرئيسية توزيع أكثر عدالة للثروة والدخل بين امم العالم . وباختصار ، فان المطلوب هو بعض التقدم الايجابي ، مهما كان متواضعاً في البداية ، نحو دولة رفاه على نطاق عالمي.ولكن من الواضـح جداً انـه لا توجـد في اي مكان في الوقت الحـاضر حـركـة

(*) ان المؤلف ـ كما هو واضح ـ يقصد بالشعور القومي الانانية المفرطة للدول الصناعية المتقدمة لتحقيق مصالحها على حساب القوميات والأمم والشعوب الاقل تقدماً والاكثر فقراً في العالم الثالث . (المترجم) .

(١) انظر التعليقات حول هذه النقـطة من قبل شـريدات س . رامبـال في (فصلية العـالم الثالث) . ومناقشة روبرت ل . هايلبرونر في (استقصاء في الافق البشري)(و . و . نورتن وشركاه ، نيويورك ، ١٩٧٤) .

سياسية فعالة قادرة على استهلال هذا التطور ، واذا ظهرت الى الوجود فانها ستواجه صعوبات جسيمة ، كما يجب ان لا نغض النظر عن بعض المخاطر التي ستصاحب اية حركة هادفة الى نظام عالمي أكثر تنظيماً ـ مخاطر سيطرة بيروقراطية أكثر تعسفاً ، وتمركزاً اعظم للسلطة السياسية وكلاهما على السواء ضار بالحركة الفردية . وطبقاً لجميع التقديرات ، فان الطريق الى المستقبل محفوف بمخاطر استثنائية لهذا الجيل ، ولا يمكن لعلم الاجتماع السياسي ، مع الاسف ، الا ان يضيء لمسافة قصيرة منه في احسن الاحتمالات .

وأخيراً ، دعونا نتفحص بعض المشاكل السياسية الكبرى داخل المجتمعات الحالية . ان كل مجتمع ، بطبيعة الحال ، يجب ان يعالج مشاكل محددة عديدة ناشئة عن ثقافته وتاريخه الخاصّين[١] ، ولكن هناك ايضاً مسائل أكثر عموماً ينبغي مواجهتها . والمسألتان اللتان لا تزالان تشغلان مركز الصدارة في رأيي هما اللتان اشرت اليهما في بداية هذا الكتاب ، اي التصنيع والديمقراطية . ففي الاقطار النامية الواطئة الدخل[٢] ، مثل الهند ، ثمة اهمية طاغية ، بشكل واضح ، لتحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي وتوسيع الهيكل الارتكازي ، الا ان هذين يعتمدان ايضاً ، كما جادلت ، على الاوضاع الدولية فيما يتعلق بالتجارة والمعونة . ويمكن قول نفس الشيء الى حد كبير ، فيما يتعلق بأهمية التطور الاقتصادي ، عن تلك الاقطار النامية ، المتوسطة

---

(١) تتضمن هذه مسائل الوحدة السياسية في وجه الاتجاهات التقسيمية الناجمة عن الفروق القبلية او اللغوية او الدينية التي قد تكون حادة بوجه خاص في بعض الاقطار النامية ، وان لم تكن مقصورة على هذه الاقطار .

(٢) باستخدام التصنيف المقترح في (تقرير النمو العالمي ١٩٧٨) ، مع بعض التعديلات ، فاني اميز هنا بين الاقطار النامية ذات الدخل المنخفض (حيث يبلغ الدخل الاجمالي للفرد الواحد ٢٥٠ دولاراً امريكياً او اقل) والاقطار النامية ذات الدخل المتوسط ـ الى ـ العالي (حيث يبلغ الداخل الاجمالي للفرد الواحد اكثر من ٢٥٠ دولاراً) .

الى العالية الدخـل ، التي تقع في الدرجـات السفلى من سلّم الدخل ، مثل الصين او نيجيريا . ومن جهة اخرى ، فان بعض الاقطار ضمن هذا الصنف تواجه مشاكل مختلفة بعض الشيء . ان الاقطار الغنية بالنفط في الشرق الاوسط يجب عليها بالتأكيد ان تستخدم مواردها المتوفرة لتحقيق تصنيع واسع ، ولكن مشاكلها السياسية الكبرى تنشأ في كثير من الحالات عن التفاوتات الداخلية الجسيمة في الثروة ، عن انـظمتها الاوتوقراطية ، والمعارضة المتنامية المتمثلة في الحركات الديمقراطية والراديكالية . ويقوم وضع مماثل في بعض اقطار امريكا اللاتينية ـ مثل البـرازيل والارجنتين وشيلي ـ حيث التصنيـع متقـدم بشكـل جيـد ، ويهيمن على الحيـاة السياسيـة الآن صراع بين الطبقـات ، ستحـدد نتيجته ما اذا كانت انظمتها ستبقى اوتوقراطية ، وعسكرية بشكل طاغ وقمعية ، او ستصبح ديمقراطية،وبمرور الزمن ، وبشكل من الاشكال ، اشتراكية .

وفي الاقطار المصنعة تتخذ المشاكل السياسية طابعاً مختلفـاً ، اذ ، بالرغم ، كما بينت ، من ان النمو الاقتصادي لا يزال هدفاً هاماً جداً فان هذا لا ينطوي على نفس الطراز من الرجة الاجتماعية التي تـرافق التصنيع السريع والانتقال من الانتاج الزراعي الى الصناعي ، كما ان السعي من أجله يجري في أطار اهتمامات سياسية اخرى . وبقـدر ما يتعلق بالمجتمعات الصنـاعية ذات الاقتصـاد الرأسمالي او المختلط ، فان المسائل السياسية الكبرى يمكن طرحها ، كما اعتقد، بالسؤال : ما هو مستقبل دولة الرفاه ؟ وففي كافـة هذه المجتمعـات توجـد حركـات متناقضة ، تهدف اما الى تحـديد او تـوسيع الخـدمات الاجتمـاعية ، حركات تجري في اقتصاديات لا تزال خاضعة للسـوق الحرة الى حـد كبير ، ولكنها تطرح السؤال عما اذا كان يمكن تحقيق المزيد من التقدم لدولة الرفاه بدون فـرض المزيـد من القيود على فعـالية السـوق وفي النهاية ، خلق اقتصاد ذي طابع اشتراكي طاغ .

وقد صاغ وليام روبسن المسألة في كتاب حديث[1]، باقامة تعارض بين دولة الرفاه ، كوسيلة لتوفير الخدمات لافراد المجتمع المحتاجين والمحرومين من الامتيازات ، ومجتمع الرفاه ، الذي يكون فيه « الرفاه ذا نطاق غير محدود » ، يشمل ظروف العمل والدخل ، وطابع ونطاق الخدمات الاجتماعية ، ونوعية البيئة ، والمرافق الاستجمامية ، وتطوير الفنون ، وكذلك حرية التعبير والحركة ، وحماية الافراد ضد اساءة استعمال السلطة . وفي رأيه . ان الفشل في تطوير المرافق الاجتماعية والسياسية المناسبة لمجتمع الرفاه ، والذي يمكن ايضاً تسميته بالمجتمع الاشتراكي الديمقراطي ، هو المسؤول عن محدودية النجاح في بناء دولة الرفاه . ويتمثل هذا الفشل ، حسب رأيي ، بشكل جيد في نظرة وسياسات النقابات ، التي ألّفت القاعدة الجماهيرية لجميع الحركات الاشتراكية ، ولكنها ترتبط الآن بالاشتراكية بشكل اضعف، كما يبدو، في بعض الاقطار على الاقل. وفي بريطانيا بوجه خاص ، فان الافكار السياسية لممثلي النقابات مضطربة الى اقصى الحدود ، فمن جهة ، يؤكد هؤلاء الممثلون تأييدهم العام لحزب العمال ، وبالتالي لفكرة المجتمع الاشتراكي ، مهما كان تصورها غامضاً ، ومن جهة أخرى ، قبل الكثيرون منهم بمبادىء الاقتصاد السوقي في تأكيدهم على « المساواة الجماعية الحرة » .ويبدو انه تنشأ في التطبيق « نقابية عمالية «Business» لاسياسية على الطراز الامريكي ، ولكن في اقتصاد يفتقر كلياً الى ديناميكية الاقتصاد الامريكي . الا ان بريطانيا قد تكون حالة متطرفة . ففي الاقطار الاوروبية الأخرى نجد العلاقات بين النقابات والحركة الاشتراكية اوثق بكثير . وهكذا ، ففي دراسة عن النقابات والسياسة في السويد نقرأ الاستنتاج بأنه ، مع تعزز قاعدة

(١) وليام ا . روبسن ، (دولة الرفاه ومجتمع الرفاه) (الن وانوين ١٩٧٦) .

قـوتهم الجماعيـة ، فان مستـويات العمـال الاجراء يحتمـل ان ترتفـع (بمقيـاس سياسي) بحيث « تشمـل مسـائـل السيـطرة على العمـل والانتـاج »[1] ،في حين تبرز دراسـة اخـرى فـروقـاً هامة بين العمـال البـريطانيين والفـرنسيين في مـواقفهم ازاء النـظام الحـالي للانتـاج الصناعي،حيث يتخذ الاخيرون نظرة أكثر سياسية بكثير:«ان الفرنسيين يشعرون بأن الهيكل الحالي للسلطة غير مشروع،وثمة اغلبية واضحة مستعدة لقبول توسع في الرقابة العمالية على سلطات الادارة في اتخاذ القـرارات ... وعلى الضد من ذلك ، يكشف العمـال البريـطانيـون عن مستوى عال من القناعة بالاجراءات الراهنة لاتخاذ القـرارات ... »(٢) وهكذا توجد اختلافات واسعة جداً في المواقف والمشاركة السيـاسية للعمال ، وان الشكل الذي تتخذه هذه المواقف بمرور الزمن ، سواء بين العمال ذوي الياقات البيض او الزرق ، والذي تتسجد فيه في السياسات النقـابية ، سيكـون حاسمـاً بالنسبـة للتـطور المستقبلي لدول الرفـاه القائمة .

اما المجتمعات الصناعية ذات التخطيط المركزي ، الجماعوية او الاشتراكية ، فان عليها ان تواجه مشاكل مختلفة بعض الشيء ، وان كـانت هي الاخرى قـد تأثـرت بالازمـة الاقتصاديـة ، وتواجـه بعض الصعـوبات نفسهـا في المحافـظة على النمـو الاقتصـادي . واحـدى مشاكلها الرئيسية تنجم عن تطور ما يمكن تسميته بشكل عريض بـ « الحركة الديمقراطية »، وهدفها العام، في الاقطار الاوروبية الشرقية (والآن في الصين) هو خلق مجتمع أكثر انفتاحاً بانهاء الرقابـة على

---

(١) والتر كوربي، (الطبقة العاملة في رأسمالية الرفاه) (راوتليج وكيكان بول . ١٩٧٨) ،ص ٣٣٢ .

(٢) دنكن كالي ، (بحثاً عن الطبقة العاملة الجديدة) (مطبعة جامعة كامبردج،١٩٧٨)،ص ٢٩٩ .

المطبوعات ، وتثبيت الحقوق الانسانية بشكل أكثر رسوخاً لا سيما حقوق الحرية في التعبير والحركة ، وتوسيع الاصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق اللامركزية في صنع القرارات وتلبية الحاجات الاستهلاكية بشكل افضل[1] . وفي الاتحاد السوفييتي لا تزال الحركة الديمقراطية مقصورة بالدرجة الرئيسية على فئات صغيرة نسبياً من المثقفين والعمال المحترفين[2] . ولكنها في اقطار اخرى في اوروبا الشرقية اتخذت في بعض المناسبات ـ لا سيما في ١٩٥٦ و ١٩٦٨ ـ طابعاً أكثر جماهيرية ، حيث اتحد المثقفون والعمال في المطالبة بالمزيد من الحرية السياسية ، ويبدو من المرجح ان يشتد هذا الكفاح من أجل الديمقراطية في المستقبل ، ما لم تقمع الحركة بأسرها بالقوة . ولا يزال من الصعب التنبؤ بكيفية تحقيق الانتقال الى نظام أكثر ديمقراطية بدون حصول هزّات كبرى وفترة من اللااستقرار السياسي الكبير .

ما هي ، اذن ، استنتاجاتنا حول اهداف علم الاجتماع السياسي واهميته للحياة العملية فيما يتعلق بمجموع المشاكل التي اجملتها آنفاً ؟ باختصار شديد ، يمكنني القول ، بأنه يهدف الى تحديد المشاكل بشكل مضبوط ، الى وصف الظروف التي تنشأ فيها المشاكل بأكثر ما يمكن من الدقة ، الى فهم اهميتها في اطار ظروف هيكلية وتاريخية اكثر اتساعاً ، والى تبيان سبل العمل الممكنة المختلفة ، بشكل يتسم بسعة الخيال وتنجم أهميته العملية عن السعي وراء هذه الأهداف . فمن خلال بناء المفاهيم ، وطرائق البحث ، وأشكال النقاش ، ومعايير الاستدلال التي تحقق درجة معينة من الموضوعية والشمولية ، يمارس

---

(١) انظر مثلاً المقترحات التي قدمها اندريه ساخاروف ، (التقدم والتعايش والحرية الفكرية) (اندريه دويتش . ١٩٦٨) .

(٢) انظر الشرح الوارد للفئات المنشقة المختلفة لدى ديفد لين ، (الدولة الصناعية الاشتراكية) (الن وانوين ، ١٩٧٦) ، ص ١٠٤ ـ ١٩ .

عنم الاجتماع السياسي ، من خلال انتشاره في المجتمع تأثيراً على الايديولوجيات السائدة وعلى الوعي السياسي بشكل اكثر عموماً ، وبذلك يقدم مساهمته المتميزة الخاصة في تحديد شكل العمل السياسي . وقد كانت الموضوعة الرئيسية لتحليلي الخاص في هذا الفصل هي ان المشاكل الكبرى في العصر الراهن تتركز في الانتقال الى نظام عالمي اشتراكي ديمقراطي ، يوفر لكافة الكائنات البشرية نمطاً من الانتاج يقوم على العلم والتكنولوجيا المتقدمين ضمن حدود تضعها البيئة الطبيعية والمصنوعة بشرياً على السواء . وتحديد ما اذا كان هذا التشخيص صائبا أم غير صائب ، وما اذا كان الفعل المسترشد به منسجماً ام مجافياً له ، هو امر لا يمكن ان يتحقق الا بمزيد من التحليل السياسي ، بجهد متواصل للفكر والاستقصاء والجدل العلماجتماعي (السوسيولوجي) .

١٠١١ / ٨٦ / ٣٠٠٠

هذا الكتاب

ان الظواهر الرئيسية الـــتي اجتذبت انتباه المفكرين السياسيين خلال القرنين الماضيين – اللذين برز خلالهما علم الاجتماع السياسي كفرع من المعرفة – هي تطور الديمقراطية، والصراعات الطبقية داخل المجتمعات الرأسمالية وقيام الدول القومية في اوروبا الغربية ثم في مناطق اخرى من العالم ، وتأسيس الانظمة السياسية الاشتراكية ، وتنامي الامبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر والثورات اللاحقة ضدها على شكل حركات تحرر وطني ، والحروب العالمية وثورات القـــرن العشرين . وتلكم هي المواضيع التي يبحثها هذا الكتاب .

وفي القسم الاخير من الكتاب، ثمة محاولة لتحليل بعض المسائل السياسية الاساسية في الوقت الحاضر بالاستعانة بمفاهيم ونظريات مستمدة من علم الاجتماع السياسي ، ومن خلال ذلك، ايضاح التفاعل بين الفكر والعمل في الحياة السياسية .

سبق للبروفسور بوتومور ان درّس في (مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية) . وهـــو حالياً استاذ علم الاجتماع في جامعة ســـاسكس .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٤٨ ل.ل.
او ما يعادلها